الأمانـة العامـة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الظهران ـ المملكة العربية السعودية
(15 أبريل/ نيسان 2018م الموافق 29 رجب 1439هـ)

ج 03-01/ (04/18) /06 – ق ل (0151)

قمة القدس

مرفقات

القرارات الاقتصادية والاجتماعية

الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (29)

الفهرس

مرفق: الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها..... **3**

مرفق: الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030..... **12**

مرفق: الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها..... **32**

مرفق: الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة (2017 – 2030)..... **42**

مرفق: دليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة (2017 – 2030)..... **76**

مرفق: الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030..... **84**

الوثيقة العربية
لحماية البيئة وتنميتها

الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها

إن الدول العربية،

انطلاقاً من إيمانها بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها وعلى الحياة الفطرية ومواجهة ومعالجة المشكلات البيئية على كافة المستويات.

واعتزازاً بتاريخ الوطن العربي الذي يمثل مهد الديانـــات، وموطـــن الحضارات ذات القيم الإنسانية السامية التي أكدت على ضرورة الحفاظ على البيئة والحياة الفطرية وتوازنها الطبيعي.

واستناداً لمبادئ الشريعة الإسلامية، والأديان الأخرى التي أكدت على حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة ملائمة.

وحرصاً على أهمية الحفاظ على البيئة وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة وتعزيزاً لمفهوم الأمن البيئي الشامل.

ووعياً بوحدة الهدف والمصير والمصلحة المشتركة لشعوب الدول العربية التي تحتم وضع العديد من الآليات وبرامج العمل المشتركة في مجال حماية البيئة، وذلك للحد من مهددات الامن البيئي العربي وخاصة النفايات والتسربات الخطرة والملوثات الاخرى.

وادراكاً للمخاطر البيئية الجسيمة الناجمة عن تلوث الموارد المائية والتصحر وحدة الجفاف في بعض الدول العربية، وتأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي العربي.

وادراكاً بالتحديات التي يواجهها قطاع المياه في المنطقة العربية وتأثير ذلك على البيئة والتي تتطلب ان تعمل الدول العربية معاً من أجل مواجهتها وايجاد الحلول المشتركة لها.

وبعد الاطلاع على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية بشأن البيئة، وعلى الأخص:

- إتفاق باريس حول تغير المناخ 12 ديسمبر 2015.
- اتفاق كوبنهاغن السياسي في عام 2009 ومؤتمرات كانكون (2010) وديربان (2011) والدوحة2012.
- إتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة 2001.
- الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالمحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي31 ديسمبر 2001.
- إتفاقية روتردام الخاصة بإجراء الموافقة المسبقة العلم على بعض الكيماويات والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية 1998.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر وبخاصة في افريقيا لعام 1994.
- اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992.
- اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية في ريودي جانيرو 9 يونيو 1992.
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لسنة 1989.
- اتفاقية الكويت الإقليمية لحماية البيئة البحرية وبروتوكولاتها 1987.
- وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون المحرر في 16 سبتمبر عام 1987.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون المحررة في 22 مارس عام 1985.
- اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط (اتفاقية برشلونة 1978).
- اتفاقية رامسار للاراضي الرطبة 1975.
- معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالإنقراض أو سايتس 1975 .

- اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات ومواد أخرى - لندن لعام1972م.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار لعام 1969م وبروتوكولها لعام 1972م.

تلتزم بما يلـــي:

المادة الأولى

يُقصد بالبيئة كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية.

المادة الثانية

تشكل هذه الوثيقة إطاراً عاماً يمكن الاهتداء به في وضع السياسات والخطط والأنشطة والآليات في مجال البيئة والحياة الفطرية للحد من المشكلات البيئية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للدول العربية والتنمية التي تراعي البيئة وصحة الانسان، والأخذ بالتوجهات الإقليمية والعالمية في مواجهة ومعالجة التلوث البيئي من خلال استراتيجية عربية لحماية البيئة.

المادة الثالثة

تهدف هذه الوثيقة إلى تحقيق الآتي:-

1. تعزيز اهتمام كل الدول العربية بحماية البيئة والحياة الفطرية عن طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الطبيعية، وتشجيعها على تكثيف جهودها في هذا الشأن، وإعداد الاستراتيجيات اللازمة للحد من تزايد الأضرار والمشكلات البيئية والعمل على معالجتها .
2. تعزيز التنسيق بين الدول العربية والمنظمات والهيئات والجهات الإقليمية والعالمية المعنية بحماية البيئة للحفاظ على تنوعها وتوازنها الطبيعي ومكافحة التلوث بكافة أشكاله.

3. صون الموارد الطبيعية وتنميتها والحفاظ على التنوع الحيوي في الدول العربية، واستغلاله على النحو الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.
4. حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من كافة الأنشطة المضرة بيئياً و التي تعيق الاستخدام الآمن والمشروع للأوساط البيئية.
5. تنفيذ الالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية أو الاقليمية التي تكون الدول العربية طرفاً فيها والمتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية.
6. الحث على الانضمام لمزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة، واستكمال المنظومة التشريعية الكفيلة بحماية البيئة وتنميتها.

المادة الرابعة

تعمل الدول العربية على التأكيد في كافة استراتيجياتها وسياساتها وخططها وبرامجها على رفع الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والحياة الفطرية وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للتنمية المستدامة والشاملة.

المادة الخامسة

تعمل الدول العربية على سن التشريعات الوطنية اللازمة والضرورية لضمان الحفاظ على البيئة والحياة الفطرية وللحد من التلوث من مصادر المختلفة، والعمل على تنمية الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، بكافة الوسائل بما فيها:

- الالتزام بتطوير وتطبيق التشريعات والقوانين البيئية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- الالتزام بتقديم الضمانات الضرورية التي تضمن فعالية الإجراءات المتبعة في إدارة وتنفيذ التشريعات والقوانين البيئية بطريقة عادلة ومعقولة وشفافة.
- التأكد من أن هذه التشريعات والقوانين توفر أعلى مستويات من الحماية للبيئة.

- تشجيع إدماج مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة من أجل ضمان تحقيق أعلى مستوى من حماية البيئة والمحافظة عليها.
- المراجعة الدورية للتشريعات للتأكد من فعاليتها وشموليتها لجميع الجوانب المتعلقة بحماية البيئة وتنميتها، ومواكبتها للمستجدات .
- تضمين التشريعات العقوبات الرادعة التي تتناسب مع حجم وجسامة المخالفات الضارة بالبيئة والحياة الفطرية.
- تضمين التشريعات للأحكام الكفيلة بفرض الغرامات والتعويضات العادلة عن التسبب بأية أضرار للبيئة أو إعاقة الاستخدام المشروع لها، والتكاليف اللازمة لمعالجة وإزالة هذه الأضرار.

المادة السادسة

تعمل الدول العربية على إنشاء وتطوير قواعد البيانات والإحصاءات الوطنية والإقليمية والدولية ومشاركتها فيما بين الدول العربية، واستخدام هذه المعلومات في التخطيط لحماية البيئة والحياة الفطرية وصون الطبيعة والاهتمام بكافة قضايا البيئة والعمل على استخلاص المؤشرات لمتابعة تطبيق استراتيجيات وخطط لمواجهة اخطار ومشكلات البيئة والعمل على حلها.

المادة السابعة

تحرص الدول العربية على تبني الأنظمة الموحدة والاتفاقيات الاقليمية وبرامج العمل المشتركة لحماية البيئة وصون الطبيعة ومواجهة الأضرار البيئية بكافة الوسائل بما فيها:

1. وضع التشريعات والقوانين الموحدة للبيئة.
2. توحيد إجراءات تقييم وتقويم الأثر البيئي وتحديثها بشكل دوري ومتجدد.
3. تبني مقاييس بيئية موحدة.
4. التعاون في المحافظة على الموارد المائية وتفعيل مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
5. التعاون في حماية المناطق الساحلية والمحافظة على الموارد البحرية.

6. التعاون في حماية الأنواع المهددة بالانقراض من الكائنات.
7. تبادل الخبرات في مجال التقنيات الصديقة للبيئة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
8. تبادل الخبرات والإمكانيات لاستكمال منظومة الصرف الصحي وفق أحدث التقنيات والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة.
9. العمل على وضع المزيد من مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مجال التعاون البيني بين الدول العربية للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.
10. تشجيع إدماج مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة من أجل ضمان تحقيق أعلى مستوى من حماية البيئة والمحافظة عليها.
11. التعاون والتكامل والعمل في مجال إعادة تدوير النفايات.
12. تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
13. العمل على إنشاء أجهزة تخصصية مشتركة لمواجهة الكوارث البيئية.
14. تبادل المعلومات والإبلاغ عن المخاطر والحوادث البيئية.
15. تبني منظور الترابط بين القطاعات كوسيلة للاستخدام الكفء والامثل للموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

المادة الثامنة

تعمل الدول العربية على وضع الآليات اللازمة لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية ومذكرات التفاهم وبرامج العمل المشترك المتعلقة بحماية البيئة والحياة الفطرية والشئون المناخية وصون الطبيعة وصحة الانسان واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من التلوث من مصادرها المختلفة.

المادة التاسعة

تعمل الدول العربية على رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وترسيخ الشعور بالمسؤولية المجتمعية من أجل المحافظة على البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بشتى الوسائل بما فيها:

1. توفير القوى البشرية المسؤولة عن شؤون البيئة.

2. دعم خطط الإعداد والتدريب والبرامج البيئية.
3. إدخال التربية البيئية في المناهج الدراسية.
4. تشجيع الدراسة والبحث العلمي وتخصيص مقاعد دراسية للتخصصات البيئية.
5. إنشاء معاهد ومراكز للبحوث ومشروعات تنموية مشتركة متخصصة في مجال البيئة بين البلدان العربية.
6. التأكيد على ضرورة التعاون بين البلدان العربية والتوسع في إصدار كتب التوعية البيئية من أجل تقريب قضايا التنمية والبيئة.
7. عقد الندوات وورش العمل وحلقات النقاش واللقاءات الأخرى على المستوى الوطني والإقليمي من أجل حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية.
8. تعميق الوعي والثقافة في مجال البيئة والتحفيز بإنشاء العديد من الجوائز الدورية للبيئة.

المادة العاشرة

تعتمد الدول المفهوم الشامل للبيئة المبين في المادة الأولى من هذه الوثيقة وتعمل على وضع تشريعاتها البيئية ضمن هذا المفهوم.

المادة الحادية عشرة

تعمل الدول على إنشاء واستكمال منظومتها البيئية التشريعية والقضائية والتنفيذية والتنسيقية ودعم الأجهزة المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية البيئة وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد والمراقبة والمعالجة.

المادة الثانية عشرة

تعمل الدول على إنشاء أجهزة شرطة مؤهلة ومتخصصة في مجال البيئة تقوم بمهام ضبط المخالفات البيئية، وتنفيذ الأحكام وتحصيل الغرامات والتعويضات التي يحكم بها في قضايا البيئة.

المادة الثالثة عشرة

تعمل الدول على إنشاء محكمة بيئية عربية متخصصة بالقضايا والنزاعات البيئية بين الدول العربية.

المادة الرابعة عشرة

تلتزم الدول بمراعاة الاعتبارات البيئية وجعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل في جميع المجالات التنموية (الصناعية والزراعية والعمرانية ...إلخ)، وتعمل على اعتماد إلزامية مبدأ التقويم البيئي للمشاريع وربط تراخيصها بدراسة تقييم المردود البيئي وبموافقة الجهة المسؤولة عن حماية البيئة، بما يضمن الحفاظ على البيئة والحد من كافة أنواع التلوث.

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول على إنشاء صناديق محلية لدعم أنشطة حماية البيئة وتنميتها تحت إشراف الجهات التنفيذية المختصة بشؤون البيئة.

المادة السادسة عشرة

تعمل الدول على اتخاذ الإجراءات والاليات التي من شأنها تشجيع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة.

المادة السابعة عشرة

حث البرلمانات الوطنية العربية على انشاء لجنة دائمة تختص بشؤون البيئة.

المادة الثامنة عشرة

تعتبر "الوثيقة العربية لحماية البيئة وتنميتها" وثيقة عربية مرجعية بعد إقرارها من مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة.

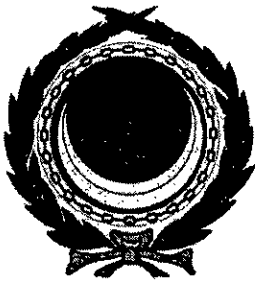

الإستراتيجية العربية

للحد من مخاطر الكوارث 2030

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

تعديلات على النسخة النهائية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة في دورته (22) مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية 19-2010/12/20 بموجب القرار رقم (ق 345 – د.ع 22 – 2010/12/20)

هذه التعديلات تم إضافتها بناء على توصيات اجتماع الدول العربية في القاهرة في نوفمبر 2015 لتعديل الاستراتيجية العربية بما يوائم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

المحتويات

ملخص تنفيذي

1- خلفية عامة

2- القضايا والثغرات في المنطقة العربية

3- الغرض - النتيجة المتوقعة - المحاور الرئيسية

3-1 الغرض

3-2 النتيجة المتوقعة

3-3 المحاور الرئيسية

3-3-1 فهم مخاطر الكوارث

3-3-2 تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

3-3-3 الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

3-3-4 تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

4- الترتيبات المؤسسية والمالية والتنسيقية

5- مراقبة تنفيذ الإستراتيجية

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

ملخص تنفيذي

لقد أدركت الدول العربية الآثار السلبية التي يخلفها التدهور البيئي المستمر والنمو الحضري المتسارع وغير المخطط له واتجاهات التوزيع الديموغرافي والهجرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة، فيما تهدد المنطقة تحديات أخرى تفرضها عليها المخاطر المصاحبة لتشريد السكان وانتشار الأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات والاضطرابات وذلك بشكل يفوق ما تعرضت له المنطقة من قبل. ويأتي هذا الإدراك مصاحباً للمسؤولية المباشرة إزاء إدارة ومجابهة مخاطر الكوارث بفعالية على الصعيد الوطني والإقليمي لا سيَّما أن الكوارث باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة تغيرات مناخية متزايدة عبر المنطقة العربية.

ويبدو جليا أن للكوارث أثراً مباشراً على الأرواح والبنية التحتية وسُبل المعيشة كما ندرك أيضاً أن هناك آثار تنجم عن هذه الكوارث على المدى البعيد والمتوسط والتي تظهر في انتقال الأشخاص والحيوانات إلى مناطق أخرى محدودة الموارد وفي إنشاء المساكن غير الرسمية (العشوائيات) وغير الآمنة في المراكز الحضرية بالإضافة إلى محدودية خدمات النقل والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة وقصور النفاذ إليها في المناطق المعرضة للخطر.

ومراعاة لالتزامها بتحقيق الأهداف التنموية للألفية[1] وما تم الاتفاق عليه في 2015 من أهداف التنمية المستدامة والتزاماً بإطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث 2005-2015 وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 فقد لعبت جامعة الدول العربية دوراً ريادياً في تعزيز إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وآليات التنسيق المعنية بالادارة البيئية وإدارة الكوارث. وعلاوة على ذلك فقد شهدت المنتديات الإقليمية التي عُقدت مؤخراً تشديداً واضحاً على الحاجة لبلورة نهج استراتيجي للحفاظ على مكاسب التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لإدارة مخاطر الكوارث ومن خلال تبني استراتيجيات الحد من المخاطر وخطط التكيف مع تغير المناخ.

وفي إطار متابعة قرارات القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أصدر مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (CAMRE) قراراً في جلسته يوم 24-مايو-2009 يدعو لاتخاذ إجراءات محددة للحد من مخاطر الكوارث وإعداد إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث بغرض:

1. بلورة رؤية وأولويات إستراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل.

وسوف تكون الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث مكملة للجهود القائمة التي تبذلها المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المتخصصة بهدف الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما سيركز الشركاء المنفذين للإستراتيجية على نهج متعدد القطاعات لتحقيق انخفاض ملموس في المخاطر التي تواجه المنطقة العربية بحلول عام 2030 وذلك وفقا للأولويات العالمية التي حددها إطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة.

---

[1] الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية http://arabstates.undp.org/subpage.php?spid=20

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

واستناداً في البدء إلى أولويات إطار عمل هيوغو فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وبالرجوع للغرض من الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ولتحقيق تناغم وموائمة مع المستجدات العالمية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وأهمها اعتماد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث فقد تم تعديل المحاور الرئيسية للاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث لتتبلور حول:

1. فهم مخاطر الكوارث.
2. تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث.
3. الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها.
4. تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

والجدير بالذكر أن هذه المحاور تُمثل الإطار العام الذي سيتم من خلاله تطوير الأنشطة والبرامج وآليات العمل وفقاً للقدرات والاحتياجات المختلفة للدول المشاركة والمنظمات الإقليمية المتخصصة وذلك بدعم من شركاء التنمية. وتتمثل النتيجة المتوقعة من الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (ASDRR) بأن يتم تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية.

تقع مسئولية تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني وهي بالدرجة الأولى مسئولية الدولة والحكومة ولكنها أيضاً مسئولية مشتركة للجميع من هيئات مجتمع محلي ومنظمات غير حكومية وقطاع خاص ومؤسسات دولية وعربية. وعلى المستوى الإقليمي تقوم جامعة الدول العربية ممثلة بالأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالتنسيق لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية إقليمياً بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات العربية والاقليمية والدولية المتخصصة والمراكز الإقليمية العاملة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والسلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والقطاع الخاص والإعلام.

وقد تم إعداد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من قِبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شئون البيئة في جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبمساهمة العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها في البنك الدولي. إن الإستراتيجية تأخذ في الاعتبار العديد من الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي تبناها الاتحاد الإفريقي ومجلس التعاون الاقتصادي لأسيا ودول المحيط الهادي ومجموعة دول جنوب شرق آسيا وبرنامج اتحاد اليورو متوسطي ومنظمة المؤتمر الإسلامي[2].وقد تم تعديل الاستراتيجية العربية بعد

---

[2] (أ) الاستراتيجية الإفريقية للحد من مخاطر الكوارث 2004 - http://www.unisdr.org/africa/af-hfa/docs/africa-regional-strategy.pdf

(ب) استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، الاستعداد والاستجابة للطوارئ في آسيا والمحيط الهادي 2009-2015

http://www.ifrc.org/Docs/pubs/idrl/apec-drr-strategy.pdf

(ت) اتفاقية إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ بين دول جنوب شرق آسيا 26 يوليو 2005 http://www.aseansec.org/17579.htm

(ث) برنامج الوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث الناتجة عن النشاط البشري والاستعداد والاستجابة لها التابع لاتحاد اليورومتوسطي.

http://www.euromedcp.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=160&Itemid=468&lang=en

(ج) استراتيجية ادارة مخاطر الكوارث وتأثيرات التغيرات المناخية في العالم الإسلامي 2010

http://www.sesric.org/imgs/news/image/icme_3.2%20Disaster%20Strategy.pdf

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

مشاورات إقليمية وبناء على تقييم للتقدم المحرز في المنطقة العربية في تنفيذ إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث 2005-2015 وبناء على مراجعة الاستراتيجية العربية في ضوء إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 والذي تم اعتماده في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث في سنداي باليابان في مارس/آذار 2015 وتم التصديق عليه في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2015.

1. خلفية عامة

لا يتمثل القاسم المشترك بين الدول العربية في اللغة والثقافة والتراث التاريخي وحسب بل إنها تشترك في عدد من الأخطار الإقليمية العابرة للحدود؛ إذ تتعرض أجزاء مختلفة من المنطقة العربية بصورة منتظمة لأخطار جيولوجية مثل الزلازل والبراكين والانزلاقات الأرضية والتسونامي بالإضافة إلى الأخطار المتعلقة بالمناخ مثل الفيضانات والموجات الحرارية والجفاف والعواصف الرملية وحرائق الغابات والأعاصير. وبالنظر الى بعض الأمثلة كزلزال الجزائر في 2003 وإعصار جونو الذي ضرب عُمان في 2007 وفيضانات اليمن في 2008 وفيضانات المغرب في 2009 والسيول التي أصبحت تتكرر بشكل سنوي في مناطق مختلفة من الوطن العربي نجدها رسائل تذكير قوية حول اتجاهات المخاطر الناشئة والكوارث المتواترة في المنطقة[3]. وكما من المحتمل أن تعمل آثار تغير المناخ على مضاعفة مخاطر ارتفاع سطح البحر وموجات الجفاف المطولة والتصحر التي حلت بأجزاء متسعة من المنطقة العربية[4].

والكوارث التي تشهدها المنطقة العربية ليست أحداث مفاجئة حيث أنها تحدث عند اقتران الأخطار الطبيعية بقابلية عالية على التعرض والتضرر والتي ترتبط بدورها بعمليات التنمية وما يترتب عنها من تدهور بيئي ونمو عمراني متسارع وغير مخطط في مناطق خطرة. كما تؤثر أنظمة الإدارة والحوكمة في التعامل مع الكوارث وتنعكس سلباً على القدرة على تقليص المخاطر وعلى المجابهة وبالأخص مع ندرة الخيارات المعيشية للفقراء. وتتفاقم خسائر الكوارث لعدم وجود معلومات وبيانات دقيقة وحديثة عن المخاطر. كما يؤدي نقص الموارد وضعف أو عدم توافر أنظمة للإنذار المبكر وهشاشة البنية التحتية إلى زيادة حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح وسبل المعيشة والأصول والاقتصاد والبيئة وما إلى ذلك. وتتضخم مستويات قابلية التعرض والتضرر بين سكان المنطقة العربية نظراً لأن غالبية السكان تعيش على مساحة محدودة للغاية ويتمركزوا بشكل خاص على طول المناطق الساحلية. ويشكل التوسع العمراني السريع والتدهور البيئي وندرة المياه وتغير التركيبة السكانية واتجاهات الهجرة، إضافة إلى المخاطر الثانوية المرتبطة بالنزوح السكاني وتفشي الأمراض والإنفلونزا الجائحة والصراعات والاضطرابات التي تشهدها المنطقة العربية تحديات متعددة الجوانب على نطاق أوسع من أي وقت مضى، وتؤثر سلباً على قدرات الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. ولكن في نفس الوقت، هذا الطابع المتعدد الأبعاد والذي يجعل المخاطر أكثر خطورة وشدة هو أيضاً الذي يجعل الطريق إلى الحد من قابلية التضرر أكثر وضوحاً من خلال اتباع نهج التنمية المستدامة والاستثمار في تعزيز القدرة على المجابهة والحد من الكوارث.

---

3 ملخص تقرير الورشة الإقليمية حول الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ – القاهرة 21-23 نوفمبر 2009.

http://www.unisdr.org/arabstates/events/v.php?id=11716

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثائق بحثية لتقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية: إعداد خرائط تهديدات تغير المناخ وأثار التنمية البشرية في المنطقة العربية 2010 *http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-en.pdf*

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

وقد أشار تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية الصادر في 2010 أن معظم الخسائر الناتجة عن الأخطار الطبيعية في الدول العربية قد حدثت بسبب الجفاف والزلازل والفيضانات والعواصف وأنه في الفترة ما بين 1980 و 2008 قد تضرر ما يزيد عن 37 مليون مواطن عربي وبلغ إجمالي الأضرار ما يقرب من 20 مليار دولار[5]. بينما يشير تقرير التنمية المستدامة العربي الأول إلى أن حصيلة الوفيات جراء الكوارث الطبيعية تضاعفت بنسبة 275% في الفترة 2006-2015 مقارنة بالفترة 1990-1999 كما يشير التقرير إلى أن الفيضانات هي أكثر الكوارث حدوثاً بينما الجفاف أدى إلى زيادة عدد الأفراد المتضررين بفعل الكوارث[6].

استجابة للاتجاه المقلق للكوارث ومراعاة لالتزامها بتحقيق الأهداف التنموية للألفية قامت الدول العربية بتبني إطار عمل هيوغو 2005-2015: *بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث في إطار المؤتمر العالمي للحد من الكوارث* الذي عُقِد في كوبي في اليابان عام 2005 وصادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من 2005 بقرارها رقم 195/60 كخطة عالمية لعشر سنوات تعكس الحاجة والالتزام بتبني توجه شامل ومتكامل لتحديد وتفعيل إجراءات مختلفة التخصصات للحد من مخاطر الكوارث.

منذ اعتماد إطار عمل هيوغو عام 2005، كان هناك تقدم محرز في الحد من مخاطر الكوارث والذي أدى بدوره إلى تقليل نسبة الوفيات في بعض الأخطار، وبشكل عام ساعد إطار عمل هيوغو في رفع الوعي العام والمؤسسي وايجاد التزام سياسي وحشد الأطراف المعنيين الرئيسيين في المجتمع المدني وتحفيز الإجراءات التي تتخذها مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية على كافة الأصعدة. وبعد مضي عشر سنوات على اعتماد إطار عمل هيوغو، لا تزال الكوارث تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد اعتمدت الدول إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في الفترة من 14 -18 آذار/مارس 2015 في مدينة سنداي، باليابان. وتم اعتماد إطار سنداي بالإجماع في الجمعية العمومية للأمم المتحدة (قرار 283/69). ويرسم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في الفترة ما بين 2015 - 2030 نهج واسع النطاق محوره البشر في الحد من مخاطر الكوارث وينطبق على مخاطر الكوارث كبيرة وصغيرة الحجم الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو من صنع الانسان وكذا الأخطار والكوارث البينية والتقنية والبيولوجية ذات الصلة كما يهدف هذا الإطار إلى توجيه الإدارة المتعددة الأخطار لمخاطر الكوارث في التنمية على كافة الأصعدة وكذا بين وعبر القطاعات ويتطلب تحقيق نتائج هذا الإطار قيادة سياسية والتزام سياسي قويين.

---

[5] تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية 2010 http://eoar.cedare.int

[6] تقرير التنمية المستدامة في المنطقة العربية 2015 https://www.unescwa.org/publications/arab-sustainable-development-report-2015

وتعتبر الدولة هي المسئول الأول عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها من خلال وضع استراتيجيات وخطط تنموية وطنية تشتمل على إجراءات الحد من مخاطر الكوارث غير أن توفر البيئة الدولية والإقليمية المناسبة تعتبر أمراً ضرورياً لدعم تطور المعرفة وتنمية القدرات والموارد اللازمة لبناء قدرات الدول والمجتمعات على المجابهة. وفي هذا الصدد، تلعب المنظمات الإقليمية والحكومية المتخصصة دوراً هاماً لدعم وتعزيز الموارد والقدرات والآليات الإقليمية التي سوف تسهم في تقوية القدرات الوطنية وتعزيز التقدم المحرز في مراقبة ورصد وتقييم مخاطر الكوارث والحد منها.

1-1 السياق والأساس المنطقي

لم تتوانى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومن بينها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والوكالة العربية للطاقة الذرية عن إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في مشروعاتها وفي برامج المساعدة الفنية التي تغطي العديد من الدول العربية. كما تم تأسيس المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث للتدريب والبحوث في القاهرة لتعزيز قدرات الدول العربية بهذا الشأن. ومؤخراً تم تطوير الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 من قبل جامعة الدول العربية - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لتتوائم مع الهدف الحادي عشر بالتحديد من أهداف التنمية المستدامة "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة" وغيرها من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وقد ظهر جلياً أن هنالك دمجاً لمفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في سياسات الإدارة البيئية والتكيف مع تغير المناخ في الدول العربية وربما لأول مرة في الإعلان العربي الوزاري حول تغير المناخ والذي اعتمده مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة (CAMRE) في دورته التاسعة عشر المنعقدة في 5-6 ديسمبر 2007. ويركز هذا الإعلان مع غيره من التوصيات على المخاطر المحتملة لتغير المناخ كما يدعو إلى أن تشتمل برامج التكيف على "الآليات المناسبة لتأمين المخاطر وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية من خلال استخدام التقنيات الملائمة والنظم المتقدمة للرصد والرقابة والانذار المبكر وكذلك من خلال الاستعداد الكاف لمواجهة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ."

وقد تمخضت الدورة العشرين لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة التي انعقدت يومي 20-21 من ديسمبر 2008 عن إنجاز هام حيث قام المجلس باعتماد القرار رقم 295 الذي يدعو إلى زيادة التعاون والتنسيق مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR) ومن ثم وضع متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو كبند دائم على جدول اعمال مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. كما أن المجلس قد ناشد الدول العربية بإعداد تقارير دورية تصدر كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو.

وفي 2008-2009 أدت المشاركة العربية في المراجعة الأولى التي تجرى كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو إلى إعداد التقرير الإقليمي حول *التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية*[7]. وبناءً على

[7] جامعة الدول العربية والاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث: الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

النتائج المبدئية التي عرضها هذا التقرير وناقشتها ورشة العمل الإقليمية للأطراف المعنية في جدة في مايو 2009، تبنى مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في إطار الدورة الاستثنائية في الرابع والعشرين من مايو 2009 مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وذلك على سبيل المتابعة للقمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي خطوة هامة أقرت الدول الأعضاء بأن هناك حاجة لوضع إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث كما دعوا إلى إنشاء المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث (على المستوى الوزاري وعلى مستوى الأطراف المعنية) بغية تعجيل خطى تنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

وبالإضافة لذلك هناك عدد من الإتفاقيات والبروتوكولات العربية والإقليمية حول إدارة الكوارث أو الطوارئ والاستجابة لها قامت جامعة الدول العربية بالتنسيق لإعدادها ومن بينها:

1- اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة (أقرها مجلس جامعة الدول العربية عام 1987 ودخلت حيز النفاذ عام 1990 وتم تحديثها عام 2009)؛
2- مشروع بروتوكول عربي للتعاون والتحرك السريع والفوري بين الدول العربية لنقل الخبراء والمعدات أثناء وقوع الكارثة/الأزمة/حالة الطوارئ (2008)؛
3- النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى (الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في دورته رقم 121 عام 2004).

واستجابة لمخرجات المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحد بشأن الحد من مخاطر الكوارث وتماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 واستجابة لإعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث 2014 وبناءً على قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (رقم ق444-د.ع 26-2014/11/9) حول النظر في إمكانية تحديث الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث والخطة الإطارية لتنفيذ الاستراتيجية على ضوء مخرجات سنداي. قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالتعاون مع جامعة الدول العربية بعقد اجتماع إقليمي حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ووضع برنامج عمل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في المنطقة العربية من أجل تحقيق خفض كبير في الخسائر الناجمة عن الكوارث.

2-1 نطاق الإستراتيجية

سوف تركز الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المخاطر المركبة التي تهدد الشعوب العربية جراء الأخطار الطبيعية أو ما يتعلق بها من أخطار ناتجة عن أنشطة بشرية. وتواجه المنطقة مخاطر متزايدة بفعل النشاط الزلزالي والتدهور البيئي وتدهور النظم الإيكولوجية وعدم توافر المياه وضعف الوصول إليها وانعدام الأمن الغذائي والآثار الناشئة جراء ظاهرة تغير المناخ مثل ارتفاع سطح البحر وشدة وحدة الموجات الحرارية التي تنعكس في الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف والتصحر المطولة. وقد أدت كل هذه المخاطر إلى عدم استقرار سُبل المعيشة في المناطق الريفية وتغير في اتجاهات الهجرة والاتجاهات الديموغرافية والنمو الحضري السريع وغير المخطط له والتحديات التي يفرضها على البنية التحتية وأزمات الحوكمة بما فيها التحديات الناشئة عن الصحة العامة وانتشار الأمراض والنزاعات المسلحة.

وفي إطار إدراكها للمخاطر المتعددة التي تواجهها مختلف الدول العربية وللتباين الذي تشهده هذه الدول في التقدم المحرز إزاء تنفيذ إجراءات الخد من مخاطر الكوارث، فإن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تقدم رؤيةً ونطاقاً شاملاً للمحاور الإستراتيجية الممكنة لتنفيذ أولويات الحد من مخاطر الكوارث في البلدان العربية بحلول عام 2030. وسوف تتضمن المحاور التي تقترحها هذه الإستراتيجية العربية على إطار مبدئي سيتم من خلاله تطوير مجموعة من مجالات التنفيذ الرئيسية، تمثل برنامج عمل مفصل على ثلاثة مراحل (المرحلة الأولى 2018-2020، المرحلة الثانية 2021-2025، المرحلة الثالثة 2026 -2030) يتم تنفيذه وفقاً للقدرات والاحتياجات المختلفة للسلطات والجهات الوطنية والمنظمات الإقليمية المتخصصة وذلك بدعم من شركاء العمل الإنساني والتنمية.

وتستمد هذه الإستراتيجية رؤيتها من خلال الالتزامات العربية الحالية التي تبدو جلية في السياسات التي تتبناها جامعة الدول العربية وكذلك في مختلف الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية العاملة على الحد من مخاطر الكوارث والتي قد تم إعدادها بالفعل في افريقيا وآسيا والاتحاد الأورو متوسطي ودول العالم الاسلامي بمشاركة فعالة من الدول العربية.

إلى جانب ذلك سوف تعتمد الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المشاركة والمساهمة الحقيقية من المنتديات واللجان الوطنية للحد من الكوارث وشراكات المجتمع المدني وعمل جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية حيث أن الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على الصعيد المحلي قد تحقق من خلال تلك المشاركة.

2- القضايا والثغرات بالمنطقة العربية

2-1 مشكلة الكوارث

لقد واجهت المنطقة العربية ما يربو على **507** كارثة وحادث في غضون الخمس وثلاثون عاماً الماضية وقد خلفت هذه الكوارث وراءها حوالي 206,390 قتيلاً و70 مليون منكوباً وما يقارب ثلاث مليون ونصف مشرداً[8]. ويثبت تاريخ المنطقة العربية أنها معرضة لخطر النشاط الزلزالي إذ يمتد نظام الصدع الأردني من البحر الأحمر مرورا بفلسطين عبر البحر الميت وشمالاً في وادي البقاع بلبنان. ويجعل هذا الحزام عددا من الدول العربية عرضة لمخاطر بالغة جراء النشاط الزلزالي فيما تتعرض الدول المجاورة لها لمخاطر كبرى نظراً للآثار التكتونية المصاحبة لهذا النشاط إذ يعيش حوالي ثلثي سكان الأردن وكل سكان لبنان وعدداً كبيراً من سكان الحضر في سوريا (يشتمل ذلك على دمشق، حلب، حمص وحماة) في مسافة تبلغ 50 كيلو متراً شرق وغرب نظام صدع البحر الميت (**DSFS**)[9] . كما أن بلاد المغرب العربي معرضة لخطر شديد من الزلازل في منطقة جبال الأطلسي والتي تمتد من المغرب إلى تونس مروراً بالجزائر والتي شهدت زلزال 2003 الذي أودى بحياة أكثر من 3000 شخص وتسبب في خسائر اقتصادية تجاوزت 5 مليار دولار.[10]

على الرغم من أن مساهمة المنطقة العربية في انبعاثات الغازات الدفيئة لا تعدو 4.7% والتي تعتبر من الأسباب المباشرة لظاهرة تغير المناخ العالمي إلا أنها سوف تقع تحت وطأة آثار بالغة لهذه الظاهرة في السنوات المقبلة. وتعد المنطقة

---

[8] قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT): http://www.emdat.be/database

[9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الوقاية من الأزمات والتعافي منها، الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية: وضع أجندة الحد من مخاطر الكوارث الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مسودة 2010).

[10] تحديد أخطار الزلازل في بلاد المغرب 1996 http://ares.tu.chiba-u.jp/~papers/paperII/EESD/EESD1996_Benouar.pdf

العربية ذات قابلية خاصة للتضرر نظراً لما تعانيه بالفعل من ندرة في موارد المياه وارتفاع مستويات الجفاف وطول الشريط الساحلي المهدد بارتفاع مستويات سطح البحر[11]. وإلى جانب الاتجاهات الديموغرافية الحالية فإن العديد من أجزاء المنطقة العربية سوف تعاني من ضغوط للهجرة ومن المحتمل أن يقع الضرر الأكبر من هذه الضغوط على الفئات الأكثر هشاشةً وخصوصاً النساء[12].

ولقد توقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقريرها الخامس أنه من المرجح أن يتجاوز التغير في درجة الحرارة السطحية العالمية في نهاية القرن الحادي والعشرين (2100-2081) مقارنة مع الفترة (1850-1900) من 1،5-2 س° وأكثر من 2 س° بحسب سيناريوهات مختلفة. وهذا يشكل تغير في درجة الحرارة السطحية العالمية في نهاية القرن الحادي والعشرين (2100-2081) مقارنة مع الفترة (2005-1986) من 1،7-4،8 س° بحسب سيناريوهات مختلفة [13]. وعلاوة على ذلك سوف يصاحب هذه الزيادة في درجة الحرارة انخفاضاً متوقعاً في معدلات المطر بما يتراوح بين 0 و20%. وسوف تعاني المنطقة من قصر فصول الشتاء وازدياد الجفاف وحرارة فصول الصيف وزيادة معدلات تواتر حدوث الظواهر المناخية المتطرفة[14].

وتعتبر موجات الجفاف التي ضربت الأردن وسوريا خاصة خلال الفترة 2007- 2010 هي الأسوأ على مدار العديد من العقود الماضية. وجدير بالذكر أن المساحة الإجمالية للمنطقة العربية تقدر بحوالي 14 مليون كيلو متر مكعب و87% من هذه المساحة مصنف كأرض صحراوية ذات مستويات عالية من الجفاف وقلة الغطاء النباتي[15]؛ فيما يتوقع أن تزداد معدلات انخفاض مستويات الامطار عبر المنطقة بأسرها مما سيتسبب في تفاقم مشكلة ندرة موارد المياه التي تعاني منها المنطقة بالفعل إذ تحتضن ثمانية من العشر دول الأكثر معاناة من الإجهاد المائي في العالم. ولا ريب في أن ازدياد معدلات ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة تهدد المنطقة بارتفاع معدلات قابلية تضررها بانعدام الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تباين مستويات المطر يؤثر على عدد من الدول متسبباً في زيادة غير متوقعة في حدوث الفيضانات. وتعتبر الفيضانات التي حدثت خلال الفترة 2008 - 2010 في اليمن والمملكة العربية السعودية مثالاً على ذلك إذ تسبب فيضان اليمن في حدوث أضرار وخسائر إجمالية تقدر بـ 1.7 مليار دولارا أمريكيا فيما أشارت التقديرات إلى أنه قد تسبب في ارتفاع معدل الفقر من 28% إلى 51%[16].

ومن الممكن أن يكون ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة العالمية سبباً في فقدان أجزاء هامة من الأراضي الزراعية المنخفضة عبر المنطقة العربية. ووفقا لأحد التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات

---

[11] جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث: الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية

[12] المنظمة الدولية للهجرة، *تغير المناخ، التدهور البيئي والهجرة: التعامل مع أشكال قابلية التضرر والفرص المتاحة*

[13] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم الخامس 2014

[14] المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية: التحديات المستقبلية (Arab Environment: Future Challenges 2008)

[15] المجلس العربي للمياه، مسودة التقرير الإقليمي للدول العربية 2009

[16] ملخص تقرير الورشة الإقليمية حول الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ – القاهرة 21-23 نوفمبر 2009.

البشرية (المونل)[17] فإن 18% من سكان شمال إفريقيا يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة، فيما تعتبر الاسكندرية والجزائر والدار البيضاء وتونس ونواكشوط من المناطق الأكثر قابلية للتضرر من ارتفاع مستويات سطح البحر.

وهناك اتصال وثيق بين المخاطر المتزايدة للكوارث وعملية التنمية وهو ما تدركه الدول العربية والتي تعي أيضاً أنه لا يمكن الحيلولة دون وقوع الأخطار الطبيعية ولكن من خلال العمل الجماعي يمكن تقليل الآثار المتوقعة لهذه الأخطار. وسوف يساعد الحد من الكوارث، من خلال فهم عوامل المخاطر الكامنة وبناء المعرفة والقدرات اللازمة لتقييم الأخطار والمخاطر وأشكال قابلية التضرر، في الحفاظ على مكاسب التنمية وتعزيز قدرات المجتمعات والشعوب على مجابهة الآثار الناجمة عن الكوارث.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2009 أن المنطقة العربية تواجه تحديات تنموية كبرى بسبب الضغوط البينية. وهناك اتجاهين يبدو أن لهما أهمية كبيرة في هذا الصدد إذ كان وجودهما مصحوباً بإهمال التخطيط التنموي سبباً لحدوث ارتفاع حاد في قابلية التضرر من الأخطار الطبيعية. وهذين الاتجاهين هما: زيادة الضغوط السكانية والنمو العمراني المتسارع. وجدير بالذكر أن المناطق الحضرية تحتضن حالياً 56% من إجمالي السكان البالغ عددهم 320 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 66% بحلول 2020. ولم ينعكس "الانفجار الحضري" الذي شهده العالم العربي في النمو الكبير للمدن الكبرى بالمنطقة فحسب بل أن المدن الصغيرة والمتوسطة أيضاً قد شهدت مستويات سريعة للنمو الحضري مما تسبب في إيجاد ضغوط على كم محدود من الموارد والبنية التحتية المتهالكة.

ومن ثم يبدو جلياً أن هنالك حاجة لدراسة ومناقشة وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع هذه المتغيرات والتخفيف من مخاطرها ذات الصلة على الصعيد الإقليمي والوطني من خلال شراكات متعددة القطاعات.

2-2 التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA): النتائج الرئيسية

طور مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR أداة عالمية متاحة عبر الإنترنت لرصد إطار عمل هيوغو[18] تقوم من خلالها الدول بتقديم تقارير تقييمية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وفي هذا الإطار قامت جامعة الدول العربية بإعداد تقرير إقليمي لمراجعة التقدم المحرز في الفترة من 2005-2015 فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل هيوغو في الدول العربية. وقد تم تقييم التقدم الإقليمي بناءً على سبعة عشرة تقرير وطني وتقريرين عن الجفاف في سورية وجيبوتي[19] بالإضافة إلى المدخلات التي قدمتها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة[20].

وبينما توفر التقارير الوطنية عرضاً عاماً للتقدم المحرز في اجراءات الحد من المخاطر في المنطقة، من المهم إدراك

---

17 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، حالة المدن الإفريقية 2008 (The State of African Cities 2008)

18 أداة رصد ومتابعة إطار عمل هيوغو http://www.preventionweb.net/english/hyogo/hfa-monitoring/hfa-monitor/index.php

19 قدمت سبع دول تقارير وطنية للتقدم المحرز للمراجعة الأولى للتقدم المحرز في إطار عمل هيوغو (2009-2007): الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، ومصر، والأردن، وسوريا، واليمن؛ كما قدمت جيبوتي تقرير بشأن الحد من مخاطر الجفاف؛ وعلاوة على ذلك قدمت مصر مراجعة وطنية متعمقة.

20 تم ذكرها بإيجاز في الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

حقيقة أن التحليل المقدم لا يعكس بالضرورة تقييماً شاملاً للتقدم المحرز بالنسبة للمنطقة العربية وذلك بسبب نقص البيانات والمعلومات المقدمة من دول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، توفر هذه التقارير عرضاً جيداً للتوجهات، والفجوات، والتحديات التي واجهت الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث عبر أجزاء من المنطقة العربية.

ووفقاً للمعلومات التي قدمتها البلاد المذكورة، تشير التقارير إلى إحراز تقدم عام فيما يتعلق بتعزيز الالتزام السياسي والوطني بالحد من المخاطر وتطوير الآليات والاستراتيجيات المؤسسية مثل انشاء منتديات وطنية للحد من مخاطر الكوارث ودعم نُظم الإنذار المبكر وبناء القدرات الخاصة بالاستعداد والاستجابة. وفي معظم الحالات، تشير بعض البلاد إلى أن الالتزام السياسي المتزايد لا يترجم بالضرورة إلى قدرات تشغيلية أو الالتزام بتوفير موارد من أجل تنفيذ الاستراتيجيات بفاعلية أو دمج قضية الحد من المخاطر في خطط التنمية. وتشهد بلاد أخرى تقدم منخفض نسبياً فيما يتعلق بالتعليم، والوعي العام، وكذلك جمع وإتاحة والوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمخاطر وقابلية التضرر، والأدوات والمنهجيات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، والمنهجيات متعددة المخاطر والأضرار.

هذا وتقدم كل من جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وأمانة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة دعماً حيوياً للدول من خلال المنح والمساعدات الفنية وتطوير القدرات وخدمات الاستشارة السياسية وتطوير الأدوات والبحوث وتأييد دمج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الإقليمية والسياسات الوطنية بشأن التعليم والتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الفيضانات وتقييم الجفاف وتخفيف المخاطر.

3- الغرض والنتيجة المتوقعة والمحاور الرئيسية

3-1 الغرض والرؤية

ينقسم الغرض المحدد للإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث إلى قسمين:

1. بلورة رؤية وأولويات إستراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل على ثلاثة مراحل (المرحلة الأولى 2018-2020، المرحلة الثانية 2021-2025، المرحلة الثالثة 2026 -2030).

الرؤية: تم تطوير الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من أجل حماية مكتسبات التنمية الحالية وتعزيز فرص نجاح جهود التنمية المستدامة المستقبلية، من خلال الحد من المخاطر القائمة حالياً ومنع نشوء المخاطر في المستقبل، وذلك عبر دمج وتعميم جهود الحد من مخاطر الكوارث والتأقلم مع تغير المناخ في استراتيجيات ومخططات التنمية. وهكذا تساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق مستويات أفضل من العدالة والرفاهية للشعوب العربية.

2-3 النتيجة المتوقعة

من المتوقع أن ينتج عن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية. وهذا بدوره سيساعد الدول العربية في تحقيق الغايات العالمية السبع لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وهي:

(أ) الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم (كما على مستوى العالم العربي) لكل ١٠٠٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠ ـ ٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛

(ب) الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض الرقم المتوسط على مستوى العالم (كما على مستوى العالم العربي) لكل ١٠٠٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠ ـ ٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ؛

(ج) خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياسا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠؛

(د) الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية، ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية، بطرق منها تنمية قدرتها على الصمود في وجه الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ه) الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠؛

(و) الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ز) الزيادة بدرجة كبيرة فيما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام ٢٠٣٠.

3-3 المحاور الرئيسية

تم تطوير المحاور الرئيسية بناءً على أولويات إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ونتائج المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث 2015 ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث في العقبة 2013 ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث في شرم الشيخ 2014 ونتائج وتوصيات المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث في الدوحة 2016 والنتائج المحورية للتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والتي استكملتها الدول العربية ما بين 2007 و 2015 وكذلك نتائج اجتماع المنطقة العربية حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في القاهرة في 2015 والذي أكد على:

1. ضرورة تفعيل الارادة السياسية والالتزامات التي تمت في إطار الحد من مخاطر الكوارث وفي إطار التنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا الإقليمية الأخرى ذات الصلة والدعوة لرفع الوعي والتعبئة.
2. ضرورة التكامل بين الاستراتيجيات العربية المختلفة بحيث ينعكس التقدم في كل الجهات بشكل متناغم ومتكامل.
3. أن الحوكمة والشفافية من أولويات العمل للحد من مخاطر الكوارث مع ضرورة تحديد المسئوليات والادوار وآليات العمل على كل المستويات.
4. ضرورة أن يبني تطبيق إطار سنداي في المنطقة العربية على إطار عمل هيوغو وما تم تحقيقه حتى الآن في الوطن العربي والعمل على ما لم يتم تنفيذه مع مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة والتحديات المختلفة السياسية

والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية ومراعاة أن قدرات الدول العربية وانجازاتها وتحدياتها وآليات التنفيذ تتفاوت بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

5. أن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تمثل جسراً بين إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الوطنية كما أنها تساهم في التناغم والتكامل في تطبيق الإجراءات وفي التقييم والرصد والمتابعة.
6. أهمية إدراج الحد من مخاطر الكوارث في آليات الدعم التنموي.
7. ضرورة إدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تكون دراسات آثار المخاطر والكوارث جزء أساسي من تقييم الاستثمارات وخطط التنمية.

وتُبلور الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث التصور العام لأربعة محاور رئيسية، تمثل أولويات استراتيجية للعمل، كالتالي

3-3-1 فهم مخاطر الكوارث

- فهم ودراسة وتحليل للمخاطر الممتدة والحادة التي تؤثر في المنطقة العربية.
- فهم التفاوتات في قابلية التضرر ودرجة التعرض والمخاطر وخسائر الكوارث بحسب الجنس والعمر والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والقدرات مع تحليل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في قابلية التضرر.
- فهم ودمج جهود تخفيف تغير المناخ والتكيف معه في استراتيجيات التنمية في ظل ضمان القدرات العلمية، والموارد، ومشاركة الأطراف المعنية، وتوفير الوعي العام في هذا الصدد من خلال تكثيف الجهود لفهم وتقييم الأثار المحتملة لتغير المناخ في المناطق والقطاعات المعرضة للأخطار المناخية.
- فهم وتقييم لتفاعل الكوارث مع المحركات الأساسية للمخاطر من فقر وتدهور بيئي وتطور عمراني سريع وعملية التنمية وصنع السياسات التنموية والاقتصادية وارتباطها بحوكمة المخاطر والحد من الكوارث.
- ضمان إتاحة تقييمات علمية ومجتمعية، وطنية ومحلية، للمخاطر المتعددة الأخطار، وأن تشمل تقييمات المخاطر القطاعات الرئيسية مع التركيز على المراكز الحضرية وأن تأخذ بعين الاعتبار أراء الهيئات الفاعلة والاطراف ذات الصلة بما في ذلك الفئات الأكثر قابلية للتضرر من مخاطر الكوارث.
- ضمان توفير القدرات والنظم اللازمة لرصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية وقابلية التضرر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.
- إنشاء نظم وشبكات إنذار مبكر إقليمية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة.
- تشكيل شبكة من الخبراء الإقليميين لإدارة مخاطر الكوارث والقضايا ذات الصلة.
- ضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة بمخاطر وأحداث الكوارث على كافة المستويات وإمكانية الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المعنية (من خلال الشبكات، وتطوير نظم تبادل المعلومات وقواعد بيانات إقليمية وغير ذلك).
- ضمان استخدام مواد ومناهج تعليمية ومنهجيات على أحدث مستوى بحيث تأخذ في الاعتبار السياقات وحقائق المخاطر الاقليمية والوطنية والمحلية الناشئة.
- الارتقاء بالوعي العام، وتدشين حملات وأنشطة دعم لإلقاء الضوء على تدابير الحد من مخاطر الكوارث وممارسات إدارة الكوارث بمشاركة مجتمعية (أي من خلال الألعاب المتاحة على الإنترنت والمدارس

والمؤسسات التعليمية وتدريبات الاستعداد الخاصة بالمستشفيات والتوزيع العام لمطويات حول كيفية تقييم ودعم السلامة الهيكلية للمنشآت الرئيسية على سبيل المثال).

- إيجاد فرص منتظمة للتدريب وتنمية مهارات المديرين وصناع القرار والمتطوعين من المجتمع إلى جانب ضمان مشاركة المرأة.

2-3-3 تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

- تحسين الروابط بين العلوم المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث والسياسات التنموية والاقتصادية على المستوى الوطني، المحلي والقطاعي.
- إدراج اعتبارات الحد من المخاطر في السياسات والخطط الوطنية والمحلية والأطر القانونية الخاصة بجميع القطاعات الحيوية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الحد من الفقر ودعم التنوع الحيوي في المناطق شبه الحضرية والريفية، وتوفير التعليم الأساسي وتناول قابلية تضرر المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والنازحين داخلياً والمجموعات الأخرى المستضعفة ومكافحة الأمراض ومواجهة تحديات الصحة العامة وتعزيز الإستدامة البيئية وضمان إقامة شراكات للتنمية.
- ضمان أن تتضمن الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من المخاطر خطة بعيدة المدى لتنمية القدرات بحيث تتوافق مع التخصيص الكافي للميزانية.
- تضمين عناصر الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني وإدارة المناطق السكنية بما في ذلك تطبيق قوانين البناء.
- ضمان لامركزية الموارد المخصصة والكافية، والمشاركة المجتمعية، والتعاون مع مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء كافة مراحل تخطيط وتنفيذ الجهود الرامية إلى إدارة الكوارث والحد من المخاطر.
- تحديد الإحتياجات المالية لتنفيذ الخطط على المستوى الوطني، المحلي والقطاعي مع تحديد مصادر التمويل المحتملة لسياسات إدارة مخاطر الكوارث، من القطاعين العام (دين عام، ضرائب، سندات خزينة، مساعدات) والخاص (استثمارات، تحويلات)، وبناءً عليه تطوير جدول زمني للتنفيذ.
- وضع معايير ومؤشرات لتعقب التقدم فيما يتعلق بالحد من المخاطر وتوضيح نسبة منافع التكاليف للاستثمار في هذا المجال.
- تطوير وتفعيل اللوائح والتشريعات من أجل تعزيز المساءلة والمحاسبة لعمليات تكوين المخاطر من قبل اشخاص وقطاعات وتحويل هذه المخاطر إلى القطاع العام أو المواطنين أو قطاعات أخرى مع وضع تشريعات وإجراءات تقييم لتقدير آثار مخاطر الكوارث لمشروعات تنموية كبرى وخاصة مشروعات البنية التحتية الكبرى.
- تطوير إطار حوكمة المخاطر لتعزيز الشفافية والمساءلة للقرارات المتخذة في مراحل ما قبل التقييم، التقييم العلمي والمجتمعي، التصنيف والادارة لمخاطر الكوارث.
- مأسسة منتديات وطنية ومحلية عابرة للقطاعات لادارة مخاطر الكوارث مع ضمان أن يأخذ المنتدى المحلي والمنتديات الوطنية في الاعتبار العوامل الرئيسية للمخاطر، إلى جانب وضع أولويات للقطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، وكذلك السكان والمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر (خاصة في مناطق النزاع) والمراكز أو المستقرات الحضرية.

3-3-3 الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

- ضمان تدفق الموارد لدعم البحث العلمي المستمر الذي يهدف إلى إيجاد حلول لتقليص المخاطر يمكن تطبيقها خاصة على المدى القصير والمتوسط.
- تحليل الآليات المالية القائمة والناشئة للحد من الكوارث إلى جانب تحديد وتطوير الوسائل الأكثر كفاءة لتحويل المخاطر وتمويلها.
- تنفيذ خطط وسياسات قطاعية اقتصادية ومنتجة للحد من قابلية الأنشطة الإقتصادية والخدمات الأساسية للتضرر (منها السياحة والشحن والموانئ والزراعة والصناعة والبنية التحتية والتعليم والصحة العامة).
- تطوير وتنفيذ برامج لرفع القدرة على المجابهة لمجمل البنى التحتية الوطنية الحيوية بما في ذلك التراث الثقافي والطبيعي وأماكن العمل وقطاعي التعليم والصحة.
- العمل على تقليص المخاطر القائمة والوقاية من المخاطر الجديدة التي قد تنشأ من خلال عملية التنمية أو التطوير العمراني أو المشاريع الاستثمارية الكبرى في قطاعات الصناعة والسياحة والطرق والبنية التحتية كمثال.
- إعداد وتطوير الإجراءات الإقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية بالإضافة إلى التدابير الفيزيائية للحد من المخاطر وقابلية التضرر.
- تقليص قابلية تضرر سبل العيش والاستثمار في التنمية المجتمعية والضمان الاجتماعي.
- دمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية الريفية.

3-3-4 تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة التأهيل والإعمار

- وضع سياسة قوية وبناء القدرات الفنية والمؤسسية بالإضافة إلى وضع آليات لإدارة الكوارث والتي تشمل تصورات بشأن الحد من المخاطر.
- وضع خطط استعداد للكوارث وخطط احترازية وخطط للتعافي وإعادة الإعمار على المستويات الإدارية إلى جانب مشاركة المرأة وكبار السن والأطفال والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إنشاء نظم دعم صحي خلال الطوارئ تعمل على توفير الرعاية الصحية بالمجان للضحايا وتساعد في تناول آثار الصحة النفسية للكوارث (والآثار الأخرى بعيدة المدى).
- ضمان توافر الاحتياطيات المالية الاقليمية الوطنية والمحلية وتطبيق آليات احترازية يعرفها كافة الأطراف المعنية لضمان الاستجابة الفعالة والتعافي عند الحاجة.
- ضمان تطبيق الإجراءات شبه الوطنية والمحلية لتبادل المعلومات الهامة في وقتها أثناء حدوث الأخطار والكوارث، ومن أجل إجراء مراجعات ما بعد الحدث.
- دمج معايير الجودة الدولية في الاستجابة للكوارث.
- ضمان وجود القدرات المؤسسية اللازمة لإجراء تقييمات الأضرار والخسائر.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية فيما يتعلق بالاستجابة للكوارث والاستعداد لها والتعافي منها.
- ضمان دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي والتأهيل التي تعقب الكوارث.
- تأمين استمرارية الخدمات الأساسية والضرورية، واستمرارية العمليات، كجزء من برامج القدرة على المجابهة القطاعية.
- التأكيد على الاستفادة من الخطط الإقليمية القطاعية المختلفة للاستعداد والتأهب والاستجابة للطوارئ (مثل الخطة العربية للطوارئ النووية والاشعاعية)

- مأسسة جهود تقييم الحاجات بعد الكوارث وربطها بالبرامج القطاعية لرفع القدرة على المجابهة
- مأسسة قواعد بيانات خسائر الكوارث بحيث يتم تحديثها عقب كل كارثة.
- تطوير إجراءات وقدرات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص والمجتمعات المتضررة.
- التخطيط للتعافي قبل الكارثة ووضع خطط التعافي منفصلة عن خطط الاستجابة.
- ضمان أن خطط التعافي المذكورة أعلاه تعتمد على مفهوم البناء بشكل أفضل من أجل تجنب إعادة تكوين المخاطر ضمن عملية إعادة البناء.

4- الترتيبات المؤسسية والمالية وترتيبات التنسيق

يعتمد التنفيذ الفعال للإستراتيجية العربية على الترتيبات المؤسسية وتوافر القدرات والموارد اللازمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

وقد خلص المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2009[21] إلى أن التمويل المستدام للحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية في حالة السعي لتحقيق أهداف الحد من المخاطر المقرر لها عام 2015. وقد تضمنت المقترحات التي قدمها ممثلو الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية للمنتدى العالمي في عام 2009 مجموعة مختلفة من الابتكارات منها حوافز للتحديث وطرح آليات وأدوات لتحويل وتقاسم المخاطر وإقرار تمويل التنمية الحساسة للمخاطر واستثمارات القطاع الخاص ومقايضة الدين بتمويل تدابير الحد من المخاطر وإنشاء روابط مع تمويل التكيف وغيرها.

وتضمنت الابتكارات المؤسسية المقترحة زيادة توفير الموارد بشكل مباشر للمجموعات والمبادرات المحلية الفاعلة في الحد من المخاطر مثل المنظمات المجتمعية المعنية بالمرأة. وبصفة عالمية فإن هناك اتفاق على الحاجة إلى مزيد من المعلومات الصريحة بشأن فاعلية وتكلفة تدابير محددة وأنماط الاستثمارات الحالية في الحد من المخاطر. وكان هناك دعم من قبل العديد من المشاركين في المنتدى العالمي لأن يستهدف ما يعادل 10% من صناديق الإغاثة الإنسانية الحد من مخاطر الكوارث. وبالمثل تم اقتراح تخصيص نسبة 10% من مشروعات التعافي وإعادة الإعمار لما بعد الكوارث والخطط الوطنية للاستجابة والاستعداد. كما صدرت دعوات لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية وكافة أنواع التمويل الموجه للمساعدات التنموية لتدابير الحد من المخاطر مع الاهتمام بنوعية وكيفية تأثير هذه الاستثمارات.

ولا يزال التمويل هو التحدي الرئيسي الذي يواجه السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني وعمال الإغاثة الإنسانية الذين ينفذون تدابير الحد من مخاطر الكوارث والمستهدفين المجتمعات المعرضة للخطر في المنطقة العربية. وتشجع جامعة الدول العربية الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات العالمية الناشئة لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية وللمساعدات التنموية لتدابير الحد من مخاطر الكوارث.

وفي الوقت الحالي يمكن للدول العربية الاستفادة من مجموعة من آليات التمويل الإقليمية القائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ميزانيتها الوطنية المخصصة للاستجابة والإغاثة من الكوارث وتقييم إمكانية الاستفادة من الآليات والصناديق الإقليمية القائمة عن طريق تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث وأنشطة التعافي على

---

21 http://www.preventionweb.net/globalplatform/2009/

المستويات شبه الإقليمية أو الوطنية أو المحلية وفي إطار هذه الصناديق. وتلعب المساعدات الإنسانية للدول المانحة ومنظمات التنمية دوراً هاماً في تطوير تدابير مستدامة للحد من المخاطر على الصعيد الوطني عبر المنطقة العربية. وتشجع جامعة الدول العربية الشركاء الدوليين المعنيين بالمساعدات الإنسانية والتنموية على تكثيف الجهود وذلك من منطلق الالتزام الذي أعربت عنه الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التزمت من خلال إعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث والذي صدر عن المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث والذي عقد في جمهورية مصر العربية في سبتمبر /أيلول 2014 بتطوير آليات تمويل وطنية للحد من مخاطر الكوارث والتعامل مع تداعياتها تستفيد منها جميع القطاعات والسلطات المحلية وباستنهاض همم وموارد القطاع الخاص للاهتمام بتأثير مخاطر الكوارث على أداءها. كما نص إعلان شرم الشيخ على ضرورة دعم الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية لتعزيز قدراتها في متابعة تنفيذ الدول لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ومخرجات المؤتمرات العربية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث.

وسوف يلعب الأطراف المعنيين التالي ذكرهم دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ الإستراتيجية وبرنامج عملها:

- **جامعة الدول العربية:** سوف تتولى القيادة والإرشاد الإستراتيجي وتيسير وتعزيز وتنسيق تنفيذ الإستراتيجية إلى جانب رصد التقدم وطلب الدعم من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي.
- **الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ولجنتها الإقليمية للشئون الاجتماعية والاقتصادية:** سوف تركز على الإرشاد الإستراتيجي للدول الأعضاء وتنسيق الإجراءات ودمج أهداف الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في برامجها من خلال تطوير إجراءات في هذا الصدد، وتقديم تقارير سنوية بشأن التقدم المحرز وتوفير التنسيق ودعم تدريب السلطات شبه الإقليمية والوطنية والمحلية ذات الصلة.
- **المراكز الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث:** سوف تدعم تنفيذ الإستراتيجية العربية من خلال تنمية القدرات وأنشطة البحث والتدريب وذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين واستجابة للاحتياجات الوطنية.
- **السلطات الوطنية:** سوف تقود عملية تطوير قدرات الحد من مخاطر الكوارث ودمج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية المستدامة وتعزيز آليات التنسيق بإنشاء منتديات أو لجان وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وسوف تضمن السلطات الوطنية إقامة بيئة مواتية من خلال إقرار التشريعات والسياسات ذات الصلة في الوقت المناسب وذلك على المستويين الوطني والمحلي.
- **منظمات المجتمع المدني**، ومنها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **والقطاع الخاص:** سوف تشارك في تنفيذ الإستراتيجية من خلال التعاون مع السلطات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة إلى التنسيق وإرشاد ودعم التنفيذ في القطاعات المناسبة.
- **الإعلام:** بكافة أشكاله سيشارك ويتفاعل مع جميع الأطراف المعنية لنشر الوعي وثقافة السلامة من خلال رسائل اعلامية واضحة عن المخاطر والأخطار الطبيعة في الدول العربية وكيفية الحد من المخاطر.
- **شركاء التنمية الدوليين:** سوف تعمل كافة المجموعات والمؤسسات سالفة الذكر سوياً على توفير الإرشاد للمجتمع الإنساني والتنمية الدولية ولتوفير المساعدة والموارد اللازمة للحد من مخاطر الكوارث. وسوف يتم توجيه مساعدة شركاء التنمية بصفة أساسية للمجالات القطاعية الرئيسية بناء على ميزاتها النسبية. ومنها على

سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية: تنمية القدرات، والتدريب، وإدارة المعرفة، وتقييمات المخاطر، ودمج الحد من مخاطر الكوارث في البيئة، وقطاعي الصحة والتعليم، ودعم التنسيق والتناغم بين أدوات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي، وغيرها.

5- مراقبة تنفيذ الإستراتيجية

سوف يتم تخطيط مسئوليات رصد تنفيذ الإستراتيجية بحيث تتضمن بصفة أساسية مهام تؤديها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والحكومات الوطنية أثناء تنفيذ الإستراتيجية. وسوف يتم استنباط المؤشرات الرئيسية لرصد تنفيذ الإستراتيجية العربية من مؤشرات الإطار العالمي للإبلاغ عن ورصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي على أن يتم دمجها في برنامج العمل. ولتيسير الرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل الإستراتيجية العربية، وتقوم جامعة الدول العربية بالشراكة والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بالتنسيق والمتابعة في عملية التقييم الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي والتي تتم كل عامين وذلك من خلال مراجعة التقدم الوطني والإقليمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإعداد تقرير إقليمي بهذا الشأن كل عامين.

****

****

الاتفاقية العربية

لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2015م

الاتفاقية العربية

لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية

وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها

تمهيد:

إن الدول العربية الموقعة،

رغبة منها في تعزيز التعاون فيما بينها لتبادل الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها.

واعترافا بأهمية التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي.

وإدراكا بأهمية التنسيق بين خطط التنمية الزراعية في الدول العربية للإسراع في حل المشكلات الزراعية للوصول إلى التكامل الزراعي بين هذه الدول، و بأهمية الإدارة الحكيمة والرشيدة للموارد الوراثية النباتية والاستخدام المستدام للحفاظ على التنوع الوراثي.

وأخذا بالمبادئ الدينية والأخلاقية السامية ولاسيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك التراث الإنساني للأمة العربية، ومع مراعاة النظام العام لكل طرف.

والتزاما بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ذات الصلة من حيث ضمانها واحترامها وحمايتها وخصوصا المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واتفاقية التنوع الحيوي، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

واقتناعا منها بضرورة الحاجة إلى تبني حماية قانونية مشتركة تهدف إلى حماية حقوق المجتمع العربي على موارده الوراثية النباتية وتدعيم اقتسام المنافع الناشئة عن استخدامها.

وتسليما بضرورة التبادل المقنن بين الدول العربية للموارد الوراثية النباتية وتقاسم العائد الناتج من الاستخدام بصورة عادلة ومنصفة بين الأطراف.

ومن منطلق دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية تجاه تنمية وتطوير القطاع الزراعي العربي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي فقد تبنت المنظمة تنظيم التبادل المقنن للموارد الوراثية النباتية والاستخدام المستدام لأغراض التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

فقد اتفقت الأطراف على ما يلي:

المادة (1)

يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من أحكام هذه الاتفاقية وملحقها.

المـادة (2): الهدف

تهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة في تحقيق التعاون والتكامل العربي في مجال التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي من خلال:

1. المساهمة في الصون والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية.
2. ضمان الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية والمعلومات المصاحبة لها بين الدول العربية.
3. التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية.
4. المحافظة على حقوق الدول العربية ذات الصلة بمواردها الوراثية النباتية ضد الاستخدام غير المقنن والتبادل غير المنظم.
5. تشجيع برامج البحوث وتربية النبات ونقل التكنولوجيا ذات الصلة لإنتاج أصناف نباتية محسنة بما يتوافق مع برامج ومشاريع التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي.

المـادة (3): المصطلحات

6. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بكل من الكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

الاتفاقية: الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها.

المنظمة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي إحدى منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة في مجال التنمية الزراعية في الوطن العربي.

الشبكة: الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية التي أنشئت تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الأطراف: الدول العربية الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية الموقعة على هذه الاتفاقية.

المتلقي: يقصد به أي شخص / جهة أتيح له الحصول على موارد وراثية نباتية بموجب اتفاق نقل المواد.

المقدم: يقصد به أي شخص / جهة يمتلك موارد وراثية نباتية ويتيحها بموجب اتفاق نقل المواد.

الموارد الوراثية النباتية: أي مواد ذات أصل نباتي بما في ذلك مواد الإكثار الجنسي أو الخضري التي تحتوي على وحدات وظيفية للوراثة.

مواد إكثار: هي مواد إكثار جنسي أو لا جنسي للموارد الوراثية النباتية.

معارف تقليدية وتراثية: معارف وممارسات ذات قيمة تراكمت عبر الأجيال لدى المجتمع المحلي والمزارعين لحفظ واستخدام الموارد الوراثية النباتية.

الحصول: يقصد به اقتناء الموارد الوراثية النباتية ونقلها، بما في ذلك المعلومات المرتبطة بهذه الموارد، من حالتها بداخل أو خارج مواقعها الطبيعية.

اتفاق نقل المواد: اتفاق موقع بين مقدم ومتلقي المورد الوراثي النباتي ويحدد فيه التزامات الأطراف وشروط الاستخدام واقتسام المنافع الناتجة عن الاستخدام.

اقتسام المنافع: هو مشاركة كل الأطراف ذات العلاقة في اقتسام عادل للمنافع الناتجة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية والمعارف والممارسات التقليدية والتراثية المرتبطة بها سواءً كانت مادية أو تقنية أو غيرها.

المـــادة (4): مجال التطبيق

تطبق هذه الاتفاقية بين الأطراف على **جميع الموارد الوراثية النباتية والمعلومات المصاحبة لها ومعارفها التقليدية** ضمن نطاق حدودها.

المـــادة (5): نقاط الاتصال الوطنية

تعين كل طرف نقطة اتصال وطنية معنية **بالشبكة** للتنسيق في تبادل الموارد الوراثية النباتية والمعلومات المصاحبة ومعارفها التقليدية والتراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها، وتكون نقطة الاتصال الوطنية مسئولة عن عمليات الاتصال بين الشبكة والمؤسسات الوطنية.

المـــادة (6): الأمانة الفنية

1. تعمل **المنظمة** كأمانة فنية لهذه الاتفاقية لغايات تنسيق تبادل الموارد الوراثية النباتية، والبيانات المصاحبة لها ومعارفها التقليدية والتراثية واقتسام المنافع العادل والمنصف الناتج عن استخدامها.
2. يعقد اجتماع دوري للأطراف بهدف متابعة تنفيذ الاتفاقية والتقدم المحرز في القضايا المعلقة بين الأطراف في شأن تبادل الموارد الوراثية، وذلك في إطار الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية.
3. يجوز للدول العربية الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية غير الموقعين على هذه الاتفاقية حضور اجتماع الأطراف للاتفاقية بصفة مراقب.

المـــادة (7): التشريع الوطني

1. تتخذ الدول الأطراف في الاتفاقية التدابير الفعالة اللازمة لضمان الحصول على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها داخل إقليمها وفقاً للإجراءات والتشريعات الوطنية، وبما يتسق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الوثيقة ذات الصلة التي تلتزم بها الدول الأطراف.
2. تسري هذه الاتفاقية وتنفذ إلى جانب كافة القوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة النافذة داخل الدول الأطراف.

المـــادة (8): الامتثال لشروط الاتفاقية

1. تضمن كافة الدول الأطراف كلاً في نطاق إقليمها امتثال مقدمي ومتلقي الموارد الوراثية النباتية لأحكام هذه الاتفاقية.
2. لدعم الامتثال وتعزيز الشفافية يجب على الأطراف اتخاذ التدابير التالية:
   - رصد استخدام الموارد الوراثية النباتية.
   - تعيين نقاط تفتيش للتفتيش والمراقبة على استخدام الموارد الوراثية النباتية.
   - الزام مستخدمي الموارد الوراثية النباتية في نطاق إقليمها تقديم تقارير دورية عن تنفيذ الاتفاق المبرم.

المـــادة (9): بناء القدرات

تتعاون الأطراف مع المنظمة على تطوير وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في مجال الموارد الوراثية النباتية والتكامل بينها في مجالات الزراعة والأمن الغذائي العربي وحماية البيئة ومكافحة التصحر وصون التنوع الحيوي لتطبيق هذه الاتفاقية بصورة فعالة.

المـــادة (10): اتفاق نقل المواد

يطبق اتفاق نقل المواد الملحق عند تبادل الموارد الوراثية النباتية طبقا للشروط الواردة بهذه الاتفاقية.

المـــادة (11): التزامات مقدم الموارد الوراثية النباتية

1. يتعهد المقدم بالتنسيق مع الشبكة بنقل المواد طبقا للأحكام التالية:
   أ. يتم إتاحة الموارد الوراثية النباتية بما يتسق مع سيادة الأطراف على مواردها الوراثية وبما يتماشى مع أحكام هذة الاتفاقية والقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.
   ب. تتاح مع الموارد الوراثية النباتية التي يتم تقديمها كافة البيانات التعريفية المتاحة (طبقا للقانون الساري) وأي معلومات وصفية وغير سرية تكون متاحة ومرتبطة بتلك الموارد.
   ج. يتم إتاحة الموارد الوراثية النباتية قيد التطوير (بما فيها المواد التي يتم تطويرها من جانب المزارعين) تبعا لتقدير الشخص القائم على تطويرها، وذلك في أثناء مدة التطوير، مع الاعتراف بحقوق الملكية للقائم على التطوير.
   د. إتاحة الموارد الوراثية النباتية مرهون بتوافرها بكميات كافية من مواد إكثارها وطبقا لإجراءات بنوك الجينات الوطنية.
2. لا يضمن مقدم المواد سلامتها أو ملكيتها أو دقة أو صحة أية بيانات تعريفية أو بيانات أخرى مقدمة بصحبتها كما لا يضمن جودة البذور أو صلاحيتها (من الناحية الوراثية أو الآلية)، وذلك بعد الخروج من حيازته، على أن يضمن مقدم المواد فقط الحالة الصحية النباتية للمواد فقط على النحو المبين في شهادة الصحة النباتية المرفقة بها.

المـــادة (12): التزامات المتلقي

1. يلتزم متلقي الموارد الوراثية النباتية بلوائح وقواعد الحجر النباتي (الزراعي) والأمان الحيوي المطبقة بدولته بشأن استيراد الموارد الوراثية النباتية أو الإفراج عنها.
2. لا يجوز لمتلقي الموارد الوراثية تقديم المادة الوراثية لطرف ثالث (آخر) دون الحصول على موافقة كتابية من مقدم المادة يوضح فيه استخدامها المتوقع، وفي جميع الأحوال يلتزم جميع الأطراف بالأطر الرسمية المعنية بالدولة في هذا الشأن.
3. في حال قيام المتلقي بتسويق منتج ما هو مورد وراثي نباتي، يقوم المتلقي بدفع نسبة مئوية محددة من الدخل الإجمالي الناجم عن التسويق التجاري للمنتجات وفقا للمادة (5) من الملحق الخاص باتفاق نقل المواد.

المـــادة (13): حقوق الملكية الفكرية

لا يجوز للمتلقي أن يطالب بأي حقوق للملكية الفكرية أو أي حقوق أخرى يكون من شأنها تقييد الحصول الميسر على المواد المقدمة بموجب هذه الاتفاقية (أو على أجزائها/ مكوناتها الوراثية) في الشكل الذي تم تلقيها به.

المـــادة (14): حالة الكوارث الطبيعية والحالات الاستثنائية

في حالة الكوارث الطبيعية فقط ولأهداف الأمن الغذائي وإعادة التأهيل البيئي داخل أقاليم الأطراف الأعضاء يتم إعادة توجيه (توزيع وتبادل) الموارد الوراثية النباتية - دون قيد أو شرط - بهدف توطينها في بيئتها الأصلية لاستعادة الأنظمة الزراعية والبيئية، بناء على طلب معالي الوزراء المعنيين بالموارد الوراثية النباتية وتحت إشراف المنظمة.

المـــادة (15): التعاون عبر الحدود

في حالة وجود نفس الموارد الوراثية النباتية في الموقع الطبيعي ونفس المعارف التقليدية والتراثية المرتبطة بها بين مجتمع واحد أو أكثر من المجتمعات المحلية داخل اقليم أكثر من طرف تسعى الأطراف بالاشتراك مع المنظمة إلى التعاون حسب المصالح المشتركة بهدف تنفيذ هذه الاتفاقية لتنمية المجتمعات المحلية والتنمية الزراعية في المواقع المشتركة من أجل ضمان الأمن الغذائي العربي والتكامل بين الأطراف في المجال الزراعي.

المـــادة (16): فض المنازعات

يتم فض المنازعات بين أطراف هذه الاتفاقية بالطرق التالية:

1. **التفاوض:**
يتم فض أي نزاع ينشأ من خلال التفاوض لحل النزاع بالطرق التي تلائم ذلك والتي يحاول من خلالها الأطراف على أساس حسن النية فض النزاع عن طريق التفاوض.
2. **الوساطة:**
وذلك من خلال طرف ثالث ومحايد متخصص من الشبكة التابعة للمنظمة، على أن لا يكون منتم لنطاق أي من الطرفين، و يتم الاتفاق عليه من الطرفين.
3. **التحكيم:**
إذا لم يتم فض النزاع عن طريق التفاوض أو الوساطة ، فإنه يجوز لأي طرف إحالة النزاع إلى التحكيم المعمول به فى المنظمة بمقتضى قواعد التحكيم المتفق عليها من جانب طرفي النزاع.

المـــادة (17): مركز الوساطة والتفاوض والتحكيم العربي

ينشأ تحت مظلة المنظمة مركز للوساطة والتفاوض والتحكيم متخصص في المجالات ذات الصلة بتبادل الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها وتصدر أحكامه وفق أحكام هذه الاتفاقية وفي ضوء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

المـــادة (18): التصديق

تصدق الدول الأطراف على الاتفاقية طبقا للنظم الدستورية لكل دولة طرف وتوضع وثائق التصديق بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تعد محضرا بإيداع وثيقة تصديق كل طرف وتبلغه إلى الأطراف المتعاقدة.

المـــادة (19): بدء النفاذ

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد شهر من إيداع وثائق التصديق من ثلث عدد الدول الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية ويعتبر ملحق هذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها، وأي مرجع يرد في هذه الاتفاقية يشكل في الوقت نفسه مرجعا لملحقها.

ملحق اتفاق نقل المواد

الملحق بالاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها

ديباجة:

حيث أن الأطراف الأعضاء في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية ولهدف تقنين تيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية بغية تحقيق التكامل والتعاون العربي في مجال التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي.

وفي سياق ممارسة الحقوق السيادية للأطراف على **الموارد الوراثية النباتية**، وتطبيقا للاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية وتقاسم المنافع الناشئة عن الاستخدام بين الأطراف الأعضاء بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، واعترافا بتنوع الأنظمة البيئية بالإقليم العربي.

لذا فقد تم تحرير الاتفاق الحالي طبقا للأحكام والشروط التالية:

المـــادة (1): أطراف الاتفاق

تم إبرام هذا الاتفاق فيما بين:

[يدرج اسم وعنوان مقدم المواد أو المؤسسة المقدمة للمواد، واسم المسئول المفوض ومعلومات الاتصال الخاصة بالمسئول المفوض] ، (ويشار إليه فيما يلي بـ "**المقدم**").

و

[يدرج اسم وعنوان متلقي المواد أو المؤسسة المتلقية للمواد، واسم المسئول المفوض ومعلومات الاتصال الخاصة بالمسئول المفوض] ، (ويشار إليه فيما يلي بـ "**المتلقي**").

المـــادة (2): موضوع اتفاق نقل المواد

اتفق طرفي هذا الاتفاق على ما يلي:

1. تنقل بموجب **هذا الاتفاق** كل من **الموارد الوراثية النباتية** والمعلومات المتاحة ذات الصلة من **المقدم** إلى **المتلقي** طبقا للأحكام والشروط الواردة **بهذا الاتفاق**.
2. تستعرض القائمة المعلومات التالي ذكرها بالنسبة لكل **مادة** مدرجة بها: كافة البيانات التعريفية المتاحة (وطبقا للقانون الساري) أي معلومات وصفية وغير سرية تكون متاحة ومرتبطة بتلك المادة.

(تدرج قائمة المواد المقدمة)

المـــادة (3): أحكام عامة

1. تم إبرام **هذا الاتفاق** في إطار **عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية** ويتم تنفيذه بين الأطراف الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقط طبقا لأهداف ونصوص **الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها**.
2. تتخذ الأطراف تدابير ملائمة وفعالة ومناسبة لضمان أن الموارد الوراثية النباتية المستخدمة داخل ولايتها القضائية تم الحصول عليها واستخدامها وفقا للإجراءات والتشريعات الوطنية وبما يتسق مع التزامات الأطراف تجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
3. يقر طرفي هذا الاتفاق بخضوعهما للإجراءات والتدابير القانونية السارية التي تم اتخاذها من جانب أطراف **الاتفاقية**، بما يتفق مع الإجراءات والتشريعات الوطنية وبما يتسق مع التزامات الأطراف تجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

المـــادة (4): حقوق والتزامات مقدم المادة

يتعهد **المقدم** بنقل **المواد** طبقا للأحكام التالية:

أ) إتاحة / الحصول على المواد بسرعة وبدون أي مقابل، أو شريطة، أن لا يتجاوز الرسم المفروض (في حالة فرض أي رسوم) مستوى التكاليف الدنيا.

ب) تتاح مع **الموارد الوراثية النباتية** التي يتم تقديمها كافة البيانات التعريفية المتاحة و(طبقا للقانون الساري) أي معلومات وصفية وغير سرية تكون متاحة ومرتبطة بتلك الموارد.

ج) يتم إتاحة / الحصول على **الموارد الوراثية النباتية قيد التطوير** (بما فيها المواد التي يتم تطويرها من جانب المزارعين) تبعا لتقدير الشخص القائم على تطويرها، وذلك في أثناء مدة التطوير.

د) يتم إتاحة / الحصول على **الموارد الوراثية النباتية** المحمية بحقوق الملكية الفكرية وحقوق الملكية الأخرى بما يتسق مع الاتفاقات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة.

هـ) يطلع مقدم المادة الوراثية المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشكل دوري على اتفاقات نقل المواد التي تم إبرامها طبقا لجدول زمني تحدده هيئة الأطراف الموقعة.

المـــادة (5): حقوق والتزامات المتلقي

- يتعهد **المتلقي** بأن **المواد** سوف يتم استخدامها لأغراض الأمن الغذائي العربي وداخل نطاق الإقليم العربي فقط.
- **لا يجوز للمتلقي** أن يطالب بأي حقوق للملكية الفكرية أو أي حقوق أخرى يكون من شأنها تقييد الحصول الميسر على **المواد** المقدمة بموجب **هذا الاتفاق** (أو على أجزائها/ مكوناتها الوراثية) في الشكل الذي تم تلقيها به.
- يتعهد **المتلقي** بتقديم تقرير دوري **للمقدم والمنظمة العربية للتنمية الزراعية** عن الأعمال التي تجري على المواد موضوع الاتفاق.
- في حالة قيام **المتلقي بتسويق منتج ما** يعد بمثابة **مورد وراثي نباتي** ويشمل على **مواد** كما هو مشار إليها في المادة (2) من هذا الاتفاق، يلتزم **المتلقي** بأي من الخيارات التالية:
  - سداد 1٪ من **قيمة مبيعات المنتج المسوق تجاريا** إلى **المقدم** سنويا.

- القيام بالمشاركة في التنمية الزراعية للمجتمع المحلي للطرف **المقدم** بما لا يتجاوز 5٪ من قيمة المبيعات.
- إتاحة المنتج لإقليم الدول العربية بهدف المشاركة في مجال الأمن الغذائي العربي بسعر التكلفة، أو بسعر مخفض بما لا يتجاوز نسبة التخفيض 10٪ من السعر العالمي للمنتج.
- إتاحة المنتج دون قيد أو شرط لبرامج البحوث وبرامج تربية النبات للأطراف الأعضاء في جامعة الدول العربية.
- إتاحة كافة المعلومات غير السرية الناتجة عن أعمال البحث والتطوير المؤداة بشأن **المواد**.
- يقوم المتلقي بتوفير تدريب على المستوى المؤسسي و/أو الزراعي يهدف إلى تعزيز المهارات المحلية في مجال الأمن الغذائي وصيانة وتقييم وتطوير وإكثار واستخدام الموارد الوراثية النباتية.
- أخرى (يتم تحديدها بالاتفاق مع مقدم المواد الوراثية مسبقاً)

المـــادة (6): القانون المطبق

يكون القانون الساري هو المبادئ العامة للقانون والإجراءات والتدابير القانونية السارية التي تم اتخاذها من جانب أطراف **الاتفاقية**، بما يتفق مع الإجراءات والتشريعات الوطنية وبما يتسق مع التزامات الأطراف تجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مبادئ العقود التجارية الدولية لعام 2004م الصادرة من جانب المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ..

المـــادة (7): تسوية النزاعات

- يوافق طرفا **هذا الاتفاق** على تخويل (**المنظمة العربية للتنمية الزراعية**)، الحق في بدء إجراءات تسوية النزاعات المتصلة بحقوق والتزامات كل من **المقدم** و**المتلقي** بموجب **هذا الاتفاق**.
- يتم فض أي نزاع ناشئ عن **هذا الاتفاق** بالطرق التالية:

أ) **التفاوض** ب) **الوساطة** ج) **التحكيم**.

المـــادة (8): الضمان

- **لا يوفر المقدم** أي ضمانات بشأن سلامة **المواد** أو ملكيتها أو بشأن دقة أو صحة أي بيانات تعريفية أو بيانات أخرى مقدمة بصحبة **المواد**. كما لا يوفر المقدم أي ضمانات بشأن جودة **المواد** المقدمة أو صلاحيتها أو نقائها (من الناحية الوراثية أو الآلية). يتم ضمان الحالة الصحية النباتية **للمواد** فقط على النحو المبين في شهادة الصحة النباتية المرفقة بها.
- يضطلع **المتلقي** بالمسئولية الكاملة عن الالتزام بلوائح وقواعد الحجر الصحي والأمان الحيوي المطبقة بدولة المتلقي بشأن استيراد **المواد الوراثية** أو الإفراج عنها.
- تضمن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تنفيذ هذا الاتفاق بين أطرافه من الدول العربية وذلك طبقاً للشروط الواردة بالاتفاقية وملاحقها.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المـــادة (9): التوقيع/ القبول

يجوز **للمقدم** و**المتلقي** اختيار طريقة القبول وذلك ما لم يطلب أي من الطرفين التوقيع على **هذا الاتفاق**، ويتم ذلك في ضوء القانون وأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الخيار-1: التوقيع:

أوضح وأضمن أنا (**يدرج الاسم الكامل للمسئول المفوض**) بأن لدي صلاحية تحرير **هذا الاتفاق** بالنيابة عن **المقدم**، كما أقر بمسئولية والتزام مؤسستي بشأن الانصياع لأحكام **هذا الاتفاق** من حيث النص الحرفي والمبدأ، وذلك بهدف تعزيز **الأمن الغذائي العربي**.

الطرف المقدم	**الطرف المتلقي**
اسم المقدم:	اسم المتلقي:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:
المنسق الوطني:	المنسق الوطني:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:

الخيار-2: القبول بفض العبوة:

يكون تقديم **المواد** مشروطا بقبول أحكام **هذا الاتفاق**. ويعد توفير **المواد** من جانب **المقدم** وقبولها واستخدامها من جانب **المتلقي** بمثابة قبول لأحكام **هذا الاتفاق**.

الخيار-3: القبول على الانترنت:

- أوافق بموجب هذا على الشروط الواردة أعلاه.

UNEP

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

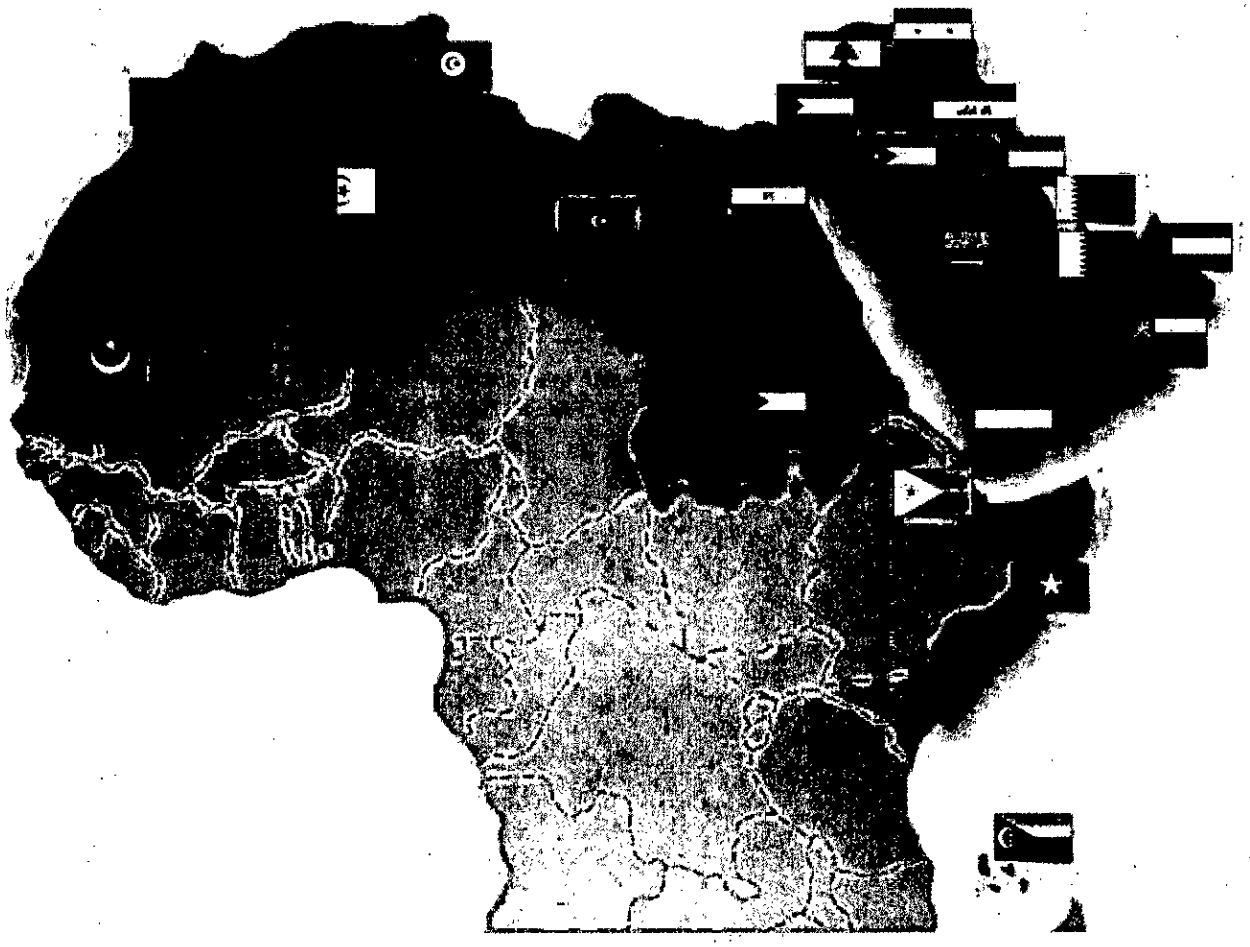

2030-2017 الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة

الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة

موجز تنفيذي.

1. مقدمة.

2. الأهداف العامة والإطار الاستراتيجي.

3. وضع صحة البيئة في المنطقة العربية.

3.1. عبء الأمراض ذات الصلة بالبيئة في مجموعات البلدان.

3.2. قضايا صحة البيئة في استراتيجيات التعاون القُطرية لمنظمة الصحة العالمية.

3.3. قضايا الصحة والبيئة في الإستراتيجيات متوسطة المدى وبرامج العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4. الأولويات الرئيسية في صحة البيئة في المنطقة العربية.

4.1. الماء والإصحاح والصحة.

4.2. تلوث الهواء.

4.3. السلامة الكيميائية.

4.4. إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة في القطاع الصحي.

4.5. إدارة صحة البيئة أثناء الطوارئ.

4.6. التغيُّر المناخي والصحة.

4.7. التنمية المستدامة والصحة.

4.8. السلامة الغذائية.

4.9. الصحة والسلامة المهنية.

5. الرصد والتقييم.

6. الاستنتاجات والمضي قُدُماً.

7. المراجع.

موجز تنفيذي

يتمثّل الغرض الرئيسي للاستراتيجية العربية للصحة والبيئة 2017–2030 ولخطة العمل المرحلية الأولى الخاصة بالصحة والبيئة في المنطقة العربية 2017-2020 في تكثيف جهود البلدان العربية في سعيها المتّسق لتقليص عبء المراضة والعجز والموت المبكّر الناجم عن المخاطر البيئية، وكذلك في تنسيق أنشطة جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم هذه الجهود. وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى مراجعة صارمة للبيّنات الموثقة وإلى موائمة وإعادة صياغة للحصيلة التي أجمع عليها المشاركون في أربع مشاوراتَ إقليمية وعربية أجريت في الأعوام 2011 و 2012 في عمان، الأردن، و 2015 و 2016 في القاهرة، جمهورية مصر العربية حول جسامة المخاطر البيئية وما يتصل بها من عبء الأمراض، وإلى قرارات المجالس الوزارية العربية ذات الصلة في إرساء برامج التعاون الإقليمية لحماية صحة الإنسان والبيئة من خلال تشكيل أمانة مشتركة لهذا الغرض مؤلفة من جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تقدِّم هذه الاستراتيجية إطاراً للعمل خلال الفترة 2017–2030، وتوضّح الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الدول العربية من حيث التخطيط والتنفيذ والتمويل لكافة الأنشطة والإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة والصحة على المستويات الوطنية والمحلية والإقليمية، وكذلك تبين الأدوار الداعمة لجامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من حيث تعزيز القدرات في القطاعين الصحي والبيئي ليتمكّنا من تقييم ورصد وتنظيم وإدارة المخاطر الصحية والبيئية؛ وتقوية حملات التوعية وبناء الشراكات وتعزيز أدوار القيادة في مجالات حشد الموارد وتضافر الجهود في الإجراءات التي تتخذها القطاعات المعنية والأطراف التي تقدِّم الخدمات الصحية والبيئية؛ وتزويد البلدان بالمعايير والمقاييس والدلائل الإرشادية وأدوات التقييم اللازمة من أجل إدراج تدابير حماية الصحة والبيئة ضمن ما تقوم به من إجراءات تنموية.

تشير دراسات منظمة الصحة العالمية في العام 2016 الى إن المخاطر البيئية مسؤولة عن ما يقرب من 23% من العبء الإجمالي للأمراض (والذي يتضمّن أكثر من 628,000 من الوفيات سنويا وفقدان أكثر من 24 مليون سنة من سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز DALY التي تضيع كل عام) في الدول العربية (1). هذا بالإضافة إلى العبء الناجم عن نقص سلامة الأغذية والذي تم تقديره عام 2016 من قبل فرق علمية متخصصة بحوالي 70 مليون حالة إسهال، ينتج عنها حوالي 30,000 وفاة سنوية في الوطن العربي. ويتضح الأثر الصحي للمخاطر البيئية من حيث الأمراض السارية والأمراض غير السارية في جميع بلدان المجموعات الثلاث في المنطقة العربية حيث تم توزيع بلدان المنطقة في هذه المجموعات استناداً إلى مؤشرات وحصائل الصحة العمومية، وإلى أداء النُظُم الصحية والخدمات البيئية وإلى إمكانيات الإنفاق عليها. كما ينطبق توزيع البلدان العربية إلى هذه المجموعات الثلاث على عبء الأمراض البيئية المنشأ.

وفي بلدان المجموعة الأولى (الإمارات العربية المتحدة؛ البحرين؛ الكويت؛ المملكة العربية السعودية؛ عمان؛ قطر) والتي يعيش فيها 13% من سكان الإقليم، يصل العبء السنوي للأمراض البيئية المنشأ إلى 25.4 سنة من سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز لكل 1000 نسمة (وبتكلفة إجمالية قدرها 36.5 مليار دولار أمريكي كل عام من الناتج المحلي الإجمالي). وأكثر عوامل الخطر البيئية الرئيسية شيوعاً هي تلوث الهواء، والإصابات والحوادث، والتعرض

للمواد الكيميائية، والتوسع الحضري والعمراني. إذ تساهم عوامل الخطر هذه مساهمة قصوى في عبء الأمراض غير السارية.

وفي بلدان المجموعة الثانية (الأردن؛ الجزائر؛ الجمهورية العربية السورية؛ العراق؛ المغرب؛ تونس؛ فلسطين؛ لبنان؛ ليبيا؛ مصر) والتي يعيش فيها 57% من سكان الإقليم، يصل العبء السنوي للأمراض البيئية المنشأ إلى 39.3 سنة من سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز لكل 1000 نسمة (وبتكلفة إجمالية قدرها 60.5 مليار دولار أمريكي كل عام من الناتج المحلي الإجمالي). وأكثر عوامل الخطر البيئية الرئيسية شيوعاً هي المياه والإصحاح، وتلوث الهواء، والتعرُّض للمواد الكيميائية وللنفايات، وتلوث الأغذية. إذ تساهم عوامل الخطر هذه في كل من عبء الأمراض السارية والأمراض غير السارية.

وفي بلدان المجموعة الثالثة (السودان؛ الصومال؛ اليمن؛ جزر القمر؛ جيبوتي؛ موريتانيا) والتي يعيش فيها 30% من سكان الإقليم، يصل العبء السنوي للأمراض البيئية المنشأ إلى 91.4 سنة من سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز لكل 1000 نسمة (وبتكلفة إجمالية قدرها 14.0 مليار دولار أمريكي كل عام من الناتج المحلي الإجمالي). وأكثر عوامل الخطر البيئية الرئيسية شيوعاً هي الماء والإصحاح، وتلوث الهواء داخل المباني، والتعرُّض للمواد الكيميائية وللنفايات، وتلوث الأغذية. إذ تساهم عوامل الخطر هذه مساهمة كبيرة في عبء كلٍ من الأمراض السارية وغير السارية (بحد أقل).

وتوضّح الاستراتيجية تسع أولويات للصحة والبيئة في المجالات التالية: 1- المياه والإصحاح والصحة؛ 2- تلوث الهواء؛ 3- السلامة الغذائية؛ 4- السلامة الكيميائية؛ 5- إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة؛ 6- إدارة الطوارئ في صحة البيئة؛ 7- التغيُّر المناخي والصحة؛ 8- التنمية المستدامة والصحة؛ 9- الصحة والسلامة المهنية. ومن بين الإجراءات التي يقترح تنفيذها في المجالات المذكورة: رصد المؤشرات الخاصة بقطاع المياه والإصحاح، وتقييم أداء القطاع المعني بالصحة والبيئة، وتحديث اللوائح والممارسات الإدارية الوطنية؛ وإصدار التشريعات والرصد والتقييم لتلوث الهواء؛ ووضع برامج وشراكات تستهدف تقليص المخاطر من أجل السلامة الغذائية وإدارتها؛ ووضع برامج وشراكات تستهدف تقليص المخاطر من أجل السلامة الكيميائية وإدارتها، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005)؛ وإصدار التشريعات والرصد والتقييم لآثار النفايات على الصحة؛ وتطوير القدرات في القطاعين الصحي والبيئي من أجل إدارة خدمات صحة البيئة أثناء الطوارئ، مع تقديم تلك الخدمات في مرافق الرعاية الصحية أثناء الطوارئ؛ وتطوير القدرات في مجال التأهب والاستجابة على الصعيد الوطني من أجل إدارة التأثيرات الصحية للتغير المناخي؛ وتعزيز الاستفادة وقياس المكاسب الصحية الناجمة عن التنمية المستدامة، وتخضير (خَضْرَنة) القطاع الصحي بمراعاة الأبعاد والاتجاهات البيئية وتخفيف العبء البيئي لهذا القطاع؛ والتقليل من الأعباء الصحية التي تلقيها مخاطر بيئة العمل على صحة العمال وسلامتهم.

ومن أجل التصدّي لهذه الأولويات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحفيف آثار المخاطر البيئية، لابد لوزارات الصحة ووزارات البيئة في بلدان الإقليم من الاضطلاع بدور الإشراف (القوامة) والوساطة والمحاورة حول الشراكات مع القطاعات الأخرى في حكومات البلدان المعنية. ومن الضروري اعتماد أسلوب تعاوني متعدد الوكالات يؤكد على قيادة قطاعي الصحة والبيئة من حيث الحوكمة والتشريع ومسؤوليات الترصُّد والرقابة، إلى جانب الحملات الإعلامية والتوعية وتحفيز الوكالات الأخرى المتخصصة في خدمات الصحة والبيئة. وستقدّم منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية الدعم التقني للدول العربية لمساندتها لاتخاذ هذه الإجراءات على المستوى الوطني والإقليمي.

1 مقدمة

إن المحدّدات البيئية للصحة هي المسؤولة عن ما يقرب من 23% من عبء الأمراض، ويشمل ذلك أكثر من 628,000 وفاة وفقدان 24 مليون سنة من سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز[2] DALY التي تضيع كل عام في المنطقة العربية (*1*). هذا بالإضافة الى العبء الناجم عن نقص سلامة الأغذية في بعض الدول والذي تم تقديره عام 2016 من قبل فرق علمية متخصصة بحوالي 70 مليون حالة إسهال ينتج عنها حوالي 30,000 وفاة سنوية. ومن المنظور الاقتصادي، يمكن تحويل الوفيات وسنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز إلى خسارة سنوية تقدَّر بمبلغ وقدره 112 مليار دولار أمريكي كل عام[3]. وأكثر ما تؤثر هذه الوفيات وسنوات العمر الضائعة على الأطفال والنساء ممن يعيشون ويعملون في مناطق ملوَّثة أو ضمن نُظُم بيئية هشة، وممن يتعرضون لأخطار أكبر مما يتعرض غيرهم، تسببها عوامل بيئية واجتماعية واقتصادية متنوعة.

إن التعرُّضات البيئية هي من المحددات الرئيسية للصحة طيلة دورة الحياة، كما أن ضخامة العبء الذي تلقيه الأمراض ذات الصلة بالبيئة يعني أنه من غير الممكن التصدّي للمخاطر الصحية تصدّياً فعَّالاً إذا ما لم يتم التصدّي للتعرُّضات البيئية المسببة لها. ومن الضروري اعتماد وتنفيذ أسلوب متكامل يجمع بين "البيئة وبين الصحة العمومية"، وفي ذلك إدراك للتفاعل المتبادل والمعقَّد بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسلوكية والبيولوجية. وقد تم الإعلان عن الحاجة الماسّة لمثل هذا الأسلوب المتعدد القطاعات في مناسبات عديدة، وكان آخرها اجتماع الأمم المتحدة الذي عقد في عام 2015 في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية وأقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمؤتمر العالمي الثامن حول تعزيز الصحة الذي عُقد في حزيران/يونيو 2013 في هلسنكي، فنلندا، ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى حول الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها الذي عُقد عام 2011. ولكي ينجح هذا الأسلوب المتعدد القطاعات، لابد من إعادة النظر في الأدوار والمهام المسنَدَة إلى وزارات الصحة ووزارات البيئة والقطاعات الحكومية الأخرى في الدول العربية.

إن البيِّنات التي تربط بين المخاطر البيئية والأمراض السارية وطيدة تاريخياً، والقيام بالإجراءات التي تستهدف هذه المخاطر له مردود عالٍ، وقد يؤدّي إلى تقليص كبير في معدلات المراضة والوفيات التي تترافق مع الأمراض المنقولة بالماء، ومع الأمراض المنقولة بالغذاء، ومع الأمراض المنقولة بالنواقل. ويتّضح مثل هذا الاتجاه، على سبيل المثال، عند تتبع التقدُّم المحرَز، والترابط المتبادل بين أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ثم إن البيِّنات حول المخاطر البيئية وارتباطها بالأمراض غير السارية وبالإصابات تتطوّر تطوراً سريعاً، فعلى سبيل المثال، فإن ما يقرب من خُمس مجمل حالات السرطان تعزى إلى مخاطر بيئية (*2*)، وتشير التقديرات إلى أن 16% من مجمل الأمراض القلبية الوعائية تُعزى إلى البيئة (*3*). واتخاذ الإجراءات التي تستهدف هذه العوامل يعطي نتائج عالية المردود وقد تؤدّي إلى تقليص كبير في

---

[2] يمكن النظر إلى سنة واحدة من سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز على أنها سنة واحدة ضائعة من الحياة "المفعمة بالصحة"، كما يمكن النظر إلى مجموع هذه السنوات لدى مجمل السكان، وهو ما يدعي بعبء المرض، على أنه قياس للفجوة بين الوضع الصحي الحالي والوضع الصحي المثالي الذي يعيش فيه جميع السكان ليصلوا إلى سنٍ متقدمة وهم خالون من الأمراض ومن العجز.

[3] واستناداً إلى تقديرات متحفِّظة جداً، فإن سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز التي تضيع تعادل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في الإقليم لمدة عام واحد.

عبء الأمراض المرافقة لتلوث الهواء والضجيج وحوادث المرور والسموم الكيميائية والإشعاع والنفايات الخطرة وتلوث الغذاء .

إن الأولويات والاتجاهات الاستراتيجية والإجراءات ذات الصلة بها التي تضمّنتها هذه الاستراتيجية العربية من أجل الاستجابة للمحدِّدات البيئية للصحة في المنطقة في الفترة 2016–2030 تستند إلى جسامة المشكلة في بلداننا، وعلى القرائن العلمية المتوفرة في الوقت الراهن، وعلى المبرّرات الخاصة بالتدخلات المقتَرَحة، وعلى الطلب المعلَن من البلدان للتدخلات الملائمة، وعلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف الملزمة في الوقت الحاضر. وقد تم استخدام كلٍ من المراجعة الصارمة للبيِّنات وإجماع الخبراء استخداماً منهجياً لإعداد هذه الاستراتيجية، من أجل تحديد حجم وجسامة المشكلة من حيث عبء الأمراض الناجمة عن عوامل الخطر البيئية. كما أخذت الاستراتيجية في الاعتبار الأولويات التي حددتها البلدان العربية في استراتيجيات التعاون القُطرية لمنظمة الصحة العالمية، وتواءمت معها، ومع برنامج العمل العام الثاني عشر 2014–2019 ومع نتائج وتوصيات خمس مشاورات إقليمية وعربية عقدت في حزيران/يونيو 2011 وتشرين الثاني/نوفمبر 2012 في عمان، الأردن، وأذار/مارس 2015 وكانون ثاني/يناير وتشرين أول/أكتوبر 2016 في القاهرة، جمهورية مصر العربية؛ هذا إلى جانب الأخذ بالاعتبار الحصائل التي تمخضت عنها المؤتمرات الدولية والإقليمية مثل قمة التنمية المستدامة التي عقدت في عام 2015، ومؤتمر ريو +20 الذي عُقد في عام 2012، والقرارات[4] التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية واللجنة الإقليمية لشرق المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

[4] والقرارات التالية لها صلة خاصة بالاستراتيجية: قرارات جمعية الصحة العالمية: ج ص 68–18، ج ص 63–26، ج ص 63–25، ج ص 64–25، ج ص ع61–19، وقرارات اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط: ش م/ل إ47/ق–9، ش م/ل إ49/ق–8، ش م/ل إ50/ق–8، ش م/ل إ55/ق8، ش م/ل إ58/ق–10.

2 الأهداف العامة والإطار الاستراتيجي

يتمثّل الهدف العام للاستراتيجية العربية للصحة والبيئة في تكثيف جهود البلدان العربية في سعيها المتّسق لتقليص عبء المراضة والعجز والموت المبكّر الناجم عن المخاطر البيئية، وكذلك في تنسيق أنشطة جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم هذه الجهود، وذلك عبر ما يلي:

- تقليص الأمراض السارية ذات الصلة بالبيئة؛
- مكافحة المخاطر البيئية المسببة للأمراض غير السارية والإصابات؛
- حماية المجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للمخاطر (الأطفال والنساء وكبار السن) من الأمراض ذات الصلة بالبيئة؛
- زيادة مرونة القطاع الصحي و القطاع البيئي وقدرتهما على التحمل وتعزيز قدراتهما في التأهب للطوارئ والاستجابة لمقتضياتها.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم اتباع الإطار الاستراتيجي التالي:

- توطيد العلاقة بين قطاعي الصحة والبيئة وتبني أجندة موحدة للتقليل من تأثير المخاطر البيئية على الانسان
- تعزيز قدرات قطاع الصحة العمومية وقطاع البيئة لتقييم ورصد وتنظيم وإدارة المخاطر البيئية؛
- تقوية حملات التوعية وبناء الشراكات وأدوار القيادة في القطاعين الصحي والبيئي من أجل حشد الموارد واتخاذ إجراءات تآزريه من قِبَل القطاعات المعنية الأخرى ومقدمي خدمات الصحة والبيئة؛
- تزويد القطاعات الصحية والبيئية بالمعايير والمقاييس والدلائل الإرشادية وأدوات التقييم لتحفيز الأطراف المعنية لإدراج تدابير الحماية الصحية والبيئية ضمن الإجراءات التنموية لديهم.

يستهدف إطار العمل التفاعل مع حقيقة أن هناك الكثير من جوانب خدمات الصحة والبيئة خارج نطاق تفويض جهة واحدة. لذا أصبح من الضروري اعتماد أسلوب تعاوني متعدد الوكالات يؤكّد على قيادة قطاعي الصحة العمومية والبيئة للحوكمة والتشريع ومسؤوليات الترصُّد والرقابة، إلى جانب حملات التوعية والتحفيز للأجهزة الأخرى التي تقدِّم خدمات الصحة والبيئة التخصصية.

3 وضع الصحة والبيئة في المنطقة العربية

3.1. عبء الأمراض ذات الصلة بالبيئة في مجموعات البلدان

تختلف بلدان الإقليم اختلافاً كبيراً في ما بينها من حيث الأوضاع الصحية والبيئية والديمغرافية (السكانية) والاقتصادية والاجتماعية فيها. ويقدِّم الشكل 1 مثالاً جيداً على هذا التنوع من حيث التأثير البيئي. وقد تم تقسيم بلدان المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية استناداً إلى مؤشرات وحصائل الصحة العمومية وأداء النُظُم الصحية والبيئية والإنفاق على الصحة وعبء المرض البيئي المنشأ (4) .

وقد حقق التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان المجموعة الأولى (الإمارات العربية المتحدة؛ البحرين؛ الكويت؛ المملكة العربية السعودية؛ عمان؛ قطر) تقدُّماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، يدعمها في ذلك دخل مرتفع وخدمات جيدة لصحة البيئة، ويعيش في بلدان هذه المجموعة 13% من سكان المنطقة، مع تقدير للعبء السنوي للمرض البيئي المنشأ فيها إلى 25.4 سنة من سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز لكل ألف نسمة (إذ يقدَّر أن 400 31 وفاة تحدث كل عام وتُعزى إلى المخاطر البيئية). وتشير المعطيات المتوافرة حالياً (2016) في قاعدة معطيات منظمة الصحة العالمية، أن عوامل الخطر البيئية مثل تلوث الهواء والتعرُّضات للمواد الكيميائية، وأوضاع الإسكان ذات إسهام في عبء الأمراض غير السارية والإصابات أكثر أهمية من ما قد وصفته التقارير التي صدَرَت عام (2008)، كما لوحظَت نتائج مماثلة في التقييم الكمّي الذي تم مؤخّراً للمخاطر البيئية التي تهدد الصحة في إحدى البلدان النمطية في هذه المجموعة (6، 7).

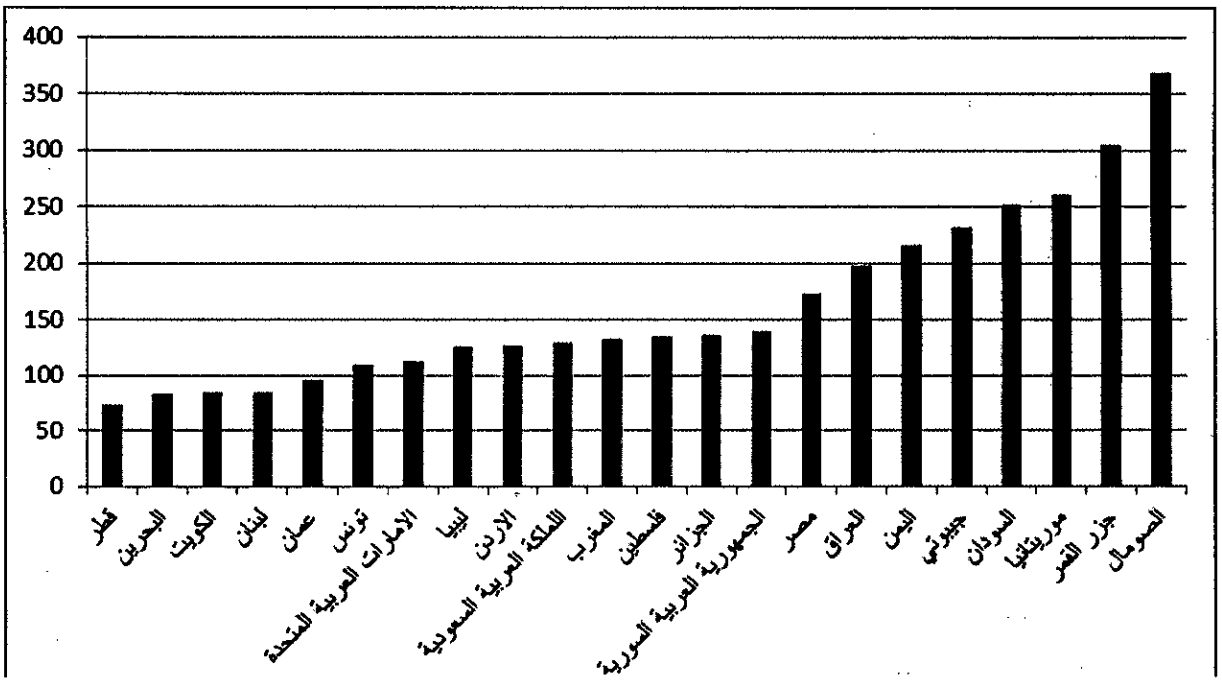

الشكل 1. إجمالي الوفيات التي تعزى إلى عوامل بيئية لكل مئة ألف نسمة من سكان الدول العربية 2016 (المصدر: المرصد الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية (5) [5]

[5] المرصد الصحي العالمي لمنظمة الصحة العالمية، والكثير من المعطيات حول صحة البيئة في هذا التقرير مستمدة منه، باستثناء المعطيات ذات الصلة بفلسطين.

وتضُم بلدان المجموعة الثانية معظم البلدان المتوسطة الدخل (الأردن؛ الجزائر؛ الجمهورية العربية السورية؛ العراق؛ المغرب؛ تونس؛ فلسطين؛ لبنان؛ ليبيا؛ مصر) التي طوّرت بنية تحتية معقولة لتقديم خدمات صحة البيئة، إلا أنها لاتزال تواجه العوائق من حيث الموارد. ويعيش في بلدان هذه المجموعة 57% من سكان المنطقة العربية، والعبء السنوي التقديري للأمراض البيئية المنشأ فيها يصل إلى 39.2 سنة من سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد العجز لكل ألف نسمة (يقدَّر أن 900 364 وفاة تحدث سنوياً وتُعزى إلى مخاطر بيئية يمكن تعديلها). وتوضح المعطيات المتوافرة في قواعد معطيات منظمة الصحة العالمية بجلاء إلى أن عوامل الخطر البيئية تساهم في كلٍ من الأمراض السارية والأمراض غير السارية. وفي حين أن تردّي جودة خدمات المياه والإصحاح لايزال هو عامل الخطر البيئي الكبير الذي يساهم في عبء الأمراض السارية في بعض بلدان هذه المجموعة، فإن هناك اتجاهاً متزايداً ومتفاقماً لتلوث الهواء إلى جانب عوامل خطر أخرى (عصرية) مسؤولة عن ارتفاع عبء الأمراض غير السارية. كما تعاني بعض دول هذه المجموعة من مخاطر بيئة العمل ومخاطر تلوث الأغذية بالممرضات الميكروبيولوجية والسموم والمواد الكيماوية.

وتضُم المجموعة الثالثة (السودان؛ الصومال؛ اليمن؛ جزر القمر؛ جيبوتي؛ موريتانيا) البلدان التي تواجه عوائق كبيرة أمام تحسين النتائج الصحية لسكانها، وذلك نتيجة لفقدان الموارد المخصّصة للصحة، والاضطرابات السياسية، والصراعات، وغيرها من التحديات التي تقف في طريق التنمية. ويعيش ما يقرب نصف سكان المنطقة في بلدان هذه المجموعة، ويقدر أن متوسط العبء الناجم عن الأمراض البيئية المنشأ يصل إلى 91.4 سنة من سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز لكل ألف نسمة، وهو ما يعادل أربعة أضعاف العبء المقدَّر في بلدان المجموعة الأولى (إذ تشير التقديرات إلى حدوث 200 259 وفاة سنوياً وتعزي إلى المخاطر البيئية). وتشير المعطيات المتوافرة في قواعد معطيات منظمة الصحة العالمية بوضوح إلى أن عوامل الخطر البيئية التقليدية تساهم مساهمة ضخمة في كلٍ من الأمراض السارية والأمراض غير السارية. إذ أن قلة إتاحة الإمداد بالمياه والإصحاح وتلوث الهواء داخل المباني مسؤولان عما يقرب من 50% من عبء الأمراض البيئية المنشأ. كما تعاني معظم دول هذه المجموعة من مخاطر مخاطر بيئة العمل وتلوث الأغذية بالممرضات الميكروبيولوجية والسموم والمواد الكيماوية. ومن الجدير بالتنويه أيضاً أن بلداناً متعددة في المنطقة العربية تعاني من ظروف الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر الشديد، وعن الحروب والقلاقل السياسية واللجوء والنزوح، مما قد يؤثر على احتياجاتها في صحة البيئة وعلى وضعها في تقسيم البلدان إلى المجموعات السابقة الذكر.

3.2. قضايا الصحة والبيئة في استراتيجيات التعاون القُطرية لمنظمة الصحة العالمية

إن استراتيجية التعاون القُطرية من الوثائق الرئيسية في منظمة الصحة العالمية والتي توجه عملها مع الدول الأعضاء لتقديم الدعم للسياسة الصحية الوطنية ولخطة التطوير الصحي. وهي أداة لتقييم الوضع الصحي السائد وللتعرف على الأولويات والتحديات والاحتياجات الصحية على الصعيد الوطني. وفي عام 2012 أجرت منظمة الصحة العالمية تحليلاً على الصعيد العالمي تناول 116 من استراتيجيات التعاون القُطرية، ومن بينها جميع البلدان الأعضاء في إقليم شرق المتوسط والذي يضم معظم الدول العربية؛ واتضح أن أكثر من ثلثي استراتيجيات التعاون القُطرية تلك (67%) قد اعتبرت أن سلامة المياه وإدارة النفايات والإصحاح وسلامة الأغذية من الأولويات الصحية (*8*).

وقد تمت مراجعة استراتيجيات التعاون القُطرية لجميع الدول العربية مع تحليلها لمعرفة مدى ظهور وأهمية القضايا والبرامج البيئية في كلٍ منها، وللتحقق من أن عوامل الخطر البيئية قد تم تحديدها وأخذها بالحسبان في القطاع الصحي. ويلخص الجدول 1 المجالات المواضيعية في صحة البيئة والموضّحة في وثائق استراتيجيات التعاون القُطرية. وفي غالب الأحيان تنظر القطاعات الصحية في المنطقة العربية إلى أن الإمداد بالمياه والإصحاح وإدارة النفايات والسلامة الكيميائية وسلامة الأغذية والطوارئ هي عوامل الخطر البيئية الرئيسية، ويتماشى ذلك في الغالب الأعم منه مع ما توصل إليه التحليل الذي أجري على الصعيد العالمي. كما ظهر أن التحديات ذات الصلة بالمياه وبالإصحاح

وبالصحة لها الأولوية في صحة البيئة لدى 18 بلداً (81%). كما أكدت 20 استراتيجية من استراتيجيات التعاون القطرية (90%) على السلامة الغذائية والاستجابة لها كأولوية في بلدان المنطقة. وظهرت قضايا إدارة النفايات والسلامة الكيميائية في 15 استراتيجية من استراتيجيات التعاون القُطرية (68%)، كما أكدت 19 استراتيجية من استراتيجيات التعاون القطرية (86%) على التأهب للطوارئ والكوارث والاستجابة لها كأولوية في بلدان الإقليم. ولم يظهر تلوث الهواء كأولوية في استراتيجيات التعاون القُطرية إلا في 9 بلدان (41%)، أما التغير المناخي فظهر في بلدين اثنين (9%). ومن المحتمل أن يكون سبب انخفاض مرتبة هذين العاملين ناجماً عن فقدان الوعي بأهميتهما والرصد غير الكافي لما لهما من تأثيرات صحية.

الجدول 1. قضايا الصحة والبيئة ذات الأولوية في استراتيجيات التعاون القُطرية

البلد	الفترة الزمنية	الماء والإصحاح	المواد الكيميائية و النفايات	تلوث الهواء	التغيُّر المناخي	التأهب للطوارئ	سلامة الأغذية
البحرين	2010-2005					×	×
الجزائر	2005-2002	×	×			×	×
جزر القمر	2009- 2013	×				×	×
جيبوتي	2011-2006	×				×	×
مصر	2014-2010	×		×			×
موريتانيا	2013-2009	×		×		×	×
العراق	2017-2012	×	×	×		×	×
الأردن	2013-2008	×	×	×		×	×
الكويت	2009-2005		×			×	×
لبنان	2015-2010	×	×	×		×	×
ليبيا	2015-2010	×	×	×		×	×
المغرب	2013-2008					×	
عُمان	2015-2010	×	×		×	×	×
فلسطين	2013-2009	×	×			×	×
قطر	2009-2005	×	×				×
المملكة العربية السعودية	2011-2006	×	×			×	×
الصومال	2014-2010	×	×			×	×
السودان	2013-2008	×	×			×	×
الجمهورية العربية السورية	2013-2008	×	×	×		×	×
تونس	2014-2010	×	×	×	×	×	×
الإمارات العربية المتحدة	2009-2005			×		×	×
اليمن	2013-2008	×	×				×

3.3. قضايا الصحة والبيئة في الاستراتيجيات متوسطة المدى وبرامج العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترتكز استراتيجية وبرنامج العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2014–2017 و 2018–2021 على مبدأ إن حماية البيئة والحفاظ على مكوناتها واستدامتها تساهم في تحسين رفاه الإنسان وصحته. وقد أوضح تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية في العام 2005 مدى الترابط الوثيق بين البيئة ورفاه الإنسان وكذلك القيمة الاقتصادية للأنظمة الإيكولوجية بما فيها كلفة التدهور البيئي على الصحة العامة. وعليه فإن الهدف الأسمى للبرامج والمشاريع المعتمدة في برنامج العمل هو الحفاظ على الصحة العامة من خلال التعامل مع المخاطر البيئية في مجالات العمل السبعة وهي تغير المناخ، إدارة الأنظمة الإيكولوجية، الكوارث والأزمات، الحوكمة البيئية، الكيماويات والنفايات الخطرة، كفاءة الموارد، البيئة قيد المراجعة. وطالبت الجمعية العمومية للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى بتقديم الدعم المناسب للدول في بناء القدرات والتقييم ورفع الوعي فيما يخص تحسين جودة الهواء.

4 الأولويات الرئيسية في الصحة والبيئة في المنطقة العربية

في ضوء التحليل الذي أسلفنا ذكره لعبء المرض، ولاستراتيجيات التعاون القُطرية، وللحاجات المعلنة، فإن هناك تسعة مجالات للعمل الفني يوصى باعتبارها أولويات في الاستراتيجية الإقليمية للصحة والبيئة، وهذه المجالات هي: المياه والإصحاح؛ وجودة الهواء؛ والسلامة الغذائية؛ والسلامة الكيميائية؛ وإدارة النفايات؛ والطوارئ؛ والتغير المناخي؛ والتنمية المستدامة؛ والصحة والسلامة المهنية. وسنتناول في الفقرات التالية بالتفصيل الوضع الراهن في الإقليم، والأغراض، والإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي القيام بها في هذه المجالات.

4.1. الماء والإصحاح

لمحة عن المشكلة

يشير برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف للقطاع المعني بالماء والإصحاح لعام 2015 إلى أن جميع بلدان المجموعة الثالثة وبعض بلدان المجموعة الثانية تتخلف عن الركب في تحقيق أهداف المرمى السابع من المرامي الإنمائية للألفية الخاص بالمياه والإصحاح (9)؛ وأن جميع بلدان المجموعة الأولى وبعض بلدان المجموعة الثانية قد حققت بالفعل المرامي المرسومة لها وتوطدت فيها نُظُم إدارية جيدة تقدم الخدمات لجميع السكان. وهناك تحديات متفاوتة تواجه البلدان وهي تبذل جهودها لتحسين أداء القطاع المعني بالمياه والإصحاح :

- **تتراوح نسب السكان الذين لايزالون دون إتاحة للمياه المحسنة والإصحاح بين 76% و6% وذلك في البلدان التالية على الترتيب: الصومال والسودان وجيبوتي وموريتانيا واليمن والعراق والمغرب والجزائر وسوريا (لجدول 2) . ويتراوح عدد الوفيات الناجمة عن هذا النقص بين 185 و4 وفيات لكل 100000 نسمة (الشكل 2).**
- **تواجه استدامة خدمات المياه والإصحاح التحديات بسبب غياب السياسات القوية والإطار التنظيمي المتعمِّم النطاق، وغياب أسس التمويل؛**

- **تتسم نُظُم إدارة جودة وسلامة مياه الشرب بأنها تفاعلية ومبعثرة الأجزاء، ولاتزال قيد التطوير في معظم بلدان الإقليم، أما الأدوار التنظيمية والترصُّدية للوكالات التي تعمل في قطاع الصحة العمومية وذات الصلة بسلامة المياه فإنها غائبة على الأغلب في بلدان المجموعة الثالثة، وضعيفة في بعض بلدان المجموعة الثانية؛**

الجدول 2. السكان المحرومون من الإتاحة المحسنة للماء والإصحاح (*المصدر: منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف: التقدُّم المحرز في الإصحاح ومياه الشرب 2015)(9)*

البلد	المياه (%)	الإصحاح (%)
الصومال	70	76
السودان	33	73
جزر القمر	10	64
موريتانيا	42	60
جيبوتى	10	53
اليمن	45	47
العراق	13	16
المغرب	15	23
الجزائر	16	12
سوريا	10	4

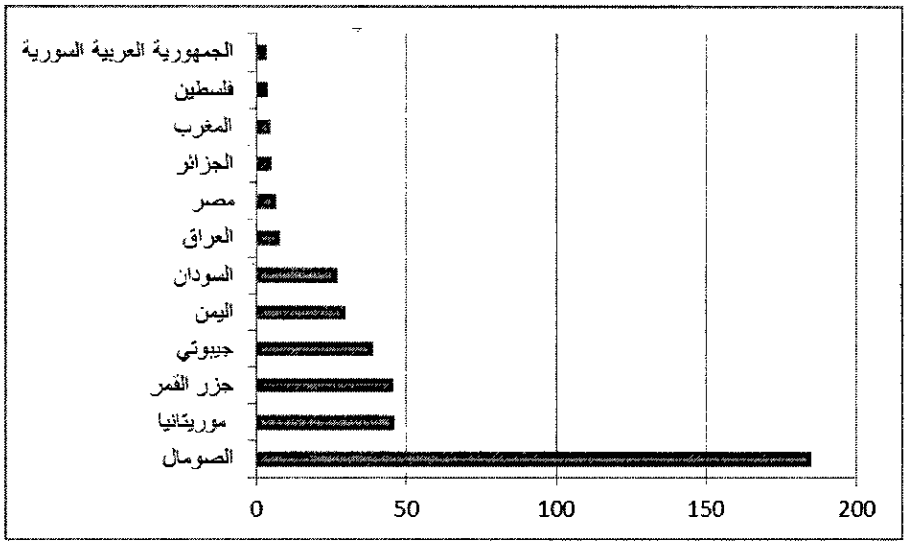

الشكل 2: عدد الوفيات لكل 100000 نسمة من مواطني الدول العربية الأكثر تأثرا بالمياه والإصحاح (*المصدر: معهد القياسات الصحية والتقييم (16)*)

- اعتماد سكان بعض البلدان على محطات تحلية المياه الصغيرة كمصدر لمياه الشرب والتي أصبحت منتشرة بشكل واسع وبدون مراقبة فعالة تؤكد سلامتها للشرب

- تتناقص وفرة المياه في المنازل تناقصاً متواصلاً نتيجة شح المياه في بعض البلدان، ويتفاقم ذلك التناقص بالتغيُّر المناخي وبالنمو السكاني؛ وهكذا يعاني الكثير من نُظُم الإمداد بالمياه من الانقطاعات (والضخ المتقطع)، مما يعرض السكان لتهديدات صحية ناجمة عن قلة المياه أو عدم كفايتها، أو عن التدني في إجراءات الصيانة التي تضمن سلامة المياه، أو عن كليهما معاً؛
- إن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة وفي تطبيقات أخرى، سواءً وفق اللوائح التنظيمية أو خارج إطار تلك اللوائح التنظيمية، استراتيجية مؤكدة تستخدم على نطاق واسع في الإقليم من أجل التكيف مع شح المياه الطبيعية؛ إلا أن هذا الاستخدام يعرض السكان لمخاطر صحية وخيمة ما لم تتخذ إجراءات إدارية تضمن سلامتها؛
- يُعَد نقص إتاحة مرافق المياه والإصحاح في المدارس مصدراً للقلق في الكثير من البلدان.
- تأثر أنظمة الإمداد بالمياه والإصحاح بالطوارئ والحروب

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية في مجال المياه والإصحاح هي:

- **رصد وتقييم أداء القطاع الصحي والمياه والإصحاح في الصحة العمومية؛**
- **إعداد وتقديم توجيهات مستندة إلى البيِّنات ووضع أهداف ترتكز على الصحة؛**
- **تقوية الأدوار التنظيمية والمؤسسية والرصدية والتشريعية والرقابية لقطاع الصحة العمومية مما له صلة بنظم خدمات وسلامة المياه والإصحاح؛**
- **تقوية قدرات البلدان للقيام بمراجعات استراتيجية، وصياغة وتفعيل أفضل الاستراتيجيات والخيارات من البرامج في مجالات جودة المياه ، والأمن المائي والصحة، والاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة**
- **تقوية القدرات ا في مجال حماية مصادر المياه وترشيد استهلاكها بشكل يضمن سلامتها وحمايتها من الهدر**

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال المياه والإصحاح هي:

الاستجابة الاستراتيجية	**إجراءات رئيسية تتخذها البلدان**	**إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية**
رصد قطاع المياه والإصحاح وتقييم أدائه في حماية الصحة	إعداد تقرير وطني كل عامين حول تقييم وتحليل قطاع المياه والإصحاح	توسيع نطاق برنامج "تحليل وتقييم الإصحاح ومياه الشرب على النطاق العالمي" ومواصلة العمل ببرنامج الرصد المشترك لرصد وضع قطاعات الإمداد بالمياه والإصحاح وإعداد التقارير عنها وتقييم أثر تلك النُظُم على الصحة
تحديث اللوائح الوطنية والممارسات الإدارية	تنشيط وظائف الترصُّد في الصحة العمومية في مجال توافر مياه الشرب وجودتها واستخدام مياه الصرف الصحي المستصلحة في الزراعة وفي التطبيقات الأخرى	

للتصدي للتحديات وعوامل الخطر ذات الأولوية في مجال المياه والإصحاح	إعداد وتنفيذ خطط لتوسيع نطاق خدمات المياه والإصحاح والصحة لتشمل المحرومين منها وتحسين تلك الخدمات لمن يعانون من قلتها	بناء القدرات وتقديم الدعم التقني للبلدان لتحديث ما لديها من معايير وطنية حول جودة مياه الشرب استناداً إلى الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية حول جودة مياه الشرب ولتيسير تطبيق تلك المعايير ضمن خطط سلامة المياه
	إعداد سياسات وطنية حول متطلبات تلبي على الأقل الحد الأدنى من التزويد بالمياه الآمنة اللازم لحماية صحة الإنسان	بناء القدرات وتقديم الدعم التقني للبلدان من أجل تحديث ما لديها من معايير وطنية حول إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة استناداً إلى الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية ، ومن أجل وقاية الصحة العمومية أمن خلال تطبيق خطط وقائية لسلامة الإصحاح.
	تحديث المعايير الوطنية لجودة مياه الشرب (البكتريولوجية، الفيزيائية، الكيميائية، الإشعاعية) ونظم إدارة مياه الشرب للوصول إلى الإدارة الوقائية لسلامة المياه (أي خطط سلامة المياه)	
	تحديث وتفعيل المعايير الوطنية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة	

4.2. تلوث الهواء

لمحة عن المشكلة

يواصل تلوث الهواء فرض تهديد خطير على صحة كل فرد في البلدان النامية والمتطورة على حدٍ سواء. ولئن كان نطاق التأثيرات الصحية واسعاً، فإنه يرتبط بصورة أساسية بالجهاز التنفسي وبجهاز القلب والأوعية. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 22% من مجمل الوفيات الناجمة عن مرض القلب الإقفاري تعود أسبابها إلى تلوث الهواء خارج المباني. كما أن ما يقرب من ثلث الوفيات الناجمة عن المرض الرئوي الانسدادي المزمن لدى البالغين، وما يقرب من نصف الوفيات الناجمة عن الالتهاب الرئوي لدى الأطفال دون سن الخامسة تعود أسبابها إلى تلوث الهواء داخل المباني.

وقد أوضح تقييم أجراه المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة لمنظمة الصحة العالمية أن عدة بلدان في المنطقة العربية لاتزال بدون لوائح أو نظم كافية لرصد تلوث الهواء (*10*). كما تظهر المعطيات المستمدة من قاعدة معطيات منظمة الصحة العالمية لعام 2016 حول تلوث الهواء أن من بين 3000 مدينة في العالم رفعت تقارير أبلغت فيها عن معلومات حول تلوث الهواء بالمواد الجُسَيْميَّة كان هناك 17 مدينة فقط تنتمي إلى المنطقة العربية *(11)* . ويعطي الشكل 3 القيم الوسطية السنوية للمادة الجُسَيْميَّة التي تقل أقطارها عن 10 مكرومتر في الأقاليم الستة لمنظمة الصحة العالمية، وفيه نلاحظ أن أعلى مستويات لتركيز تلك الجسيمات قد سجل في إقليم شرق المتوسط والذي يشمل معظم المنطقة العربية. ونظراً لقلة المعطيات حول المادة الجُسَيْميَّة التي تقل أقطارها عن 2.5 ميكرومتر في المنطقة، فقد قامت منظمة الصحة العالمية باستخدام نماذج حاسوبية تعتمد بشكل أساسي على محطات الرصد الأرضية وخرائط مستمدة من الأقمار الصناعية ونماذج كيميائية عالية الدقة في تقدير نسبة هذه الملوثات في كل دول العالم (12) تقدم بيِّنات قوية على أن 98% من سكان المدن العربية يتنفسون هواءا ملوثا بشكل يتجاوز المعدل الوسطي السنوي الموضّح في الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية حول مستوى تركيز المادة الجُسَيْميَّة التي تقل أقطارها عن 2.5 ميكرومتر (وهو 10 ميكروغرام/متر مكعب).

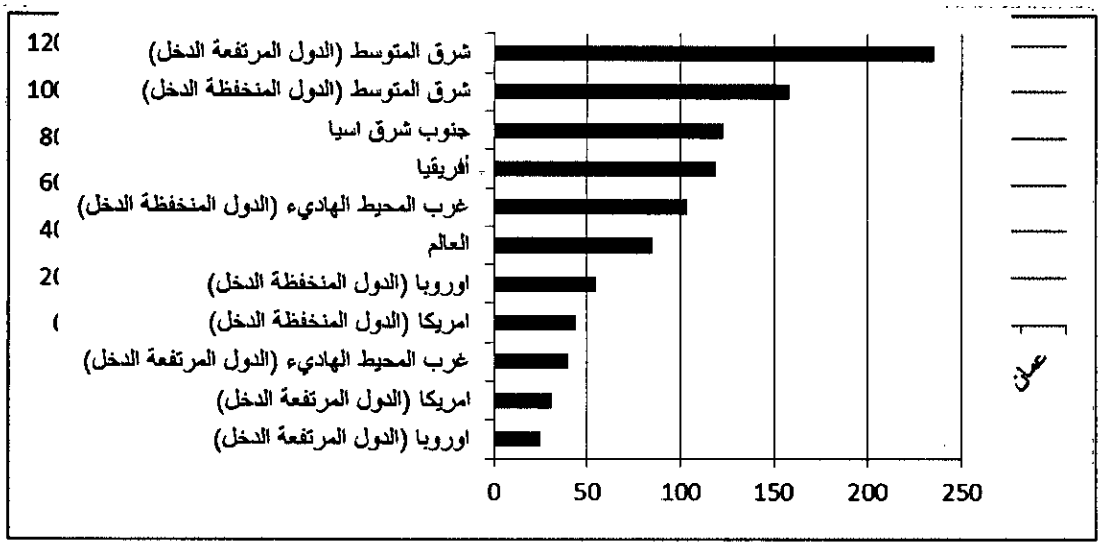

الشكل

.3

المعدل الوسطي السنوي للمادة الجُسَيْميَّة (10ميكروجرام/متر مكعب) موزعة وفق الأقاليم في منظمة الصحة العالمية خلال الفترة 2008-2012 (المصدر: منظمة الصحة العالمية – تلوث الهواء خارج المباني في المدن (*11*)

إن أكثر من 7 ملايين شخص يموتون كل عام في العالم بسبب تلوث الهواء داخل المباني وخارجها. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية للعام 2015 إلى أن تلوث الهواء داخل المباني في المنطقة العربية يقتل ما يقرب من 500 47 شخص كل عام (13). ويقدم الشكل 4 تلخيصاً للوضع في الوطن العربي ويوضّح أن معظم تلك الوفيات تحدث في بلدان المجموعة الثالثة، والتي يواصل ما يقرب من 57 مليون نسمة فيها حرق الوقود الصلب لأغراض الطبخ والتدفئة[6]. ورغم الحاجة إلى المزيد من البحوث لدراسة المدى الحقيقي لهذه المشكلة، فإن التقارير التي صدرت حديثاً تشير إلى أن استخدام الوقود غير النظيف للطبخ وللتدفئة آخذ في الازدياد، نتيجة لزيادة أسعار الوقود النظيف. أما المصادر الرئيسية لتلوث الهواء داخل المباني في بلدان المجموعتين الثانية والثالثة فهي دخان التبغ الذي ينتشر في البيئة، ومواد البناء، وممارسات التدفئة حيث أشار تقرير صدر مؤخرا الى ارتفاع نسبة استخدام الكاز في التدفأة والانارة في بعض دول الإقليم تصل إلى 90% (26).

الشكل 4. الوفيات التي تعزى إلى تلوث الهواء داخل المباني لكل 000 100 نسمة في الوطن العربي (عام 2013) (المصدر: منظمة الصحة العالمية. المرصد الصحي العالمي (*14*)

وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن تلوث الهواء خارج المباني في المدن يقتل ما يقرب من 000 170 شخص كل عام في المنطقة العربية (*1*) ويقدم الشكل 5 تلخيصاً للوفيات التي تعزى إلى تلوث الهواء خارج المباني في البلدان العربية في عام 2016، وخلافاً لما عليه الحال في تلوث الهواء داخل المباني، فإن الملوثات في الهواء خارج المباني تؤثر على جميع البلدان في المجموعات الثلاث. إلا أن بلدان المجموعتين الثانية والثالثة هي أكثر تأثراً بتلوث الهواء خارج المباني من بلدان المجموعة الثالثة. والمصدر الرئيسي لتلوث الهواء خارج المباني في المنطقة العربية هو الانبعاثات التي تطلقها المركبات في الهواء، والانبعاثات الصناعية وعواصف الرمال والغبار، والتي يزيد من خطورتها التغير المناخي والجفاف.

[6] استناداً إلى معطيات مستمدة من المرصد الصحي العالمي: النسبة المئوية للسكان الذي يحرقون الوقود الصلب في عام 2012.

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية في مجال تلوث الهواء هي:

- تعزيز القدرات التنظيمية والأدوار في بناء الشراكات في قطاعي الصحة العمومية والبيئة من أجل إعداد وتطوير معايير وطنية لجودة الهواء ورصدها بما يتماشى مع المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية لجودة الهواء؛
- إعداد وتقوية وظيفة الترصُّد في قطاعي الصحة العمومية والبيئة مما له صلة بجودة الهواء؛
- رفع مستوى الوعي لدى أصحاب الشأن المعنيين (بما فيهم عامة الناس) حول مخاطر تلوث الهواء.
- تحفيز اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من ملوثات الهواء من المنشأ (مكافحة مسببات التلوث)

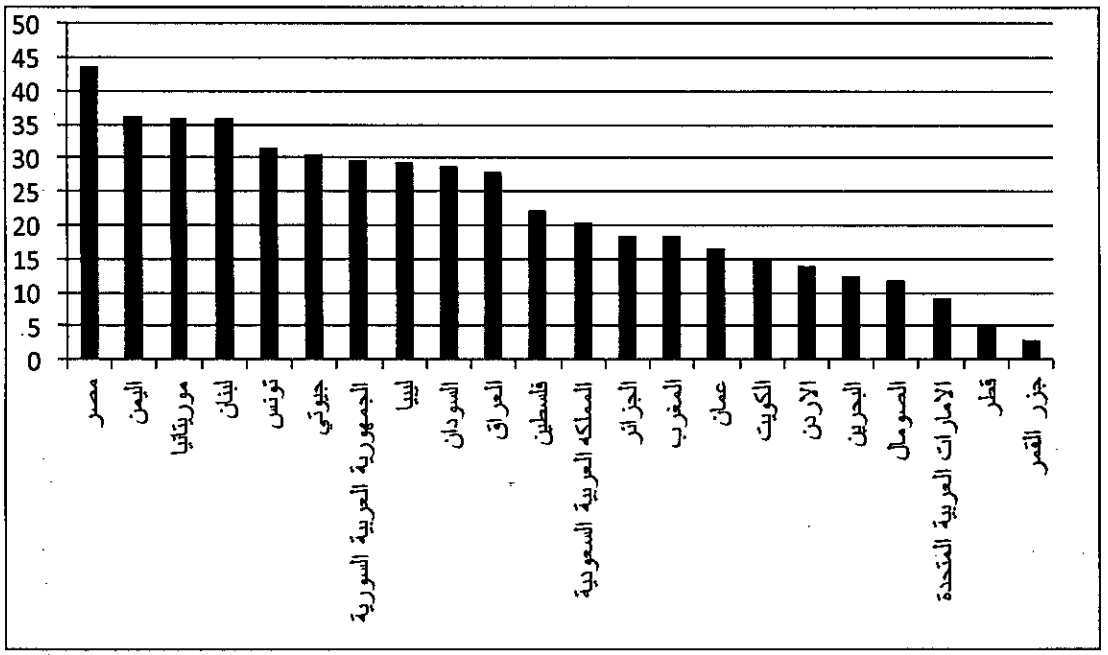

الشكل 5. الوفيات التي تعزى إلى تلوث الهواء خارج المباني لكل 000 100 نسمة في الدول العربية عام 2016 (12)

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال تلوث الهواء هي:

الاستجابة الاستراتيجية	**إجراءات رئيسية تتخذها البلدان**	**إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية**
تنظيم ورصد وتقييم تلوث الهواء من أجل حماية الصحة	إعداد وتحديث معايير وطنية لجودة الهواء تتماشى مع الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية الدعوة إلى إعداد وتحديث نُظُم رصد جودة الهواء	تقديم الدعم للبلدان لإعداد وتحديث معاييرها الوطنية لجودة الهواء داخل المباني وخارجها بما يتماشى مع

	وتبادل المعطيات مع جميع أصحاب الشأن المعنيين	الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية حول جودة الهواء
	إعداد وتقوية وظيفة الترصُّد في قطاع الصحة العمومية مما له صلة بجودة الهواء، مع تقدير أثر تلوث الهواء على الصحة	تقوية القدرات في قطاع الصحة العامة لتقييم أثر تلوث الهواء على الصحة
	إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتلوث الهواء ومصادره وتأثيره على الصحة البشر وكيفية الحد من التلوث والتقليل من تأثيره على الصحة	تقديم الدعم للدراسات والبحوث التطبيقية للتعرُّف على التدخلات العالية المردود للتصدي للتحديات الإقليمية والوطنية في مجال جودة الهواء.
	إجراء دراسات التأثير البيئي والصحي للمشاريع التنموية قبل تنفيذها، وتسوية أوضاع القائم منها	دعم قدرات الدول في إدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بتلوث الهواء وتأثيراته الصحية
	رفع مستوى الوعي والدعوة لاتخاذ إجراءات يقوم بها جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، ومنها وزارات النقل والطاقة والقطاع الصناعي	
	إعداد نظام للإنذار المبكر لتنبيه عامة الناس حول العواصف الغبارية وغيرها من الملوثات المحيطة التي تؤثر على جودة الهواء والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها	
التقليل من انبعاثات ملوثات الهواء في القطاعات والأنشطة ذات الصلة	تطوير سياسات وتشريعات للحد من انبعاثات ملوثات الهواء في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل، وتقوية وظيفة الشرطة البيئية ودورها في تسجيل المخالفات الخاصة بتلوث الهواء	تقديم الدعم الفني وبناء القدرات في مجال تطوير السياسات والتشريعات وكذلك إعداد وتنفيذ برامج التخفيف وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا
	تطوير وتنفيذ برامج تخفيف الانبعاثات وانتهاج تكنولوجيا صديقة للبيئة	المساعدة في إيجاد مصادر تمويل للمشاريع من صناديق بيئية دولية

4.3. السلامة الكيميائية

لمحة عن المشكلة

رغم النطاق الواسع للمعارف العلمية حول أثر مخاطر المواد الكيميائية على الصحة العامة والبيئة، فإن هناك فجوات كبيرة في المعطيات حول استخدامها وانبعاثاتها، وسُبُل التعرض لها، وتأثيراتها. ومن هنا فإن القصور الواضح لايزال يشوب الفهم العالمي لمدى تعقيد الآثار البيئية للمواد الكيميائية (*17*).

إن 8.3% من الوفيات في العالم و5.7% من سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز في العالم تعزى إلى التعرض للمواد الكيميائية[7]، ولم يُدرَج في هذه التقديرات سوى عدد من المواد الكيميائية التي توفرت حولها معطيات، ومن هنا فإن من المحتمل أن تكون التقديرات أقل من العبء الحقيقي (*18*). ورغم عدم توافر التقديرات على المستوى العربي، فإن هناك ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأن هذا الاتجاه نفسه ينطبق على المنطقة العربية، نظراً للازدياد في إنتاج المواد الكيميائية وفي التعرض لها أثناء تداولها، بما في ذلك المواد الكيماوية ذات الآثار الصحية الخطرة التي تدخل في صناعة بعض المنتجات. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج المواد الكيميائية في المنطقة سيزداد بمقدار 40% في الفترة 2012–2020 (*17*).

لقد صادق معظم بلدان المنطقة العربية على مختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية (الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف)، مثل اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، واللوائح الصحية الدولية (2005)، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). وفي عام 2010، دعت جمعية الصحة العالمية، كما دعت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط في عام 2011، إلى إسهام أكبر للقطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ومما يؤسف له أن معظم بلدان المنطقة العربية لم تمتثِل حتى الآن امتثالاً كاملاً لالتزاماتها تلك، وعلى سبيل المثال، فقد أشار مسح أجرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً في إقليم شرق المتوسط والذي يغطي معظم الدول العربية، إلى أن تنفيذ القدرات الأساسية ذات الصلة باللوائح الصحية الدولية في عام 2011 لم يتجاوز 50% (*19*).

وهناك العديد من التحديات التي تواجه البلدان في المنطقة العربية، ولاسيَّما بلدان الشريحة المنخفضة الدخل، وهي: غياب الوعي لدى عامة الناس، وغياب ثقافة السلامة عندهم فيما يتعلق بالتعامل مع المواد الكيمائية، وغياب قواعد المعطيات المحدَّثة والموارد البشرية ذات الخبرة اللازمة لتنفيذ تقييم مخاطر المواد الكيميائية، وغياب أطر العمل التشريعية وآليات التنفيذ، والتفويضات التي تتداخل فيما بينها المسؤوليات الملقاة على عاتق القطاعات والأطراف المعنية المتعددة حول إدارة المواد الكيميائية، والتأخير في إنشاء آليات وطنية تضمن الاتساق والتآزر، ومحدودية آليات التمويل الدولية للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

الأهداف الاستراتيجية

إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتقوية القدرات والكفاءات الوطنية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة تتطلَّب استثماراً ضخماً وتطويراً للأساليب العملية الجديدة للسلامة الكيميائية. ويمكن توضيح الأهداف المتعددة التي حددتها الاستراتيجية بالنسبة للسلامة الكيميائية وإدارتها وفق ما يلي:

- إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ضمن برامج الصحة العمومية والبيئة وإجراءاتها؛
- إنشاء وتقوية نُظُم إقليمية ووطنية متكاملة للرصد والترصُّد الصحي والبيئي للمواد الكيميائية؛
- توسيع نطاق التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية ونشره في بلدان المنطقة؛

[7] وتتضمن تقديرات عبء المرض الذي يعزى إلى المواد الكيميائية التقديرات المستمدة من المصادر التالية: المواد الكيميائية التي تساهم في التسممات الحادة غير المقصودة، والمواد الكيميائية التي تساهم في التسممات المهنية غير المقصودة، ومضادات الهوام التي تساهم في إصابات ذاتية، وداء الأسبستوس، والمواد المهنية المسرطنة للرئة، والمواد المهنية المسببة لابيضاض الدم، والمادة الجسيمية المهنية، والملوّثات للهواء خارج المباني، والملوثات للهواء داخل المباني التي تنجم عن من احتراق الوقود الصلب، والتدخين اللاإرادي، والرصاص، والزرنيخ في مياه الشرب.

- الاتساق بين تصنيف المواد الكيميائية وتوسيمها (تسميتها)؛
- إنشاء برامج إقليمية لتقليص مخاطر المواد الكيميائية يساهم فيها جميع الأطراف المعنية.

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال السلامة الكيميائية هي:

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
إنشاء برامج وبناء شراكات لتقليص المخاطر في السلامة الكيميائية وإدارتها، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية	إنشاء وتحديث المرتسمات الوطنية لرسم الخرائط الخاصة بالمخاطر الكيميائية	تقديم الدعم للبلدان لتنفيذ الجوانب الصحية من اتفاقية "النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM)" وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة بالمواد الكيميائية
بناء القدرات اللازمة لتنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005)، وتشمل إنشاء وتعزيز مراكز وطنية للمعلومات حول السموم.	إنشاء وتحديث التشريعات والسياسات الوطنية والتنسيق حول المواد الكيميائية	تقديم الدعم للبلدان لإعداد وتحديث آلياتها الوطنية للتنسيق في إدارة المواد الكيميائية
إنشاء برامج وبناء شراكات للتخلص الأمن من المواد الكيميائية الضارة والخطرة، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية وتتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة	إنشاء نظام منسَّق للترصُّد والتأهب وإدارة الحوادث الكيميائية، بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005)	بناء شبكة من الخبراء والمؤسسات لتقوية التعاون الإقليمي في مجال التأهب والاستجابة للأحداث والحوادث الناجمة عن المواد الكيميائية بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005)
وضع برامج وطنية حول الوقاية من التلوث الصناعي	إنشاء وتحديث برامج لبناء القدرات، لكشف وإدارة التعرضات للمواد الكيميائية لدى المهنيين في الصحة العمومية	تقديم الدعم لإنشاء برامج إقليمية لتقليص المخاطر وبناء شراكات للسلامة الكيميائية وإدارتها بما في ذلك التخلص الأمن، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية
	إنشاء وتحديث برامج لحماية صحة البيئة من الاستخدام غير الأمن لمبيدات الحشرات والقوارض والأسمدة وغيرها من الكيماويات الضارة	بناء القدرات في مجال الإنتاج النظيف
	إعداد مخططات عمل للاقتصاد الأخضر يعتمد أفضل الممارسات البيئية والإنتاج النظيف	تيسير الوصول إلى قواعد المعطيات حول المواد الكيميائية بما في ذلك مبيدات الحشرات والقوارض
	إنشاء وتحديث مراكز وطنية للمعلومات حول السموم	

4.4. إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة في القطاع الصحي

لمحة عن المشكلة

لا يمتلك سوى عدد قليل من البلدان، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، مرافق موجودة بالفعل لمعالجة واختزان النفايات الخطرة والتخلص منها؛ أما غالبية البلدان فليس لديها القدرات التكنولوجية ووسائل التمويل اللازمة لبناء مثل هذه النُظُم المعقَّدة، وستظل النفايات من جميع الأنماط (البلدية والتجارية والزراعية والصناعية والإلكترونية والطبية والخطيرة وغير الخطيرة) تمثل تحديات صحية بيئية وتنموية خطيرة في الإقليم، في ظل غياب مرافق للإدارة السليمة المتكاملة للنفايات، ويزيد من خطورتها ضعف تنفيذ اللوائح، والقصور في التعاون على الصعيد الإقليمي والدولي.

إن الإدارة الآمنة والتخلص الآمن لنفايات الرعاية الصحية من المجالات التي تحظى بالاهتمام لدى منظمة الصحة العالمية في مجال صحة البيئة، إذ تقدر معدلات النفايات الخطرة التي تنجم عن الرعاية الصحية في المنطقة العربية بما يتراوح بين 0.2 كيلوغرام/سرير كل يوم و1.9 كيلوغرام/سرير كل يوم. ولم تبدأ المنطقة العربية إلا منذ وقت قصير بإيلاء اهتمام كافٍ للإدارة الملائمة لمثل هذه النفايات . وقد أنشأت بلدان المجموعة الأولى وبعض بلدان المجموعة الثانيةإدارة فعَّالة لنفايات الرعاية الصحية، أما بقية بلدان المجموعة الثانية، ، فتلبي على وجه العموم المتطلبات الدنيا للإدارة الملائمة، بينما لم تبدأ بلدان المجموعة الثالثة حتى الآن بتنفيذ إدارة كافية لمثل هذه النفايات.

تشير التقارير العالمية الى أن خدمات المياه والإصحاح والنظافة وإدارة الفضلات وتحسين جودة الهواء داخل المستشفيات ودور الرعاية الصحية تعاني الكثير في الدول المتوسطة الدخل والفقيرة، مما ينعكس سلبا على صحة المرضى والعاملين الصحيين والمجاورين لهذه المنشآت. فقد أشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف عام 2015 شمل 54 دولة بما في ذلك 3 دول عربية الى أن 38% من مؤسسات الرعاية الصحية تفتقر الى إمكانية الوصول مصدر مياه محسن؛ و19% لا يوجد لها وسائل جيدة للإصحاح؛ 35% لا يوجد لديه صابون وماء لتغسيل اليدين **(25)**.

ونظراً للتنوع الواسع النطاق في مزيج المواد السامة والعوامل الممرضة والمركبات الضارة التي تتضمنها تدفقات النفايات البلدية، فإن مخاطر التعرُّضات الصحية الضارة في كامل دورة إدارة النفايات وما بعدها مرتفعة جداً. وينبغي أن يتركَّز دور السلطات الصحية الوطنية في الإقليم على الجوانب الصحية في الإدارة المتكاملة للنفايات في كامل دورة الحياة، وعلى الإدارة السليمة والآمنة لنفايات الرعاية الصحية، وعلى إدارة النفايات أثناء الطوارئ.

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي حدّدتها الاستراتيجية في مجال إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة في قطاعي الصحة والبيئة هي:

- تقوية القدرات والتشريعات والأساليب والطرق المتبعة والكفاءات الوطنية في مجال إدارة النفايات مع التركيز على التَبِعات الصحية لإدارة النفايات؛
- تبني سياسات تدعم برامج إعادة تدوير النفايات واسترجاعها وتثمينها لتحقيق اقتصاد متكامل؛
- الإقلال إلى أدنى قدرٍ ممكن من المخاطر الصحية المرافقة للتعرض لنفايات الرعاية الصحية لدى كل من العاملين الصحيين وعامة الناس، من خلال تعزيز سياسات وممارسات الإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛

- تقوية القدرات والكفاءات الوطنية من أجل حماية صحة المرضى والعاملين الصحيين من خلال تحسين خدمات المياه والإصحاح والنظافة وإدارة الفضلات وتحسين جودة الهواء داخل المستشفيات ودور الرعاية الصحية

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حدّدتها الاستراتيجية في مجال إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة في القطاع الصحي هي:

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
تنظيم ورصد وتقييم آثار النفايات على الصحة	تقييم أثر سياسات وممارسات إدارة النفايات على الصحة العمومية	تقوية القدرات الوطنية في ترصُّد ورصد وتقييم الأثر الصحي الذي له علاقة بالتدبير المتكامل للنفايات
تعزيز التخلص الأمن من النفايات الخطرة	المساهمة في صياغة اللوائح والسياسات الوطنية حول إدارة النفايات بما فيها التخلص الأمن مع إدراج جوانب الصحة العمومية فيها	تزويد القطاع الصحي بالمعايير وبالبيِّنات حول أثر النفايات على الصحة، من أجل توجيه وقيادة القطاعات الأخرى وصولاً إلى إدراج الصحة في سياسات تلك القطاعات لإدارة النفايات.
تحسين خدمات المياه والإصحاح والنظافة وإدارة الفضلات وتحسين جودة الهواء داخل المستشفيات ودور الرعاية الصحية	إنشاء وتحديث برامج إدارية وفنية وتقنية واقتصادية تضمن القيام بمختلف عمليات الجمع والتخلص والمعالجة واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في إطار الإدارة المتكاملة للنفايات	المساعدة في إعداد استراتيجيات وبرامج التخلص الأمن من النفايات الخطرة وفقا لأفضل الممارسات الدولية والتكنولوجيا الحديثة وبما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة
		تقديم الأدوات والدعم التقني والتوجيه حول المنهجيات والأساليب الخضراء في القطاع الصحي وتوفير خدمات المياه والإصحاح والنظافة وإدارة الفضلات وتحسين جودة الهواء داخل المستشفيات ودور الرعاية الصحية

4.5. إدارة صحة البيئة أثناء الطوارئ

لمحة عن المشكلة

لقد تأثر الكثير من بلدان إقليم شرق المتوسط خلال العقد المنصرم تأثُّراً كبيراً بالصراعات والحروب والتي يثيرها الإنسان وبالكوارث الطبيعية، وفي الوقت الحاضر يعاني أكثر من نصف البلدان من أزمات حادة أو مزمنة. وعلى الصعيد العالمي، فإن هناك 33 بلداً تعاني من أزمات صحية خلال السنوات الحالية، منها 10 بلداً تنتمي إلى المنطقة العربية، ويغلب أن يتعرض السكان نتيجة للتغير المناخي والعَوْلمة والتوسع العمراني السريع إلى المزيد من الكوارث

الأكثر تواتراً والأكثر تعقيداً. وهناك توثيق جيد لتأثيرات العوامل البيئية وخدمات صحة البيئة على معدلات المرض والوفاة خلال الطوارئ، سواءً على الصعيد الوطني والإقليمي. وبطبيعة الحالة فإن الموارد البيئة – المحدودة أصلا – تُستنزف من قبل السكان المحليين والنازحين أو لاستخدامات حربية مما يفاقم المشاكل الصحية والتدهور البيئي. وتتزايد أعداد اللاجئين والنازحين الذين يفرون من الحروب والطوارئ والكوارث المعقدة في الإقليم، ومعظمهم ممن ينزح داخل البلدان التي تنتمي إلى المجموعتين الثانية والثالثة، والتي هي بلدان تعاني بالأصل من ضعف نظم صحة البيئة فيها، والكثير منها غير متأهب للاستجابة لمزيد من الطلبات الإضافية التي تفرض على خدمات صحة البيئة خلال الكوارث وبعد انقضائها. إن أسلوباً منهجياً للتصدي لجوانب صحة البيئة في الطوارئ يتطلب من جمع البلدان الاستثمار في التأهب لها، وتقييم مخاطرها، وسرعة التعرض لها والتأثر بها.

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية في مجال إدارة صحة البيئة أثناء الطوارئ هي:

- التعرف على الأخطار التي تواجه صحة البيئة ومواطن الضعف فيها وتقييمها لدى البلدان المهددة بالأزمات؛
- تحسين القدرات اللازمة للإدارة الفعّالة لجوانب صحة البيئة أثناء الطوارئ؛
- قيادة إجراءات الاستجابة الصحية والبيئية في مجال الإصحاح والمياه والفضلات ومكافحة القوارض ضمن مرافق الرعاية الصحية ومخيمات اللاجئين أثناء الحروب والطوارئ؛
- حماية الصحة من المخاطر البيئية خلال جميع مراحل دورة إدارة الكوارث والطوارئ.

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال إدارة صحة البيئة أثناء الطوارئ هي:

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
بناء القدرات في القطاع الصحي لإدارة الخدمات صحة البيئة طيلة دورة حياة الطوارئ	إعداد مرتسمات لطوارئ صحة البيئة وإنشاء وتحديث خطط صحة البيئة أثناء الطوارئ	إعداد نُظُم للتوقع وللإنذار المبكر للطوارئ والكوارث البيئية والتأهب لها
تقديم خدمات صحة البيئة الكافية في مرافق الرعاية الصحية خلال الطوارئ	تنفيذ السياسات والبرامج والنُظُم الإدارية ذات الصلة بخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية، بما فيها التقييم للخدمات وتقديمها واستعادة أدائها	إنشاء شبكة إقليمية من الاختصاصيين ذوي الكفاءة في صحة البيئة، والاختصاصيين بالإصحاح يمكن حشدهم ونشرهم في الوقت المناسب لتقديم الدعم لمن يحتاج إليه من البلدان
		تقوية قدرات القطاع الصحي من أجل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والنظم الإدارية ذات الصلة بخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية، وفي مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق التي تأوي النازحين في بلدانهم

4.6. التغيُّر المناخي والصحة

لمحة عن المشكلة

تمر كل بلدان الإقليم بتغيرات بيئية، ومن بينها ارتفاع درجات الحرارة، وموجات الحر العالية، ونقص الأمطار، ونقص إنتاجية المحاصيل وتهديد الأمن الغذائي، وزيادة الفيضانات في بعض المناطق وتردِّي جودة الهواء، وإرتفاع منسوب سطح البحر غي الجزر والسواحل المنخفضة وزيادة العواصف الغبارية . ويتفاوت نمط وشدة الآثار الصحية للتغير المناخي تفاوتاً واسعاً في شتى أرجاء المنطقة العربية، فحين التحدث عن تلك الآثار الصحية، فإن المنطقة العربية تنتمي إلى إقليم شرق المتوسط والذي يأتي في المرتبة الثانية بين أقاليم منظمة الصحة العالمية الستة، بعد الإقليم الأفريقي، من حيث شدة التضرر، (الشكل 6). وتتضمن التأثيرات الصحية للتغير المناخي: الوفيات والإصابات الناجمة عن موجات الحر وعن الأحداث المناخية الشديدة الوطأة، والتغير في أنماط الأمراض، ويشمل ذلك الازدياد في الأمراض المنقولة بالماء، والأمراض المنقولة بالغذاء، والأمراض المنقولة بالنواقل، وسوء التغذية، والأمراض التنفسية، والربو.

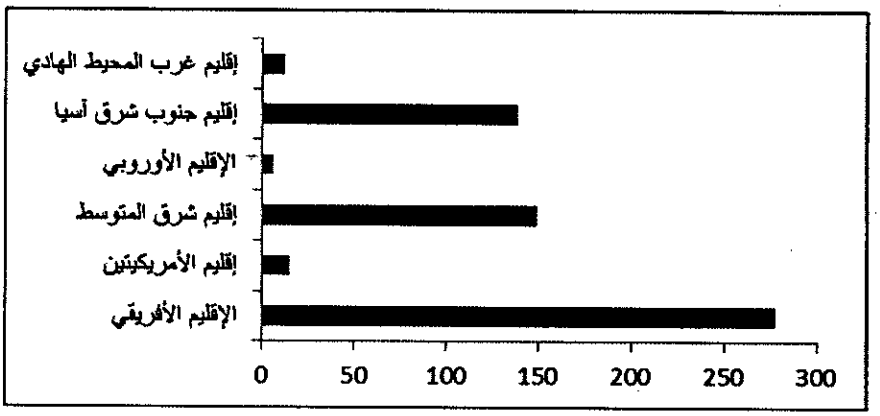

الشكل 6. سنوات العمر المصحَّحة باحتساب مدد العجز (دالي) التي تعزى إلى التغيُّر المناخي لكل 000 100 نسمة

المصدر: منظمة الصحة العالمية – المرصد الصحي العالمي (*20*)

وتواجه المنطقة العربية بالفعل عدداً من الأزمات الإنسانية والطارئة، ويغلب أن يزيد التغير المناخي من وطأة هذه الأوضاع (*21*)؛ إلا أن الحاجة ماسَّة لمزيد من البحوث من أجل تقييم تأثر الصحة بالتغير المناخي في المنطقة، فمثل هذه المعارف ستسمح للبلدان بالتعرف على مواطن الضعف، وتقييم القدرات اللازمة للتكيف مع التغير المناخي، وإعداد استراتيجيات للتكيف تقلل من تأثير التغير المناخي على الصحة.

ويتضمَّن إطار العمل الإقليمي الذي صادقت عليه اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط[8] في دورتها الخامسة والخمسين عام 2008 أسلوباً متكاملاً متعدد القطاعات ومتعدد النظم والتخصصات لإدارة التأثيرات الضائرة للتغير المناخي على الصحة. ويركز هذا الأسلوب على إنتاج البيِّنات حول الصحة والتغير المناخي، وإعداد سياسات مسندة بالبيِّنات للإقلال من الانبعاثات ولإبطاء وتيرة الاحترار العالمي، مع زيادة مرونة وقدرة النظم الصحية على التلاؤم من أجل تقليل آثار التغير المناخي على الصحة إلى أدنى قدرٍ ممكن. كما أن خطة العمل العربية للتعامل مع تغير المناخ المعتمدة

[8] تضم اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط كافة الدول العربية باستثناء الجزائر وجزر القمر وموريتانيا

من قبل جامعة الدل العربية في العام 2013 تعطي إطار عام لأولويات التكيف مع تغير المناخ وحددت برنامج عمل خاص للتكيف أثار التغير المناخي على الصحة العامة.

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية في مجال التغير المناخي والصحة هي:

- تطوير القدرات في البلدان لتقييم المخاطر وإعداد استراتيجيات وطنية أو محلية للتكيف الذي يستهدف تقليل الآثار الضائرة للتغير المناخي على الصحة؛
- تقديم الدعم للبلدان في بنائها القدرات المؤسسية للقطاع الصحي في ما يتعلق بالأحداث المناخية المفرطة الشدة، وفي تعزيز الترصُّد، وفي الكشف والاستجابة المبكرين في مجالات الأمراض المعدية، والأمراض التنفسية، والمياه، وسلامة الغذاء والتغذية؛
- تقديم الدعم للقطاعين الصحي والبيئي في البلدان في مجال تبادل المعلومات وتأسيس نظُم الإنذار المبكر للأمراض التي تتأثر بالمناخ، وإدراج مثل هذه المعلومات ضمن نُظُم المعلومات الصحية والبيئية الموجودة حالياً بالفعل.

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال التغير المناخي والصحة هي:

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
تطوير القدرات في قطاعي الصحة العمومية والبيئة في مجال التأهب والاستجابة من أجل التقليل من التأثيرات الصحية للتغير المناخي	تقييم مواطن التعرض لمخاطر التغير المناخي في قطاع الصحة العمومية، والتعرف على التأثيرات الصحية الراهنة والمستقبلية وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر	تقديم الدعم للبلدان في بناء القدرات اللازمة لتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات التكيف الصحي من أجل حماية الصحة من التأثيرات الضائرة للتغير المناخي
	إعداد استراتيجيات وخطط ومشاريع لاستجابة النظام الصحي وإدراجها ضمن الاستراتيجيات الصحية الوطنية	مساعدة الدول على فهم العلاقة بين الصحة والتغير المناخي
		تقديم الدعم للقطاعين الصحي والبيئي في البلدان من أجل توليد المعلومات والإنذار المبكر بالأمراض التي تتأثر بالمناخ.

4.7. التنمية المستدامة والصحة

لمحة عن المشكلة

تضم العلاقة بين الصحة و البيئة والتنمية المستدامة ثلاثة مكوّنات رئيسية: 1) إن حماية صحة الإنسان وبيئته تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي تقليص الفقر؛ 2) ويمكن للصحة أن تكون أحد الحصائل الرئيسية للاستثمار في التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛ 3) وتقدم المؤشّرات الصحية والبيئية وسائل قوية لقياس التقدُّم المحرز اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً نحو التنمية المستدامة. وقد عكست القمة العالمية للتنمية المستدامة والتي عقدت في نيويورك أواخر العام 2015 هذه العلاقة بشكل واضح حيث أقرت 17 هدفا معظمها له مساس واضح بالصحة والبيئة. وقبل ذلك جدد رؤساء الدول والحكومات وممثلوها الرفيعو المستوى من شتى أرجاء العالم التزامهم بالتنمية المستدامة في اجتماع ريو + 20 الذي عُقد عام 2012، ونصوا (في الفقرة 138) على ما يلي: *"ونسلم بأن الصحة شرط مسبق لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها... ولقد رسخ في وجداننا أن العمل المتعلق بالمحدّدات الاجتماعية والبيئية للصحة، سواء بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة أو السكان كافة، عمل له أهميته في إيجاد مجتمعات عادلة تحتضن الجميع، منتجة اقتصادياً وتنعم بالصحة..."* (22).

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي تعنى بالتنمية المستدامة والصحة والبيئة التي حددتها الاستراتيجية هي:

- تقوية الشراكات والتنسيق داخل وخارج القطاع الصحي والبيئي للتصدي للتحديات المستجدة؛
- وضع الصحة في صميم التنمية المستدامة من خلال قياس وزيادة المكاسب الصحية المتأتية من تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال سيؤدي تعزيز "المباني الخضراء" إلى الإقلال من معدلات انتشار الأمراض ذات الصلة "بمتلازمة مبنى الأمراض"، وإلى تحسين العافية الجسدية والنفسية للمرضى والعاملين الصحيين؛
- تعزيز تقييم الآثار الصحية لسياسات التنمية المستدامة ومشاريعها. فالمكاسب الصحية للتنمية لا تأتي تلقائياً، ولابد من تصميم الاستراتيجيات مع أخذ الصحة بالاعتبار.

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال التنمية المستدامة والصحة هي:

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
تعزيز المكاسب الصحية للتنمية المستدامة وقياسها تعزيز السياسات الخضراء	الإسهام في صياغة جدول أعمال التنمية الوطنية المستدامة، وتعميم الصحة باعتبارها من الشروط المسبقة للتنمية المستدامة، ومن حصائلها ومن مؤشراتها	تقديم مواد إعلامية وتثقيفية مسندة بالبيِّنات، والدعم التقني، والتوجيهات حول منهجيات وأساليب تعميم الصحة باعتبارها من الشروط المسبقة للتنمية المستدامة ومن الحصائل التالية لها ومن

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
التي تخفف من البصمة البيئية للقطاع الصحي	تقوية صحة البيئة في برامج ومبادرات التنمية الاجتماعية	المؤشرات عليها
	وضع أهداف وطنية للاستفادة من الموارد البيئية وزيادة كفاءة استخدام الموارد في القطاع الصحي	تقديم الأدوات والدعم التقني والتوجيه لمراقبة مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بالصحة العمومية.
	التقيد بمؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاسترشاد بهذه المؤشرات لتوجيه سياسات الدول الأعضاء واستراتيجياتها نحو تحقيق الصحة العمومية	

4.8. السلامة الغذائية

لمحة عن المشكلة

الأغذية غير المأمونة والتي تحتوي على جراثيم ضارة أو فيروسات أو طفيليات أو مواد كيميائية تتسبب في الإصابة بأكثر من 200 مرض، تتراوح بين الإسهال والسرطان. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية للعام 2015 الى أن أكل هذه الأغذية غير المأمونة يتسبب في أكثر من 600 مليون حالة مرضية سنويا، ينتج عنها ما يزيد عن 000 420 وفاة سنوياً منها أكثر من 000 40 حالة في إقليم شرق المتوسط، ومعظمهم من الأطفال، حيث تشير الدراسة الى أن أكثر من 34% من الوفيلات تحدث بين الأطفال. ويعكف فريق من الخبراء الدوليين والمحليين حاليا على دراسة عبء الأغذية غير المأمونة على الصحة في كل دولة من دول العالم بما في ذلك الدول العربية. ومن المقرر نشر نتائج هذه الدراسات في العام 2017.

تتوزع المسؤولية عن سلامة الأغذية في الدول العربية على العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وغالبا ما تتقاطع هذه المسؤوليات والواجبات نتيجة لضعف التسيق المشترك بين هذه الجهات. وتشير دراسة أعدها المركز الإقليمي لصحة البيئة التابع لمنظمة الصحة العالمية في العام 2015 أن نتائج أكثر من 200 بحث علمي رصين تؤكد وجود معدلات متفاوتة من تلوث الأغذية بالمواد الميكروبيولجية والكيميائية والتوكسينات المختلفة خلال مراحل إنتاج الغذاء المختلفة في بعض الدول العربية. وتشير بيانات المراجعة الذاتية للاستعداد لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية أن 75% من الدول العربية لديها القدرة على اكتشاف ومعالجة والتبليغ عن الأوبئة التي لها علاقة بالأغذية. ويمكن إجمال المشكلات التي تواجه قطاع السلامة الغذائية في الوطن العربي بما يلي: قلة الوعي العام بأهمية السلامة الغذائية؛ وضعف عام في القدرات المؤسسية؛ وقلة الموارد البشرية المؤهلة لمراقبة الأغذية؛ وضعف الإطار القانوني والتشريعي؛ وتقاطع المسؤوليات بين العديد من الجهات المسؤولة عن السلامة الغذائية؛ وقلة الموارد المالية المتاحة وعدم وجود آليات دولية للتمويل. وقد قامت منظمة الصحة العالمية بتقييم القدرات المؤسسية لبعض الدول

العربية في مجال السلامة الغذائية وذلك من خلال زيارات ميدانية لثلاثة عشر بلدا عربي عام 2015، ويلخص الشكل رقم7 .نتائج هذا التقييم.

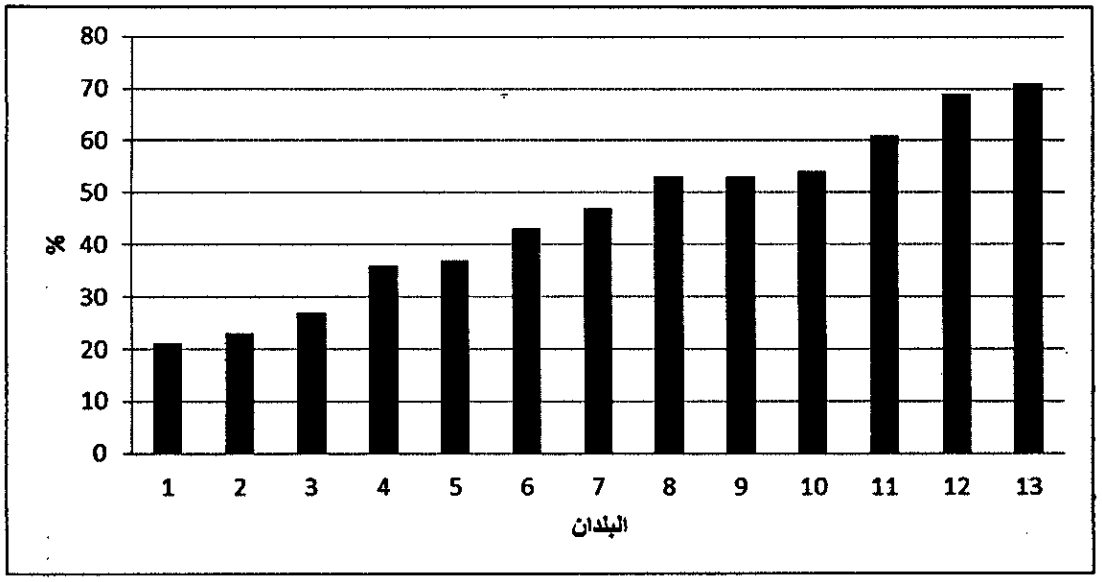

6:شكل رقم 7: النسبة المئوية للقدرات المؤسسية التي تم تقديرها من خلال الزيارات الميدانية لثلاثة عشر بلد عربي خلال العام 2015

الأهداف الاستراتيجية

تهدف الاستراتيجية العربية إلى التخفيف من عبء الأمراض المنقولة بالغذاء من خلال تبني منهج سلامة شامل خلال مراحل إنتاج الغذاء المختلفة من المزرعة إلى المائدة من خلال:

- تقييم قدرات برامج السلامة الغذائية؛
- التأكيد عليها كبرامج صحة وبيئة عمومية ذات أولوية قصوى؛
- تطوير برامج إقليمية ووطنية للتقليل من المخاطر المختلفة التي تشكلها كافة أشكال تلوث الأغذية؛
- دعم برامج الترصد للأمراض المنقولة بالغذاء وبرامج مراقبة الملوثات الميكروبيولوجية والكيميائية والسمية؛
- دعم القدرات في مجال تقييم المخاطر الصحية والبيئية للأغذية الملوثة؛
- الموائمة بين التشريعات والمواصفات؛
- إنشاء برامج إقليمية ووطنية للتقليل من المخاطر بمشاركة كافة القطاعات المعنية

الإجراءات ذات الأولوية

إن الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الاستراتيجية في مجال سلامة الأغذية هي:

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
إنشاء برامج وبناء شراكات لتقليص المخاطر في السلامة الغذائية	إنشاء وتحديث المرتسمات الوطنية لرسم الخرائط الخاصة	تقييم برامج السلامة الغذائية الوطنية تقديم الدعم للبلدان من أجل تحديث آليات

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
وإدارتها، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية	بالمخاطر المتعلقة بتلوث الأغذية إنشاء وتحديث التشريعات والسياسات الوطنية والتنسيق حول السلامة الغذائية	التنسيق بين القطاعات المختلفة
بناء القدرات اللازمة لتنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005)، وتشمل إنشاء وتعزيز: نظم مراقبة الأغذية؛ ممارسات زراعية جيدة؛ ونظم إنتاج وتحليل للمخاطر جيدة	إنشاء نظام منسَّق للترصُّد والتأهب وإدارة التسممات الغذائية، بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005) وضع مشروعات خاصه بالتقنيات الخضراء مع الحرص على نقل التكنولوجيا وتقييم الاحتياجات ذات الصلة ودعم الزراعة العضوية	بناء شبكة من الخبراء والمؤسسات لتقوية التعاون الإقليمي في مجال التأهب والاستجابة للأحداث والحوادث الناجمة عن تلوث الأغذية بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005) تقديم الدعم لإنشاء برامج إقليمية لتقليص المخاطر وبناء شراكات للسلامة الغذائية وإدارتها، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية تيسير الوصول إلى قواعد المعطيات حول سلامة الأغذية

4.9. الصحة والسلامة المهنية

لمحة عن المشكلة

يُشكل العمال أكثر من نصف عدد السكان في معظم الدول العربية، حيث يتراوح معدل المشاركة الاقتصادية (قوة العمل منسوبة لإجمالي السكان) بين 45% الى 89% (*23*)، وهم الفئة الرئيسية التي تُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تتحدد صحتهم بالأخطار القائمة في أماكن العمل فحسب وإنما تتحدد أيضاً بعوامل اجتماعية وفردية وبإتاحة الخدمات الصحية. وعلى الرغم من توافر تدخلات فعالة للوقاية من الأخطار المهنية، وحماية الصحة وتعزيزها في أماكن العمل، توجد فجوات واسعة بين البلدان وداخلها فيما يتعلق بالحالة الصحية للعمال، ومدى تعرضهم للمخاطر المهنية .ومازالت خدمات الصحة المهنية غير متاحة إلا لأقلية صغيرة من القوى العاملة في الوطن العربي. ويبين الشكل التالي نسبة الوفيات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل إلى كل 100،000 من السكان في الدول العربية.

لقد تبنت معظم الدول العربية خطة العمل العالمية حول صحة العمال 2008-2017، والعمل ما زال جاريا على تنفيذ بنودها وتقييم الواقع الحالي من أجل الاستمرار بالعمل لما بعدها (*24*). وتتناول خطة العمل الحالية كل جوانب صحة العمال، بما في ذلك الوقاية الأولية من الأخطار المهنية، وحماية الصحة وتعزيزها أثناء العمل، وظروف العمل، وتحسين استجابة النُظم الصحية لمقتضيات صحة العمال وتقوم الخطة على بعض المبادئ العامة: تمكين جميع العمال من التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية.وظروف العمل المواتية؛ العمل على أن ألا يكون موقع العمل سبباً لإلحاق الضرر بالصحة والعافية؛ إعطاء الأولوية للوقاية الأولية من الأخطار الصحية المهنية؛

مشاركة جميع عناصر النُظم الصحية في الاستجابة المتكاملة لمقتضيات الاحتياجات الصحية المحددة العاملين. ويمكن أيضاً أن يكون مكان العمل بمثابة قاعدة لتنفيذ تدخلات صحية عمومية أساسية أخرى، وتعزيز الصحة. ومن التحديات التي يواجهها العالم العربي: تباين مستويات التنمية بين الدول؛ وضعف الالتزام السياسي؛ وتضارب الأولويات؛ وضعف التنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة؛ والعمالة غير المنظمة.

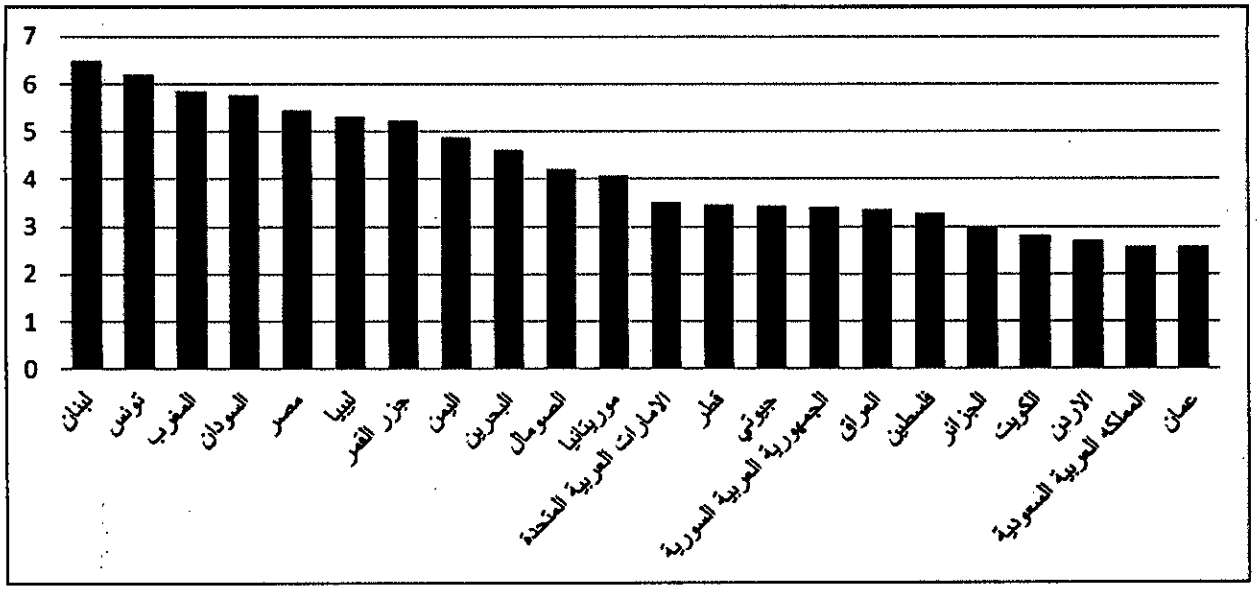

الشكل 8. الوفيات التي تعزى إلى مخاطر بيئة العمل لكل 000 100 نسمة في الوطن العربي (عام 2013) المصدر: معهد القياسات والتقييم الصحي (*14*)

الأهداف الاستراتيجية

إن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية في مجال الصحة والسلامة المهنية هي:

- تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معنية بصحة العمال وبيئة العمل
- حفظ الصحة وتعزيزها في بيئة العمل
- تحسين أداء خدمات الصحة المهنية وتحسين إتاحتها
- توفير وتبليغ البيّنات الخاصة بالعمل والممارسة ومخاطر بيئة العمل
- دمج صحة العمال وسلامتهم في السياسات الأخرى

الإجراءات ذات الأولوية

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية
تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معنية بصحة	صياغة أُطر سياسات وطنية بشأن صحة العمال وبيئة العمل	تعزيز القدرات من أجل الاضطلاع بالدور القيادي فيما يتعلق بالأنشطة

العمال وبيئة العمل	وضع خطط عمل وطنية بشأن صحة العمال وبيئة العمل مع أخذ الإطار الترويجي لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين 2006 بعين الاعتبار	ذات الصلة بصحة العمال وبيئة العمل إطلاق حملات عالمية للتخلص من الأمراض ذات الصلة بالأسبستوس والرصاص والزئبق وغيرها من الملوثات
حفظ الصحة وتعزيزها في بيئة العمل وسكن العمال	**تحسين القدرة علي تقييم المخاطر الصحية والتصدي لها في أماكن العمل وسكن العمال** **بناء القدرات اللازمة لتوفير الوقاية الأولية من الأخطار والأمراض والإصابات المهنية**	**إيجاد أدوات عملية لتقدير المخاطر المهنية والتصدي لها** **وإعطاء الإرشادات بخصوص تطوير أماكن عمل صحية، وتعزيز الصحة في أماكن العمل**
تحسين أداء خدمات الصحة المهنية وتحسين إتاحتها	**تحسين تغطية وجودة خدمات الصحة المهنية** **بناء القدرات المؤسسية الأساسية على المستويين الوطني والمحلي بغية تقديم الدعم التقني لخدمات الصحة المهنية الأساسي وتنمية الموارد البشرية الخاصة بصحة العمال**	**توفير الدلائل الإرشادية والأدوات وأساليب العمل ونماذج أفضل الممارسات لخدمات الصحة المهنية** **تحفيز الجهود الدولية من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية الضرورية**
توفير وتبليغ البيّنات الخاصة بالعمل والممارسة ومخاطر بيئة العمل	**تصميم نُظم ترصد صحة العمال بهدف تحديد ومكافحة المخاطر المهنية على الوجه الصحيح،** **مواصلة تعزيز البحوث الخاصة بصحة العمال وبيئة العمل**	**تعزيز برامج المعلومات لترصد صحة العمال، وتحديد مدى التعرض ومعايير التشخيص على المستوى الدولي من أجل الكشف المبكر عن الأمراض المهنية**
دمج صحة العمال وسلامتهم في السياسات الأخرى	**تقوية قدرة قطاعي الصحة والبيئة على تعزيز إدراج صحة العمال في سياسات القطاعات الأخرى.**	**بناء القدرات**

5 الرصد والتقييم

يبين الجدول التالي مجموعة من المؤشرات التي سيتم مراقبتها بشكل دوري خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، وستستخدم هذه المؤشرات لرصد وتقييم إجراءات الصحة والبيئة وحصائلها في كامل سلسلة النتائج، على أن يتم تحديثها في ثلاثة مراحل تبعا للخطط العمل المرحلية 2016-2020، 2021-2025، 2026-2030.. وستعمل الأمانة المشتركة للصحة والبيئة مع الجهات المختصة في الدول العربية على رصد وتوثيق المدخلات والأنشطة والحصائل من خلال خطط العمل الخمسية وتقييمها استناداً إلى نتائجها . وسيكون رصد المخرجات والتأثيرات المترتبة عليها ضمن المسؤولية المشتركة للبلدان العربية، ويتم إبلاغها دوريا للمجلس الوزاري المشترك للصحة والبيئة والأمانة المشتركة المنبثقة

عنها، وهناك حاجة ملحة للشروع في رصد مجموعة من المؤشرات التي سيتم تصميمها على نحوٍ مشترك خصيصاً لهذا الغرض.

الجدول 3. أهداف ومؤشرات الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة 2015-2030

الأولوية	المؤشر	2015 (خط الأساس)	2020	2025	2030
الماء والإصحاح	عدد البلدان المساهمة في "التحليل والتقييم العالمي للإصحاح ومياه الشرب"	11	14	20	22
	عدد البلدان التي تتحقق بفعالية من مرتسمات برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة	16	18	20	22
	عدد البلدان التي تحدِّث معاييرها لجودة مياه الشرب	15	18	20	22
	عدد البلدان التي تتبنى خططاً لسلامة المياه	7	10	13	15
	عدد البلدان التي لديها معايير محدَّثة لإعادة استعمال مياه الصرف الصحي	7	10	13	15
جودة الهواء	عدد البلدان التي ترفع تقارير عن معطيات حول الجسيمات المعلقة إلى قاعدة المعطيات العالمية	8	14	18	20
	عدد الدراسات حول عبء تلوث الهواء على الصحة	0	5	10	15
	عدد البلدان التي لديها نظم إنذار مبكر بجودة الهواء	0	5	10	15
إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة	عدد البلدان التي أجرت تقييماً لخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية	4	12	18	22
	عدد البلدان التي لديها منظومات لإدارة البيئة في مرافق الرعاية الصحية.	4	12	18	22
	عدد البلدان التي أجرت تقييماً لأثر سياسات إدارة النفايات على الصحة العمومية	0	4	12	20
السلامة الكيميائية	عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للصحة العمومية والبيئة ضمن الاطار الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	0	16	18	20
	النسبة المئوية للبلدان التي طورت قدراتها للتعامل مع الحوادث الكيميائية وفقاً للوائح الصحية الدولية (2005)	%50	%90	%100	%100
	عدد البلدان المغطاة بخدمات مراكز تؤدي وظائفها في مجال المعلومات حول السموم	11	15	18	20
صحة البيئة أثناء الطوارئ	عدد البلدان التي لديها مرتسمات لصحة البيئة أثناء الطوارئ	0	6	16	22
	عدد الشبكات الإقليمية التي تؤدي وظائفها وفيها خبراء ومؤسسات لطوارئ صحة البيئة	0	1	1	1
	النسبة المئوية للطوارئ التي تم الاستجابة لها استجابة كافية من قِبَل	%50	%70	%90	%100

	خدمات متكاملة لصحة البيئة				
التغير المناخي والصحة	عدد البلدان التي لديها تقييم لمواطن الضعف (الهشاشة) واستراتيجيات التكيُّف الصحي مع التغير المناخي	2	10	15	20
	عدد البلدان التي تدرج المعطيات حول المناخ ضمن نظم المعلومات الصحية	1	7	12	15
التنمية المستدامة	عدد البلدان التي تدرج الصحة العمومية ضمن السياسات والخطط الوطنية للتنمية والتنمية المستدامة وفقاً لتوصيات اجتماع ريو + 20 وأهداف التنمية المستدامة 2030	0	10	20	22
	عدد البلدان التي لديها برامج حول إضفاء الخضرة (خضرنة) على القطاع الصحي	0	5	10	15
السلامة الغذائية	عدد البلدان التي تم تقييم برامجها للسلامة الوطنية للغذاء	13	22		
	عدد البلدان التي يوجد لديها مؤسسة موحدة تعنى بسلامة الأغذية	3	8	13	18
الصحة والسلامة المهنية	عدد البلدان التي لديها أنظمة لرصد ومتابعة مخاطر بيئة العمل على الصحة	3	7	10	15
	عدد البلدان التي لديها القدرة على تقييم وتقدير المخاطر المهنية	1	4	7	12

6 الاستنتاجات والمضي قُدُماً

لقد صُمِّمَت هذه الاستراتيجية من أجل تقديم الدعم لبلدان المنطقة العربية في سعيها لبذل جهود متسقة تستهدف خفض معدلات المرض والعجز والوفيات الباكرة التي تنجم عن المخاطر البيئية. ولكي يتم التعامل مع هذه الأولويات، واتخاذ الإجراءات الملائمة التي تخفف من تأثير المخاطر البيئية، سيكون على وزارات الصحة ووزارات البيئة في بلدان المنطقة أداء دور الوساطة في الإشراف (القوامة) والتحاور حول الشراكة مع الأطراف المؤثرة الأخرى ضمن حكوماتهم. ومن الضروري اعتماد أسلوب تعاوني متعدد الوكالات، مع التأكيد على قيادة قطاعي الصحة العمومية والبيئة للحوكمة ومسؤوليات الترصُّد، إلى جانب الحملات الإعلامية والتوعية والتحفيز للوكالات الأخرى المتخصصة بخدمات صحة البيئة. وعلى القطاع الصحي أيضاً أن يضطلع بمسؤولية تنفيذ تقليص المخاطر البيئية، وإدارتها، ورصدها. وعلى وجه الإجمال، فإن هذه الاستراتيجية المقترحة تقدِّم إطاراً للعمل للفترة 2016-2030، وتوضح أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية على الصعيد الوطني والإقليمي، بما فيها البلدان العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

لتفعيل الاستراتيجية العربية على المستوى القطري ينبغي تشكيل لجان وطنية متعددة الأطراف للبدء في تطوير استراتيجيات وخطط تنفيذ وطنية للصحة والبيئة في ضوء هذه الاستراتيجية بقيادة مشتركة من قبل وزارات الصحة والبيئة. تقوم هذه اللجان بمراجعة الأولويات الوطنية وموائمتها مع الأولويات الإقليمية، حيث ينبثق عن هذه اللجان الوطنية فرق عمل فرعية تخصصية تقوم (كل في مجال عملها) برسم ملامح المشكلة وأبعادها وتحديد الأهداف والمؤشرات وأطر العمل الاستراتيجية للأولويات المحددة. كما يتم عقد مشاورات (ورشات عمل) وطنية بمشاركة كافة الجهات المعنية (بقيادة وزارتي الصحة والبيئة) للتوافق واعتماد الاستراتيجية الوطنية وخطط تنفيذها وتمويلها في كل دولة، كما توضع آليات وبرامج التنفيذ اللازمة على المستويين الوطني والمحلي.

7 المراجع

1. *Preventing disease through healthy environments: A global assessment of the burden of disease from environmental risks.* Geneva, World Health Organization, 2016.
2. *Environmental and occupational cancers: Fact sheet No. 350.* Geneva, World Health Organization, 2011.
3. *Preventing disease through healthy environments: towards an estimate of the environmental burden of disease.* Geneva, World Health Organization, 2006.
4. *Shaping the future of health in the Eastern Mediterranean Region: reinforcing the role of WHO.* Cairo, World Health Organization Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2012, (WHO-EM/RDO/002/E).
5. World Health Organization. Global health observatory data repository (online database), Total environment, Burden of disease, Accessed on June 2013.
6. MacDonald Gibson J. Farah ZS. Environmental risks to public health in the United Arab Emirates: a quantitative assessment and strategic plan. *Environmental Health Perspectives*, 2012, 120:686–688.
7. Willis HH et al. Prioritizing environmental health risks in the United Arab Emirates. *Risk Analysis*, 2010, 30.
8. *Country cooperation strategies: global analysis.* Geneva, World Health Organization, 2012.
9. *Progress on sanitation and drinking-water 2015 update and MDG Assessment: Joint Monitoring Programme for Water Supply.* Geneva, World Health Organization and United Nations Children's Fund, 2015.
10. Assi R. *Situation analysis of indoor and outdoor air quality and health in the Eastern Mediterranean Region*, Amman, World Health Organization, Centre for Environmental Health Activities, 2011.
11. World Health Organization. Outdoor air pollution in cities (online database). http://www.who.int/phe/health_topics/outdoorair/databases/en/ Accessed 10 September 2016.
12. Ambient air pollution: A global assessment of exposure and burden of disease, Geneva, WHO 2016
13. *Air quality and health: Fact sheet No. 313*, Geneva, World Health Organization, 2011.
14. World Health Organization. Global health observatory data repository (online database), Indoor air pollution, Burden of disease. Accessed 10 November 2015.
15. World Health Organization. Global health observatory data repository (online database), Outdoor air pollution, Burden of disease. Accessed 1 June 2013.
16. Institute for Health Metrics and Evaluation. Country profiles (online database) http://www.healthmetricsandevaluation.org/gbd/country-profiles Accessed 25 January 2016
17. *Global Environment Outlook 5: Environment for the future we want.* Nairobi, United Nations Environment Programme, 2012.
18. Prüss-Ustün A et. al. Knowns and unknowns on burden of disease due to chemicals: a systematic review. *Journal of Environmental Health*, 2011, 10 (9). http://www.ehjournal.net/content/10/1/9
19. *Report of a 4th regional stakeholders meeting to map out the needs for implementing IHR core capacities , Riyadh, Saudi Arabia, November 2015.* Cairo, World Health Organization Regional Office for the Eastern Mediterranean, 2016.

20. World Health Organization. Global health observatory data repository (online database), Climate change and health, Burden of disease. Accessed 1 June 2013.

21. Habib RR, Zein KE, Ghanawi J. Climate change and health research in the Eastern Mediterranean Region. *EcoHealth*, 2010, 7:156–175.

22. *The future we want*. New York, United Nations, 2012.

23. *Arab Labour Organization, Ninth Arab Labour Statistic report, 2013*

24. *World Health Organization: Workers' health: global plan of action, Geneva, 2008*

25. *Water, sanitation and hygiene in health care facilities - Status in low- and middle-income countries and way forward, Geneva 2015*

26. *Burning opportunity: Clean household energy for health, sustainable development, and wellbeing of women and children, WHO, Geneva, 2016*

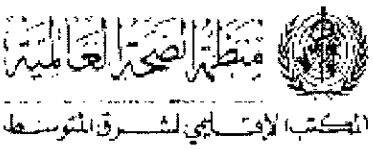

دليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة

2030-2017

1- المياه والاصحاح والصحة

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الأساس	2020	2025	2030
رصد قطاع المياه والإصحاح وتقييم أدائه في حماية الصحة	إعداد تقرير وطني كل عامين حول تقييم وتحليل قطاع المياه والإصحاح	توسيع نطاق برنامج "تحليل وتقييم الإصحاح ومياه الشرب على النطاق العالمي" ومواصلة العمل ببرنامج الرصد المشترك لرصد وضع قطاعات الإمداد بالمياه والإصحاح وإعداد التقارير عنها وتقييم أثر تلك النُظُم على الصحة	عدد البلدان المساهمة في "التحليل والتقييم العالمي للإصحاح ومياه الشرب"	11	14	20	22
			عدد البلدان التي تتحقق بفعالية من مرتسمات برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للطفولة	16	18	20	22
تحديث اللوائح الوطنية والممارسات الإدارية للتصدي للتحديات وعوامل الخطر ذات الأولوية في مجال المياه والإصحاح	تنشيط وظائف الترصُّد في الصحة العمومية في مجال توافر مياه الشرب وجودتها واستخدام مياه الصرف الصحي المستصلحة في الزراعة وفي التطبيقات الأخرى	بناء القدرات وتقديم الدعم التقني للبلدان لتحديث ما لديها من معايير وطنية حول جودة مياه الشرب استناداً إلى الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية حول جودة مياه الشرب ولتيسير تطبيق تلك المعايير ضمن خطط سلامة المياه					
	إعداد وتنفيذ خطط لتوسيع نطاق خدمات المياه والإصحاح والصحة لتشمل المحرومين منها وتحسين تلك الخدمات لمن يعانون من قلتها						
	إعداد سياسات وطنية حول متطلبات تلبي على الأقل الحد الأدنى من التزويد بالمياه الآمنة اللازم لحماية صحة الإنسان	بناء القدرات وتقديم الدعم التقني للبلدان من أجل تحديث ما لديها من معايير وطنية حول إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة استناداً إلى الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة					
	تحديث المعايير الوطنية لجودة مياه الشرب (البكتريولوجية، الفيزيائية، الكيميائية، الإشعاعية) ونظم إدارة مياه الشرب للوصول إلى الإدارة الوقائية لسلامة المياه (أي خطط سلامة المياه)		عدد البلدان التي تحدِّث معاييرها لجودة مياه الشرب	15	18	20	22
			عدد البلدان التي تتبنى خططاً لسلامة المياه	7	10	13	15
	تحديث وتفعيل المعايير الوطنية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة		عدد البلدان التي لديها معايير محدَّثة لإعادة استعمال مياه الصرف الصحي	7	10	13	15

2- تلوث الهواء

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الاساس	2020	2025	2030
التقليل من انبعاثات ملوثات الهواء في القطاعات والأنشطة ذات الصلة	تطوير سياسات وتشريعات للحد من انبعاثات ملوثات الهواء في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل، وتقوية وظيفة الشرطة البيئية ودورها في تسجيل المخالفات الخاصة بتلوث الهواء	تقديم الدعم الفني وبناء القدرات في مجال تطوير السياسات والتشريعات وكذلك إعداد وتنفيذ برامج التخفيف وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا					
	تطوير وتنفيذ برامج تخفيف الانبعاثات ترتكز أساسا على الردع والتحفيز وانتهاج تكنولوجيا صديقة للبيئة	المساعدة في إيجاد مصادر تمويل للمشاريع من صناديق بيئية دولية					
تنظيم ورصد وتقييم تلوث الهواء من أجل حماية الصحة	إعداد وتحديث معايير وطنية لجودة الهواء تتماشى مع الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية	تقديم الدعم للبلدان لإعداد وتحديث معاييرها الوطنية لجودة الهواء داخل المباني وخارجها مسترشدين بالدلائل الإرشادية للمنظمات الدولية والإقليمية بما فيها منظمة الصحة العالمية حول جودة الهواء. تقوية القدرات في قطاع الصحة العامة لتقييم أثر تلوث الهواء على الصحة تقديم الدعم للدراسات والبحوث التطبيقية للتعرُّف على التدخلات العالية المردود للتصدي للتحديات الإقليمية والوطنية في مجال جودة الهواء. دعم قدرات الدول في إدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بتلوث الهواء وتأثيراته الصحية					
	الدعوة إلى إعداد وتحديث نُظُم رصد جودة الهواء وتبادل المعطيات مع جميع أصحاب الشأن المعنيين		عدد البلدان التي ترفع تقارير عن معطيات حول الجسيمات المعلقة إلى قاعدة المعطيات العالمية	8	14	18	20
	إعداد وتقوية وظيفة الترصُّد في قطاع الصحة العمومية مما له صلة بجودة الهواء، مع تقدير أثر تلوث الهواء على الصحة						
	إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتلوث الهواء ومصادره وتأثيره على الصحة البشر وكيفية الحد من التلوث والتقليل من تأثيره على الصحة						
	إجراء دراسات التأثير البيئي والصحي للمشاريع التنموية قبل تنفيذها، وتسوية أوضاع القائم منه		عدد الدراسات حول عبء تلوث الهواء على الصحة	0	5	10	15
	رفع مستوى الوعي والدعوة لاتخاذ إجراءات يقوم بها جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، ومنها وزارات النقل والطاقة والقطاع الصناعي						
	إعداد نظام للإنذار المبكر لتنبيه عامة الناس حول العواصف الغبارية وغيرها من الملوثات المحيطة التي تؤثر على جودة الهواء والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها		عدد البلدان التي لديها نظم إنذار مبكر بجودة الهواء	0	5	10	15

3– السلامة الكيميائية

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الاساس	2020	2025	2030
إنشاء برامج وبناء شراكات لتقليص المخاطر في السلامة الكيميائية وإدارتها، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية	إنشاء وتحديث المرتسمات الوطنية لرسم الخرائط الخاصة بالمخاطر الكيميائية	تقديم الدعم للبلدان لتنفيذ الجوانب الصحية من اتفاقية "النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية **(SAICM)**" وغيرها من الإتفاقات ذات الصلة بالمواد الكيميائية. تقديم الدعم للبلدان لإعداد وتحديث آلياتها الوطنية للتنسيق في إدارة المواد الكيميائية					
	إنشاء وتحديث التشريعات والسياسات الوطنية والتنسيق حول المواد الكيميائية		عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للصحة العمومية والبيئة ضمن الاطار الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	0	16	18	20
بناء القدرات اللازمة لتنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005)، وتشمل إنشاء وتعزيز مراكز وطنية للمعلومات حول السموم.	إنشاء نظام منسّق للترصُّد والتأهب وإدارة الحوادث الكيميائية، بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005)	تيسير الوصول إلى قواعد المعطيات حول المواد الكيميائية تقديم الدعم للبلدان لإعداد وتحديث آلياتها الوطنية للتنسيق في إدارة المواد الكيميائية بناء شبكة من الخبراء والمؤسسات لتقوية التعاون الإقليمي في مجال التأهب والاستجابة للأحداث والحوادث الناجمة عن المواد الكيميائية بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005)	النسبة المئوية للبلدان التي طورت قدراتها للتعامل مع الحوادث الكيميائية وفقاً للوائح الصحية الدولية (2005)	%50	%90	%100	%100
	إنشاء وتحديث مراكز وطنية للمعلومات حول السموم		عدد البلدان المغطاة بخدمات مراكز تؤدي وظائفها في مجال المعلومات حول السموم	11	15	18	20
إنشاء برامج وبناء شراكات للتخلص الأمن من المواد الكيميائية الضارة والخطرة، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية وتتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة	إنشاء وتحديث برامج لبناء القدرات، لكشف وإدارة التعرضات للمواد الكيميائية لدى المهنيين في الصحة العمومية	تقديم الدعم لإنشاء برامج إقليمية لتقليص المخاطر وبناء شراكات للسلامة الكيميائية وإدارتها بما في ذلك التخلص الأمن، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية					
وضع برامج وطنية حول الوقاية من التلوث الصناعي	إنشاء وتحديث برامج لحماية صحة البيئة من الاستخدام غير الآمن لمبيدات الحشرات والقوارض والأسمدة وغيرها من الكيماويات الضارة	بناء القدرات في مجال الإنتاج النظيف					

4- إدارة النفايات وخدمات صحة البيئة في القطاع الصحي

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الأساس	2020	2025	2030
تنظيم ورصد وتقييم آثار النفايات على الصحة	تقييم أثر سياسات وممارسات إدارة النفايات على الصحة العمومية	تقوية القدرات الوطنية في ترصُّد ورصد وتقييم الأثر الصحي الذي له علاقة بالتدبير المتكامل للنفايات	عدد البلدان التي أجرت تقييماً لأثر سياسات إدارة النفايات على الصحة العمومية	0	4	12	20
تعزيز التخلص الآمن من النفايات الخطرة	المساهمة في صياغة اللوائح والسياسات الوطنية حول إدارة النفايات بما فيها التخلص الآمن مع إدراج جوانب الصحة العمومية فيها تبني سياسات تدعم برامج إعادة التدوير لتحقيق الاقتصاد المتكامل	المساعدة في إعداد استراتيجيات وبرامج التخلص الآمن من النفايات الخطرة وفقا لأفضل الممارسات الدولية والتكنولوجيا الحديثة وبما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة	عدد البلدان التي لديها منظومات لإدارة البيئة في مرافق الرعاية الصحية.	4	12	18	22
تحسين خدمات المياه والاصحاح والنظافة وإدارة الفضلات وتحسين جودة الهواء داخل المستشفيات ودور الرعاية الصحية	إنشاء وتحديث برامج إدارية وفنية وتقنية واقتصادية تضمن القيام بمختلف عمليات الجمع والتخلص والمعالجة واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في إطار الإدارة المتكاملة للنفايات	تقديم الأدوات والدعم التقني والتوجيه حول المنهجيات والأساليب الخضراء في القطاع الصحي وتوفير خدمات المياه والاصحاح والنظافة وإدارة الفضلات وتحسين جودة الهواء داخل المستشفيات ودور الرعاية الصحية	عدد البلدان التي أجرت تقييماً لخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية	4	12	18	22

5- إدارة صحة البيئة أثناء الطوارئ

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الأساس	2020	2025	2030
بناء القدرات في القطاع الصحي لإدارة الخدمات صحة البيئة طيلة دورة حياة الطوارئ	إعداد مرتسمات لطوارئ صحة البيئة وإنشاء وتحديث خطط صحة البيئة أثناء الطوارئ	إعداد نُظُم للتوقع وللإنذار المبكر للطوارئ والكوارث البيئية والتأهب لها إنشاء شبكة إقليمية من الاختصاصيين ذوي الكفاءة في صحة البيئة، والاختصاصيين بالإصحاح يمكن حشدهم ونشرهم في الوقت المناسب لتقديم الدعم لمن يحتاج إليه من البلدان	عدد البلدان التي لديها مرتسمات لصحة البيئة أثناء الطوارئ	0	6	16	22
تقديم خدمات صحة البيئة الكافية في مرافق الرعاية الصحية خلال الطوارئ	تنفيذ السياسات والبرامج والنُظُم الإدارية ذات الصلة بخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية، بما فيها التقييم للخدمات وتقديمها واستعادة أدائها	تقوية قدرات القطاع الصحي من أجل إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والنظم الإدارية ذات الصلة بخدمات صحة البيئة في مرافق الرعاية الصحية، وفي مخيمات اللاجئين وغيرها من المناطق التي تأوي النازحين في بلدانهم	عدد الشبكات الإقليمية التي تؤدي وظائفها وفيها خبراء ومؤسسات لطوارئ صحة البيئة	0	1	1	1

6- التغيُّر المناخي والصحة

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الأساس	2020	2025	2030
تطوير القدرات في قطاعي الصحة العمومية والبيئة في مجال التأهب والاستجابة من أجل التقليل من التأثيرات الصحية للتغير المناخي	تقييم مواطن التعرض لمخاطر التغير المناخي في قطاع الصحة العمومية، والتعرف على التأثيرات الصحية الراهنة والمستقبلية وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر	تقديم الدعم للبلدان في بناء القدرات اللازمة لتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات التكيف الصحي من أجل حماية الصحة من التأثيرات الضارة للتغير المناخي	عدد البلدان التي لديها تقييم لمواطن الضعف (الهشاشة) واستراتيجيات التكيُّف الصحي مع التغير المناخي	2	10	15	20
	إعداد استراتيجيات وخطط ومشاريع لاستجابة النظام الصحي وإدراجها ضمن الاستراتيجيات الصحية الوطنية	مساعدة الدول على فهم العلاقة بين الصحة والتغير المناخي	عدد البلدان التي تدرج المعطيات حول المناخ ضمن نظم المعلومات الصحية	1	7	12	15
		تقديم الدعم للقطاعين الصحي والبيئي في البلدان من أجل توليد المعلومات والإنذار المبكر بالأمراض التي تتأثر بالمناخ.					

7- التنمية المستدامة والصحة

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الأساس	2020	2025	2030
تعزيز المكاسب الصحية للتنمية المستدامة وقياسها	الإسهام في صياغة جدول أعمال التنمية الوطنية المستدامة، وتعميم الصحة باعتبارها من الشروط المسبقة للتنمية المستدامة، ومن حصائلها ومن مؤشراتها	تقديم مواد إعلامية وتثقيفية مستندة بالبيِّنات، والدعم التقني، والتوجيهات حول منهجيات وأساليب تعميم الصحة باعتبارها من الشروط المسبقة للتنمية المستدامة ومن الحصائل التالية لها ومن المؤشرات عليها	عدد البلدان التي تدرج الصحة العمومية ضمن السياسات والخطط الوطنية للتنمية والتنمية المستدامة وفقاً لتوصيات اجتماع ريو + 20 وأهداف التنمية المستدامة 2030	0	10	20	22
	تقوية صحة البيئة في برامج ومبادرات التنمية الاجتماعية						
تعزيز السياسات الخضراء التي تخفف من البصمة البيئية للقطاع الصحي	وضع أهداف وطنية للاستفادة من الموارد البيئية وزيادة كفاءة استخدام الموارد في القطاع الصحي	تقديم الأدوات والدعم التقني والتوجيه لمراقبة مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بالصحة العمومية.	عدد البلدان التي لديها برامج حول إضفاء الخضرة (خضرنة) على القطاع الصحي	0	5	10	15
	التقيد بمؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاسترشاد بهذه المؤشرات لتوجيه سياسات الدول الأعضاء واستراتيجياتها نحو تحقيق الصحة العمومية						

8- السلامة الغذائية

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الأساس	2020	2025	2030
إنشاء برامج وبناء شراكات لتقليص المخاطر في السلامة الغذائية وإدارتها، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية	إنشاء وتحديث المرتسمات الوطنية لرسم الخرائط الخاصة بالمخاطر المتعلقة بتلوث الأغذية	تقييم برامج السلامة الغذائية الوطنية تقديم الدعم للبلدان لتنفيذ برامج سلامة الأغذية وزيادة قدرات المختبرات تقديم الدعم للبلدان من أجل تحديث آليات التنسيق بين القطاعات المختلفة	عدد البلدان التي تم تقييم برامجها للسلامة الوطنية للغذاء	13	22		
	إنشاء وتحديث التشريعات والسياسات الوطنية والتنسيق حول السلامة الغذائية		عدد البلدان التي يوجد لديها مؤسسة موحدة تعنى بسلامة الأغذية	3	8	13	18
بناء القدرات اللازمة لتنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (2005)، وتشمل إنشاء وتعزيز: نظم مراقبة الأغذية؛ ممارسات زراعية جيدة؛ ونظم إنتاج وتحليل للمخاطر جيدة	إنشاء نظام منسّق للترصُّد والتأهب وإدارة التسممات الغذائية، بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005)	بناء شبكة من الخبراء والمؤسسات لتقوية التعاون الإقليمي في مجال التأهب والاستجابة للأحداث والحوادث الناجمة عن تلوث الأغذية بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (2005) تقديم الدعم لإنشاء برامج إقليمية لتقليص المخاطر وبناء شراكات للسلامة الغذائية وإدارتها، يساهم فيها جميع الأطراف المعنية تيسير الوصول إلى قواعد المعطيات حول سلامة الأغذية					
	وضع مشروعات خاصه بالتقنيات الخضراء مع الحرص على نقل التكنولوجيا وتقييم الاحتياجات ذات الصلة ودعم الزراعة العضوية						

دليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة 2017–2030

9- الصحة والسلامة المهنية

الاستجابة الاستراتيجية	إجراءات رئيسية تتخذها البلدان	إجراءات مساندة تتخذها المنظمات الدولية والإقليمية	المؤشر	2015 خط الاساس	2020	2025	2030
تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معنية بصحة العمال وبيئة العمل	صياغة أُطر سياسات وطنية بشأن صحة العمال وبيئة العمل	تعزيز القدرات من أجل الاضطلاع بالدور القيادي فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بصحة العمال وبيئة العمل					
	وضع خطط عمل وطنية بشأن صحة العمال وبيئة العمل مع أخذ الإطار الترويجي لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين 2006 بعين الاعتبار	إطلاق حملات عالمية للتخلص من الأمراض ذات الصلة بالأسبستوس والرصاص والزئبق وغيرها من الملوثات	عدد البلدان التي لديها أنظمة لرصد ومتابعة مخاطر بيئة العمل على الصحة	3	7	10	15
حفظ الصحة وتعزيزها في بيئة العمل وسكن العمال	تحسين القدرة علي تقييم المخاطر الصحية والتصدي لها في أماكن العمل	إيجاد أدوات عملية لتقدير المخاطر المهنية والتصدي لها	عدد البلدان التي لديها القدرة على تقييم وتقدير المخاطر المهنية	1	4	7	12
	بناء القدرات اللازمة لتوفير الوقاية الأولية من الأخطار والأمراض والإصابات المهنية	وإعطاء الإرشادات بخصوص تطوير أماكن عمل صحية، وتعزيز الصحة في أماكن العمل					
تحسين أداء خدمات الصحة المهنية وتحسين إتاحتها	تحسين تغطية وجودة خدمات الصحة المهنية	توفير الدلائل الإرشادية والأدوات وأساليب العمل ونماذج أفضل الممارسات لخدمات الصحة المهنية					
	بناء القدرات المؤسسية الأساسية على المستويين الوطني والمحلي بغية تقديم الدعم التقني لخدمات الصحة المهنية الأساسي وتنمية الموارد البشرية الخاصة بصحة العمال	تحفيز الجهود الدولية من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية الضرورية					
توفير وتبليغ البيّنات الخاصة بالعمل والممارسة ومخاطر بيئة العمل	تصميم نُظم ترصد صحة العمال بهدف تحديد ومكافحة المخاطر المهنية على الوجه الصحيح	تعزيز برامج المعلومات لترصد صحة العمال، وتحديد مدى التعرض ومعايير التشخيص على المستوى الدولي من أجل الكشف المبكر عن الأمراض المهنية					
	تعزيز البحوث الخاصة بصحة العمال وبيئة العمل						
دمج صحة العمال وسلامتهم في السياسات الأخرى	تقوية قدرة قطاعي الصحة والبيئة على تعزيز إدراج صحة العمال في سياسات القطاعات الأخرى.	بناء القدرات					

الأمانة العامة
قطاع الإعلام والاتصال

الخريطة الإعلامية العربية
للتنمية المستدامة 2030

2018

رقم الايداع: ج01/149/(03/18)/06-د(0036)

الديباجة

احتفاء بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساميون البالغ عددهم 193، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أثناء اجتماعهم في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك في 25 ايلول (سبتمبر) 2015، وأكدوا التزامهم «بحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بخاصة على حاجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من كل البلدان وجميع اصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

وتتكون الخطة المعنونة : "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، من إعلان واحد و17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. وبناءً على الأهداف الإنمائية للألفية، توضح خطة التنمية المستدامة نطاقاً وطموحاً لم يسبق لهما مثيل، إذ لا تزال أولوياتها تتمثل في القضاء على الفقر والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، على أن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً تضم أيضاً طائفة واسعة من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

كما تظهر وثيقة خطة التنمية المستدامة أن اهداف الخطة وغاياتها ستعزز العمل على مدى السنوات الـ15 المقبلة في خمسة مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض تتجسد في: **الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة.**

ففي ما يتعلق بالناس أكد الموقعون على انهاء الفقر والجوع بكل أشكالهما. وبالنسبة الى **كوكب الأرض** أكدوا على حمايته من التدهور بطرق تستهدف الاستدامة في الاستهلاك والانتاج وإدارة موارد الكوكب الطبيعية في شكل مستدام، واتخاذ اجراءات عاجلة في شأن تغير المناخ. **وفي موضوع الازدهار** أكد القادة على ضرورة ان يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء وتلبي طموحاتهم، وان يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة. **وفي ما يتعلق بالسلام**، شددوا على تصميمهم تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام ولا إلى ارساء السلام من دون تنمية مستدامة. **أما المجال السابع عشر، اي الشراكة**، فقد أكد القادة على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي، مع التركيز بخاصة على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من كل البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

حيث تؤسس الاهداف التنموية الى تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. حيث تجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وانطلاقاً من المجال السابع عشر للاهداف التنموية "الشراكة" حيث يعتبر الاعلام شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة. فهو يلعب دوراً رئيساً في تكوين الرأي الصحيح حول تلك المفاهيم وكيفية تحقيقها للإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة، وهو الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى الجماهير وصناع السياسات ودعم مسارات التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، فإن دور وسائل الإعلام الاجتماعي في دعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة يتجسد من خلال آفاق الاعلام والتكنولوجيا الحديثة والتشبيك ووسائطه المتعددة للتواصل الاجتماعي السريع، والذي لا تعيقه الجغرافيا والرقابة واللغة والجنس والعرق والدين، إضافة الى التأثير وتكوين الآراء لدى الجمهور وصناع القرار.

فالإعلام العربي يمكنه الاسهام في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على القضايا التنموية. كما يمكن القول بأن ركائز التنمية المستدامة الثلاث هي الاقتصاد والاجتماع والبيئة وان لم يكن اهتمام المجتمع الدولي والإعلام بهذه الركائز متساوياً لن تتحقق التنمية المستدامة.

ويمكن للإعلام أيضا أن يلعب دوره في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لمجموعة أولويات العالم العربي وكذا زيادة الوعي بين الجمهور بمختلف قطاعاته وتغيير الثقافات، فالإعلام يمكن أن يكون شريكاً فعالاً في التنمية حيث انه القطاع الأساسي الذي يربط بين صانعي القرار والقاعدة العريضة من المواطنين في المنطقة العربية.

ويعد الإعلام التنموي الجهاز العصبي لعملية التنمية، وهدف الإعلام التنموي الأساسي هو تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية، وتحويل أفراد هذا المجتمع إلى وكلاء التنمية والتغيير، وذلك باستخدام أدوات المعرفة والوعي.

هذا ولقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1972 يوماً عالميا للإعلام التنموي يوافق 24 اكتوبر من كل سنة. وذلك للفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلها. ومع العقد السابع من القرن العشرين، ظهر مفهوم الاعلام التنموي. كما حدد مجلس وزراء الاعلام العرب يوم 21 ابريل من كل عام يوما للإعلام العربي.

ويمكن القول بأن هناك ثلاث وظائف للإعلام وللاتصال وخاصة في مجال التنمية الشاملة أولها وظيفة المراقب لاستكشاف الأفاق وإعداد التقارير عن الأخطار التي تواجه المجتمع، وثانيها الوظيفة

السياسية التنموية وتتم من خلال المعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات المتعلقة بها وإصدار التشريعات، **وثالثها التنشئة من خلال تعزيز المهارات لافراد المجتمع وتعريفهم بالمبادئ الاجتماعية الايجابية.**

هذا وقد أقر مجلس وزراء الاعلام العرب عام 2017 الاستراتيجية الاعلامية العربية، والتي أكدت على أهمية التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول.

فالعمليات الاتصالية تعد السبيل الأمثل لتوضيح الخطط التنموية للدولة والكفيل بحث الافراد نحو الانخراط في العملية التنموية وذلك من خلال المشاركة السياسية. حيث تضطلع وسائل الاعلام للقيام بدور مؤثر وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن القول بأن وسائل الاعلام قادرة على المساهمة في صنع أجندة الجماهير التنموية

وقبل ثلاثين عاما لم تكن هناك مشكلة ملحة على المستوى الدولي في التعامل مع الإعلام، لأنه كان إعلاماً محلياً محدود التأثير، باستثناء بعض الإذاعات العالمية، أما اليوم في عصر ثورة الإعلام والمعلومات والاتصالات فإن الأمر مختلف، وأصبحت الحاجة إلى الادراك الإعلامي شيئاً مهماً وعاجلاً وملحاً وضرورياً.

ورغم تعدد أدوات الاعلام بين المسموع والمرئي والمكتوب والاجتماعي، الا أن تأثيرة أصبح واضحا، حيث أن معظم وسائل الاعلام تشترك في التأثير على المتتبع لها، اضافة الى قدرتها الهائلة على التعبئة التي تسع جل أفراد المجتمع. وهذا التمايز لا يفصل الاعلام بتاتا عن التعليم الذي يعد سلطة سابقة عنه في التأثير، هذا الأثر ربما هو الأقوى و الأكثر نفاذا و عمقا في وجدان و عقل الشخص المتلقى، يصل إلى درجة صياغة نوع السلوك و نمط التفكير لديه بل إفراز نوع المواقف التي يتخذها.

الاطار المرجعي لخريطة الاعلام العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

لقد لعبت جامعة الدول العربية دورا فاعلا ومؤثرا في وضع الخطوط العامة الاقليمية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة للتغلب على التحديات التي تعيق التنمية، حيث قامت الامانة العامة من خلال مجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة باطلاق العديد من المبادرات وإعداد عدد من الاستراتيجيات وإصدار العديد من القرارات حول أجندة التنمية المستدامة. **وعليه فإن الخريطة الاعلامية للتنمية المستدامه ترتكز على المرجعيات التالية :**

- استناداً الى المواثيق والاتفاقيات التي صاغتها الإرادة المشتركة للأمة العربية وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية،

❖ **وانطلاقا** من قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها، وما تؤكده من حرص على التضامن العربي ودعم للعمل العربي المشترك خدمة للمصالح العليا للوطن العربي وتحقيقاً لآمال وطموحات الأمة العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية،

❖ **واشارة** الى قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب وما تبلوره من رؤية عربية مشتركة لمبادئ العمل الإعلامي ومرتكزات الخطاب الإعلامي ورسالة الإعلام العربي في داخل الوطن العربي وخارجه،

❖ **وإيمانا** بالتطور النوعي والتقني الذي تحقق في مجال الإعلام والاتصال بدخوله عصر الفضاء وثورة المعلومات وتجاوزه حدود الجغرافيا والتأثير المحلي،

❖ **وتأسيسا على** قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم (ق/ 434 – دع/ 48 - 2017/7/12) باعتماد الاستراتيجية الاعلامية العربية،

❖ **وإدراكاً** بأهمية دور الاعلام في مكافحة الارهاب بصدور قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم (ق/392 . دع/45 . 2014/5/15) باعتماد الاستراتيجة الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الارهاب،

❖ **وإيماناً** بقرار مجلس وزراء الاعلام (ق/384 . دع/45 . 2014/5/15) بإعتماد ميثاق الشرف الاعلامي،

❖ **وتأكيداً** على مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية اثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبيرج 2002 حيث أجازتها القمة كمبادرة من النوع الثاني،

❖ **وإيمانا** بالاولويات العربية للتنمية التي تم تبنيها بالتزامن مع جهود العالمية في اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030،

❖ **وإعتماداً** على إقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني بموجب قرار 798 بتاريخ 2015/12/13،

❖ **وعطفاً** على تبني مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب "تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية" "الأبعاد الاجتماعية"، 2016،

❖ **وإشارة** الى إعلان الدوحة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2016،

- وتتضح المعادلة التي دعت الى تسمية دور الاعلام "بالهندسة الاجتماعية " اذا عرفنا ان الهدف الجوهري للتنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقه بدون رفع المستوى الاقتصادي باستخدام برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الخدمات واشاعة العدالة، تلك التي تثير في نفوس افراد المجتمع مشاعر الولاء لمجتمعهم، والذي ترتبط به كل مصالحهم الحيوية ارتباطا قويا.
- وما دامت تنمية افراد المجتمع وبيئتهم المادية من الاهداف الاساسية للتخطيط، فمن الضروري ان يتم انجاز هذه المسئوليات وفق خطة مدروسة قائمة علي تخطيط شامل لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والبيئية.
- والنقطة الرئيسية في كل من التخطيط الاعلامي والتخطيط للتنمية المستدامة هو ان هذين النوعين من التخطيط، يهدفان اساسا الي تطوير الشخصية الانسانية من الجمود الي الحركة ومن التقليدية الي التقدمية.
- فالمحور الرئيسي في التنمية هو الناس انفسهم، والتخطيط للتنمية هو ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح، واذا كان الاعلام هو محاولة لربط افكار افراد المجتمع وتصوراتهم وقيمهم واعتقاداتهم بالتخطيط للتنمية وباسلوب التنفيذ، ووضع المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار،فان التخطيط الاعلامي هو ايضاً ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح.
- ان الهدف الحقيقي لبرامج التنمية المستدامة في المجتمعات النامية هو احداث تغيير في اتجاهات الناس وفي البنية الطبيعية وانشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية وادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج و ما يتبع ذلك من تغيرات لاساليب الانتاج ولمفاهيم الثروة والدخل والاستهلاك وادخال مفاهيم علمية جديدة في السلوك والعادات والخبرات التقليدية في مجالات العمل الجماعي والحياة السياسية والتعليم والادارة والصحة وغيرها.
- ولأن التنمية، على هذا النحو، ضخمة ومتشعبة، فقد باتت الحاجة ماسة إلى وجود وسائل إعلام فاعلة ومؤثرة تمارس تأثيرا على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع، بما يتفق وخطط التنمية، حتى أن ذلك أدى – كما يقول أحد خبراء الإعلام – "إلى بروز الدور التنموي لوسائل الاتصال الجماهيري".
- ولما كانت التنمية تستهدف الإنسان في المقام الأول باعتباره المحرك لكل عناصر التنمية فإننا نستطيع أن نلمس دور وسائل الاتصال في إعادة صياغة وتشكيل كثير من الأنماط السلوكية لدى الافراد.

أهداف الإعلام التنموي:

1- تحفيز المواطنين على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2- بث الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية لدى القراء والمستمعين والمشاهدين والمسؤولين.

3- تعريف الجمهور، وتحديدا الشباب، بالفرص الجديدة في مجالات الاستثمار والعمل والإنتاج.

4- نشر الوعي والثقافة المسؤولة والصديقة للتنمية وللتغيير الايجابي في المجتمع وتحديدا وسط الشباب .

5- المساهمة في تغيير الاتجاهات بشكل ايجابي ومحاربه الاتجاهات السلبية في السلوك العام للأفراد.

الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030:

- لابد من نقل المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل محطات الإذاعة الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية .

- وتعتبر الخريطة الاعلامية العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة جدول أعمال الاعلام في مجال المشاركة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك باعتماد المنظور التكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها وغاياتها . حيث تنطلق الخريطة الاعلامية من أهداف أجندة التنمية السبعة عشر وتهدف الى تعزيز اهتمام ومشاركة الإعلام العربي بقضايا التنمية المستدامة.

- كما تؤكد الخريطة الاعلامية على المبدأ الاساسي، وهو أن الاعلام يتقاطع دوره مع كافة القطاعات وعلى جميع المستويات لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامه 2030،

- ويتوقف نجاح وثيقة " خريطة الاعلام العربية للتنمية المستدامة 2030" على تبنيها من قبل مجلس وزراء الاعلام العرب وترجمتها الى برامج ومشاريع على المستويات الوطنية.

وبما أن للاعلام دور كبير في التوعية بأهدافها واليات تنفيذها فيمكن ايراد الاطار العام للخريطة الاعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030 على النحو الاتي:

الاطار العام للخريطة الاعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030

الهدف الاول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

- **يشير الهدف الاول** الى أن الفقر هو أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.
- هذا وترتبط وسائل الإعلام بسلسلة من المنافع التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في القضاء على الفقر. ولاسيما الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية في توفير الرفاه الاجتماعي للفرد والتأكيد عليها للوصول إلى ظروف معيشية مستدامة.
- كما تحتل وسائل الاتصال والمعلومات والمعرفة مكانة محورية في تقدم البشر وفي مناحي حياتهم وأسباب رفاههم. وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التقليدية منها والحديثة، تتيح للناس، في كل أنحاء العالم، إمكانيات جديدة وفرصا للارتقاء في سلم التنمية.
- أن الكثير من الشعوب والأمم، لاسيما الأكثر فقرا، لا تتاح لها بصورة حقيقية ومنصفة لإمكانية إنتاج المعلومات ونشرها واستخدامها، الأمر الذي يحرمها من الكثير من فرص التنمية الحديثة.
- وقد اصبح للاعلام دوره في حث الشعوب علي التعاون والنضال من اجل احداث تنمية حقيقية في مجتمعاتهم، بما تمتلكه وسائل الاعلام من قدرة علي استنهاض الطاقات وتوجيه الانتباه نحو الوسائل والاهداف التي ينشدها المجتمع من اجل الارتقاء به وتحقيق ما يصبو اليه.
- هذا وتلعب وسائل الإعلام بكافة اشكالها دورا مركزيا في تشكيل الوعي لدي الجمهور العام سواء في إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو في تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر وأيضا في تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

❖ وهناك نموذجان رئيسيان يسيطران علي خريطة الاهتمام الإعلامي بقضايا الفقر والجوع في شمال العالم وجنوبه.حيث يعتمد **النموذج الاول** علي الاهتمام الموسمي المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية .أما **النموذج الثاني** للاهتمام الإعلامي بقضايا الفقر والجوع، فهو يعتمد علي النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء في علاقتها الجوهرية بالقضايا المجتمعية الأخري السياسية والاقتصادية والثقافية.

مقاصد الهدف الاول:

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم،
- خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030،
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030،
- ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030،
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030،
- كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده،
- وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

الاطار العام للمشهد الاعلامي للقضاء على الفقر

- العمل على تبنى استراتيجة اعلامية للمساهمة في الحد من الفقر والجوع والدعوة للاستثمار في الزراعة وخلق فرص العمل وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي،
- الدعوة لحماية البلدان المعرضة للمعاناة أثناء الأزمات والاحتلال. والعمل على ايصال المعلومات الموثوقة حول مشكلة الفقر والتي تمثل تعدد الآراء والحقائق والأفكار والمساهمة فيها،
- القيام بالتغطية الإعلامية ذات الطابع النقدي التربوي بهدف نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع، وتوعية الجمهور بالحقوق المجتمعية والمسئوليات المترتبة علي هذه الحقوق،
- قيام وسائل الاعلام باشراك الجمهور في عملية تقييم الموضوعات التي تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقي في تعديلها وتطويرها،
- حث المؤسسات الإعلامية على رفع قدرات الصحفيين، والتركيز على التنمية الاقتصادية،
- تخصيص نشرة خاصة بالاقتصاد في الصحف اليومية تعمل على ربط المواطن بصنّاع القرار الاقتصادي والاجتماعي. وجعل القضايا الاقتصادية والاجتماعية أولوية على الصحافة،
- تصدي الإعلام لمشكلة الفقر بتواجدها كقضية رأي عام لكي يتمكن الإعلام الهادف المهتم بالتنمية من التركيز علي قضايا المجتمع المختلفة وعدم إغفال قضية محوريه كقضية الفقر،
- القيام بحملات إعلامية تستهدف تغيير الانماط الاستهلاكية والانتاجية والتقليدية،
- العمل مع كافة المؤسسات الاعلامية العربية والدولية لمناصرة وحماية الصحفيين الفلسطينيين وفي مناطق الصراع والنزاع لاداء رسالتهم الاعلامية خاصة في المجالات التنموية،
- معالجة الإعلام للفقر ومظاهره من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز علي قضايا تحتضن موضوعات لها علاقة مثل تعديل الحد الادني للأجور وتقديم المنح للعامل وتحسين النظام التقاعدي،
- مساهمة وسائل الإعلام في تعزيز الحكم الجيد، بما تتيحه من إمكانية كشف الحقائق ورصد السلبيات بشكل مبكر وتقديم صورة أقرب ما تكون للواقع عن الإختلالات القائمة في المجالات الصناعية والتجارية والإقتصادية عموما،
- ابلاغ مجموعة واسعة من الجمهور حول قضايا الحد من الفقر، عن طريق توفير منتدى مفتوح لإبراز الآراء العامة المختلفة،

- إشراك واستكشاف وجهات نظر الاعلاميين في مناقشات حول كيفية تعزيز مستوى ونوعية التغطية للحد من الفقر،
- جعل القضاء على الفقر واحدة من مهام الاعلام على المدى الطويل، إضافة الى لفت انتباه الجمهور باستمرار إلى مشكلة الفقر وخاصة فقر المرأة وضمان التغطية الإخبارية حول الفقر في الصحف والمجلات، والإذاعة والتلفزيون،
- مساهمة وسائل الإعلام في تشجيع تشكيل إجماع سياسي على التحسينات الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية، بهدف المساعدة على خلق بيئة اجتماعية وسياسية أفضل للقضاء على الفقر،

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

- **يشير الهدف الثاني** الى أن التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي تتعرض للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيا على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 805 مليون جائع اليوم، بالإضافة الى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050.
- ويعد الأمن الغذائي حاجة أساسية جدا بحيث لا يمكن لا للأسر ولا للدول أن تعالج بفاعلية التحديات الأخرى حين لا يتوفر لديها ما يكفي من الطعام. ولا بد من التغلب على الجوع وسوء التغذية لكي يتحقق تقدم دائم في معالجة مشاكل التعليم والصحة والبيئة.
- وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. كما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
- ويعتبر القضاء على الجوع أحد أكثر التحديات الملحة التي تواجه العالم اليوم قابلية للتحقيق. حيث ينتج الجوع عن مشاكل تتعلق بالسياسة. وتجرد الحروب والنزاعات الأهلية النساء والأطفال الضعفاء المستضعفين من القدرة على الحصول على الغذاء. وتكون مساعدات الطوارئ الغذائية أحيانا ضئيلة جدا أو بطيئة جدا أو غير فعالة إلى حد يجعلها عاجزة عن تلبية هذه الاحتياجات.

- من المهم جعل الزراعة والتغذية أولويتين وطنيتين: مع أن المساعدات ضرورة لا غنى عنها، إلا أنه يتعين على الدول التي تعاني من الجوع أن تتصدر هي نفسها أمر جعل الزراعة والتغذية أولويتين وطنيتين .
- ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادي والجمود الاجتماعي يؤثر بصورة حاسمة علي مستوي أداء وفاعلية وسائل الإعلام في تشكيل الوعي المجتمعي في العالم العربي، وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مقاصد الهدف الثاني :

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030،
- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025،
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030،
- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030،
- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020،

- زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا،
- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية،
- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها،

الاطار العام للمشهد الاعلامي للقضاء على الجوع

- إن الدور الذي يلعبه الإعلام في حياة كلّ إنسان هو أكثر من دور ترفيهي، بل هو دور تثقيفي أساسي يساهم في تحسين نمط الحياة،
- تشكيل الوعي لدي الجمهور العام سواء في إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو في تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر،
- تكثيف التغطية الاعلامية المتعلقة بالتعريف بـ"أهداف التنمية المستدامة لعام 2030"، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة،
- تنظيم حملة إعلامية حول موضوعات تتعلق بالمياه، وضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة،
- رفع الوعي بشأن التغلب على التحديات المتصلة بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع والفقر، وتسليط الضوء على هذه الجهود والقضايا الجديرة بالمتابعة والتي تصب في تحقيق الأهداف المرجوة مثل القضايا المتعلقة بالزراعة والتغذية ومصايد الأسماك والادارة المستدامة للموارد الطبيعية،
- وضع قضية الامن الغذائي ومحاربة الجوع كأحد اولويات وسائل الاعلام بهدف اتخاذ تدابير على المستوى السياسي، كوضع استراتيجية وطنية واضحة وشاملة ومتعددة الأطراف للأمن

الغذائي والتغذية باعتباره خطوة أولى على طريق مواجهة تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي،

- إشراك الجماعة الصحفية في الجهود الرامية إلى رفع الوعي بشأن التغلب على التحديات المتصلة بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع والفقر عبر قصص صحفية وإخبارية قادرة على تناول قضايا المنطقة بشكل أكثر عمقاً وانسجاماً مع اهتمامات الجمهور،
- تشجيع التواصل الإبداعي خلال "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية" الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، والذي يستمر من 2016 وحتى 2025، والذي اعتبرته "الفاو" خطوة كبرى نحو تعبئة الجهود لخفض مستوى الجوع وتحسين التغذية حول العالم،
- تسليط الضوء اعلامياً على الجهود والقضايا الجديرة بالمتابعة والتي تصب في تحقيق الأهداف المرجوة مثل القضايا المتعلقة بالزراعة والتغذية ومصايد الأسماك والادارة المستدامة للموارد الطبيعية.

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

- يشير **الهدف الثالث** الى أن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى بذل الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة.
- وتهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. كما وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. كما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
- إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بدَّ منه في التنمية المستدامة باتخاذ خطوات صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، وزيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي.
- ويستلزم ضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بالصحة العمل على رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية، اضافة الى العمل على إيلاء عناية مباشرة لتوفير المياه النقية، وتوفير التطعيمات

والأدوية على نطاق واسع،اضافة الى تنفيذ خطط للرعاية بالصحة الجسمية والنفسية وتوعية الأفراد فيما يخص الوقاية من الأمراض والإصابة بسوء التغذية.

- ❖ كما ينشد الهدف ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية ومواصلة العمل على انخفاض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، ووضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا.

- ❖ وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التحديات الناشئة في مجال الصحة، ومنها مكافحة الأمراض غير المعدية التي تتسبب في 70 في المائة من الوفيات في العالم، مع التزام الدول بتعزيز الأنظمة الصحية عبر إدراج مواضيع مثل : تمويل قطاع الصحة، والتغطية الصحية الشاملة، والصحة الجنسية والإنجابية، وتدريب القوى العاملة الجيدة في قطاع الصحة، وإدارة المخاطر، والحصول على الأدوية واللقاحات ذات الجودة، ومكافحة مختلف أنواع التلوث.

مقاصد الهدف الثالث:

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030،
- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي،
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030،
- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030،
- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك،
- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020،

- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030،
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة،
- الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030،
- تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء،
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية،
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة،
- تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

الاطار العام للمشهد الاعلامي من أجل تمتع الفرد بأنماط عيش صحية

- تأصيل مفهوم الاعلام الصحي ورفع الادراك بأهمية الثقافة الصحية وتعميمها في المجتمع. فالمجتمع بحاجة إلى وعي صحي تثقيفي لصنع أجندة لإعلام وطني في مجال التعامل مع القضايا الصحية،

- رفع الوعي بأهمية الإعلام الصحي وتأصيل مفهومه لتجنب التضليل المتحقق في الرسالة الاعلامية وأثرها على الجمهور المتلقي.

- استخدام وسائل الاعلام باعتبارها أهم الدعامات الاساسية لصناعة الوعي الصحي لإيصال الرسالة الصحية لجمهورها المستهدف، لأن التوعية الصحية تضم التوجيه والممارسة .

- العمل على ايجاد قاعدة تشاركية بين القطاعين –الاعلام والصحة– لضمان ان تكون الرسائل الصحية واضحة غير ملتبسة وتصل إلى هدفها المنشود، عبر الانفتاح على مصادر الاعلام الصحي لتنويع المعرفة وتوسيع الادراك لدى المواطن.

- وضع استراتيجية اعلامية صحية تضمن الشراكة مع وسائل الاعلام، وتعالج الاختلالات في التغطية الاعلامية في القضايا الصحية.

- تعزيز دور وسائل الإعلام في خدمة القضايا الصحية، وإظهار أهمية وسائل الإعلام في تبني برامج المسؤولية الإجتماعية.

- تعزيز الدور التعليمي لوسائل الإعلام في التثقيف الصحي. ولعب دورا مميزا في بناء سمعة إيجابية للمنجزات الصحية،

- تمكين العاملين في وسائل الإعلام بتغيير السلوكيات الصحية الخاطئة وتصميم حملات صحية توعوية وتحديد الطرق المثلى للوصول إلى الجمهور المستهدف ومستويات التوعية الصحية المطلوبة

- تكامل العمل بين وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لإيصال المعلومة المطلوبة وإحداث التغيير في السلوك.

- توظيف الإعلام الجديد ووسائط التواصل الاجتماعي في التوعية الصحية.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

- يشير الهدف الرابع الى أن الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى بذل الجهود الكفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم.

- نظرا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في توعية وتثقيف الجماهير على مختلف مستوياتهم الثقافية والعلمية ولتجاوزها كل الحواجز والحدود ووصولها إلى ابعد نقطة في العالم بعد ان أصبح العالم أشبه بقرية عصرية نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية أصبح لهذه الوسائل دور كبير في الجانب التعليمي.

- هناك تحديًا واضحًا بين التربية والإعلام . فالتربية تعنى بتعليم الفرد وتنمية قدراته وتأهيله منذ ولادته، وخلال كافة مراحل حياته . والإعلام يلعب دورًا فاعلا في تشكيل شخصية الطفل منذ بداية حياته وكل مراحلها غير أنه يتوجه الى كافة الشرائح العمرية وبالتالي فإن تأثيره أوسع وأشمل.

- يمكن لوسائل الإعلام معادلة المدرسة بالنسبة للتنشئة الإجتماعية، حيث أن الإعلام يتجاوب مع أقصى قدرمن إحتياجات التنمية في المجتمع، حيث خصصت بعض الدول قنوات إذاعية وتلفزيونية منفصلة للبرامج التعليمية، وأيضا قنوات متباينة من برامجها الإذاعية للتربية والتعليم.

- كما أن لوسائل الاعلام دور في نقل المعارف والقيم والمعايير والتقاليد الإجتماعية من جيل لآخر والتعريف بها. وتعد هذه الوظيفة أيضا تعليمية تعنى بتأهيل الفرد وتنشئته تنشئة متسقة مع أهداف المجتمع ومثله وقيمه.

- ويمكن الاستفادة من الثورة الإعلامية لادوات الاعلام الجديد، وتوجيهها بما يفيد الميدان التربوي، ويعزز القيم والأفكار والتوجهات الإيجابية، للوصول إلى ربط الإعلام الجديد بالتعليم، وسد الفجوة الموجودة حاليا بين المجالين.

- كما ان الاعلام قد أصبح يلعب أدوارا متعددة، فيمكن أن يكون أداة للتعليم أو التسلية أو التوجيه، حيث يظهر كل يوم بوجه جديد، وبأسلوب مبتكر، وبتقنية مدهشة، متجاوزاً حدود الزمان والمكان، مما جعل التربية بوسائلها المحدودة، وتطورها التدريجي الحذر تضعف سيطرتها على

أرضيتها، وأصبح الإعلام يملك النصيب الأكبر في التنشئة الاجتماعية، والتأثير والتوجيه لافراد المجتمع.

مقاصد الهدف الرابع:

- ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.
- ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.

- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لضمان التعليم الجيد

- تعليم النشء في المراحل الأولى من حياته التعليمية مهارات التدوين المكتوب والمسموع والمرئي، وكذلك فن عمل الصورة والصوت ومنتاج الفيديو خلال الاستخدام لادوات الإعلام الجديد.
- التواصل مع المجتمع من خلال نشر الأخبار وتزويد الرأي العام بالمعلومات الصحيحة عن البرامج والمشروعات التعليمية والتربوية التي تحقق المسئولية الجماعية للعمل التربوي،
- تشجيع التجارب التربوية الرائدة من خلال نشر إبداعات المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات، وكافة أفراد الأسرة التعليمية عن طريق القنوات الإعلامية المختلفة.
- وضع برامج ودورات للعاملين في القطاع الإعلامي بجميع صوره وأنواعه وخاصة منها المتعلقة بالاليات الاعلامية التي تساهم في مكافحة الارهاب والتطرف.
- بث الرسائل الإعلامية التي تعمل على تثبيت القيم المجتمعية الداعمة للتسامح ومحاربة التطرف للمساهمة في تعزيز التنشئة الاجتماعية سواءاً كانت في شكل خبر أو فكاهة أو برنامج وثائقي.
- العمل على ادخال التربية الإعلامية وإطار الخريطة الاعلامية للتنمية المستدامة حيثما أمكن، ضمن المناهج التربوية الوطنية، وكذلك إدخالها ضمن أنظمة التعليم غير الرسمية، والتعلم مدى الحياة، حيث تعد التربية الإعلامية جزءاً من الحقوق الأساسية لكل مواطن،

- اقامة منتديات اعلام تربوي في المؤسسات التربوية بهدف المساهمة في نقل التراث الثقافي، وغرس لمشاعر الانتماء للوطن، بحيث تتمكن مختلف فئات المجتمع من إدراك المفاهيم، واكتساب المهارات، والتزود بالخبرات، وتنمية الاتجاهات، وتعديل السلوك.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.

- يشير الهدف الخامس الى أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة ويفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.
- ويؤثر تعليم الفتيات والنساء تأثيراً إيجابياً في الجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. فالتعليم يفضي إلى تحسُّن الحالة الصحية، وإلى وقاية أفضل من فيروس ومرض الإيدز، وإلى زيادة الدخل.
- من الضروري تبني نهج يراعي قضايا الجنسين لزيادة معدلات محو الأمية بين النساء، وإعداد مناهج دراسية تتصدى للقوالب النمطية الجنسية، ولرسم سياسات تعزز مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.
- ويعتبر تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ليس فقط حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ولكن أيضًا أساسًا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.
- كما يؤدي تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة في الأسرة والمجتمع الى تحقيق مردود إنمائي هائل. إذ تؤدي إتاحة المزيد من الفرص أمام النساء في مجالات الأشغال العامة والزراعة والتمويل والقطاعات الأخرى إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما يساعد على التخفيف من حدة آثار الأزمات المالية الحالية والمستقبلية.
- ويلاحظ بأن تمثيل النساء محدود في محادثات السلام الرسمية، وعادة ما يُستبعدن عن صناعة القرارات المؤثرة على سلامتهن أثناء النزاعات المؤدية إلى نزوحهن. ومن الضروري العمل على ضمان مشاركة النساء في المفاوضات بحيث تضمن انعكاس احتياجات النساء في الاتفاقات النهائية.

- وتعاني الإعلاميات قيودا مفروضة من المجتمع، وضغوطات عائلية، ومخاطر التهديدات على سلامتها الشخصية خاصة في مناطق النزاع والصراع على خلفية النوع في الاعلام الاجتماعي.
- وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة التى تحققت للمرأة العربية مؤخرًا، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات الى تحول دون تفعيل مشاركة حقيقة للنساء فى الوطن العربي. فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة محدودة.

مقاصد الهدف الخامس:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الإجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لتمكين جميع النساء والفتيات

- نشر الوعي بأهمية تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والعمل على محاربة العادات والتقاليد السلبية.
- تعزيز وتوضيح الصورة الايجابية للمرأة وأهمية دورها الحيوي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ها عنصر هام وفاعل في المجتمع.
- إبراز الجدوى الاقتصادية لخروج المرأة للعمل للاسهام في رفع مستوى دخل الأسرة واستغلال التوجهات السياسية التي تدعم قضايا المرأة والتنمية.
- مراعاة إعطاء صورة متوازنة وغير نمطية عن المرأة في الإعلام, حيث تعتبر الصحافة والراديو والتليفزيون والسينما والمسرح والإنترنت وسائل قوية للمطالبة بالمساواة بين الجنسين وإبراز دور المرأة في المجتمع, وذلك بعرض النماذج المشرفة للمرأة في كل المجالات.
- تغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة , فوسائل الإعلام لم تعد فقط المرآة التي تعكس صورة المجتمع وأحداثه. فلقد توسع وامتد تأثيرها ليشمل ترتيب أولويات ومصالح الجماهير المتلقية، وهي بالفعل تؤثر علي كيفية تشكيل الجماهير للمعرفة والاتجاهات والمواقف والممارسات.
- الدعوة الى تمثيل المرأة وإشراكها فى السلطة التشريعية وكافة اللجان النقابية والمهنية بهدف تصحيح ثقافة المجتمع نحو دور المرأة وخاصة فى المناطق الريفية والقبلية.
- تفعيل دور الاعلام فى قضايا محو الأمية وتنظيم الأسرة والقضية السكانية وزواج القاصرات وغيرها من القضايا المجتمعية الهامة.
- الدعوة الى تبني إنشاء خريطة طريق لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، يحدد التدخلات التي تزيد من الإنتاجية والأرباح لفئات مختلفة من النساء في سياقات البلدان المختلفة.
- انشاء منصة مراقبة (Situation Room) من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني، تكون مهمتها الأساسية متابعة ما ينشر لاستقطاب الفتيات للانضمام للعصابات الارهابية بهدف حماية الفتيات من الانخراط فيها ليتم إتخاذ التدابير اللازمة حيالها.
- دعم وسائل الاعلام للاليات الوطنية للوقاية من العنف القائم على أساس نوع الجنس وآليات التصدي له؛ من خلال انشاء مرصد اعلامي الكتروني للعنف ضد النساء يجمع شركاء معنيين وباحثين، بهدف "رصد" العنف ومصادره.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.

- ❖ يشير الهدف السادس الى إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وشح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم.
- ❖ ويقدم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة مهمة طموحة، إلا أنها قابلة للتحقيق في العقدين المقبلين: "ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".
- ❖ ويمكن العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال عدة مبادىء منها، فصل مياه الشرب عن المياه المستعملة؛ والوصول إلى مياه الشرب ومعالجتها من أجل إزالة الملوثات الكيميائية والبيولوجية؛ وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستصلاحها؛ وضمان إمكانية الحصول على المياه وحقوق المياه.
- ❖ ان ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وتوافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو حق اساسي. ولكن نتيجة لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال، من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.
- ❖ ويتطلع الهدف السادس للتنمية المستدامة الى انتفاع الجميع بالمياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030. وإذ يركّز هذا الهدف على جودة المياه وإدارتها المستدامة والنظافة الصحية، فهو يشدّد على حالة السكان الأضعف والذين يعانون من ندرة المياه.
- ❖ ان بناء قدرات الحكومات والسلطات المحلية هامة لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتبادل المعرفة والخبرة في ممارسات مبتكرة لتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحد من تلوث المياه، وحماية مستجمعات المياه والنظم البيئية وتعزيز التعاون الدولي والشراكة.
- ❖ هذا ويسعى الهدف السادس "لضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام". والتصدي لحلقة المياه بأكملها، ابتداء من الوصول وحتى الاستخدام والكفاءة، والإدارة المتكاملة للمصادر المائية والنظم البيئية المتعلقة بالمياه.

- وتكتسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية خاصة في مجال الإدارة الذكية للمياه، وتسهيل قياس إمدادات المياه ومراقبتها، فضلاً عن التدخلات اللازمة، وتمكين الممارسين على المستوى المحلي من ضمان تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) على نحو عادل ومستدام.
- ويمثل الحصول على الموارد المائية النظيفة والمأمونة والآمنة شرطا مسبقا أساسيا لازدهار المجتمعات المحلية. وفي حين تعتبر إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من المسلمات في أغلب الأحيان في البلدان المتقدمة، حيث يُحرم الكثيرون من هذا الحق الأساسي كل يوم في جميع أنحاء العالم.
- ويعتبر تبادل المعرفة والخبرة هام في مجال التعرف على ممارسات مبتكرة لتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي، والنظافة الصحية، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحدّ من تلوثها، وحماية تجمعات المياه والنظم البيئية.
- وهناك ارتباط بين الآثار السلبية للتغير المناخي والاحتباس الحراري بالنسبة لوفرة المياه، وأثر الزيادة السكانية والطلب المتزايد على المياه، بصفتهما من أهم التحديات التي تواجه مشكلة توفير المياه.
- أن الأمن المائي مازال يمثل تحديا لكثير من البلدان اليوم وهي تحاول التوافق مع مشاكل المياه المعقدة التي تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد خلق النمو السكاني والاقتصادي ضغوطا غير مسبوقة على الموارد المائية. حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية. ويزداد هذا العدد سريعا. وتتعرض المياه الجوفية للاستنزاف بمعدل أسرع من معدل تجديدها.

مقاصد الهدف السادس :

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030
- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة

إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.

- زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.
- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.
- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020.
- تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

- القيام بحملة اعلامية تستهدف تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة.
- تثقيف النساء والأطفال من خلال برامج الاعلام الصحي بشأن فوائد النظافة الصحية والصرف الصحي لبناء الوعي وتنفيذ التغيير.
- تبنى الاعلام لشعار " المياه تحافظ على الحياة"، وذلك بالتركيز على أهمية المياه في تحسين في جودة الحياة ومعدلات طول العمر حتى في بعض البلدان الفقيرة.
- الاشارة في وسائل الاعلام الى أن الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة حق أساسي من حقوق الإنسان وخاصة خلال فترات النزاع والصراع.

- التأكيد في وسائل الاعلام على أن الماء يأتي في صميم أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو عنصر حيوي للحفاظ على الصحة وزراعة المحاصيل الغذائية وتوليد الكهرباء وإدارة البيئة وخلق فرص العمل.
- توعية المواطن لإدراك ضرورة حسن استهلاك المياه، خاصة وأن ترشيد استهلاك المياه أصبح يُعدّ مؤشراً على المواطنة الصالحة ورمزاً للتحضّر وإسهاماً حقيقياً في حماية البيئة.
- العمل على تبنّي "ثقافة مائية" للحفاظ على الثروة الكبرى التي تشكّلها المياه واستثمارها بطريقة فعّالة. حيث أن ترشيد استخدام المياه لا يتطلب إمكانيات اقتصادية أو فنية كبيرة.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

- **يشير الهادف السابع** الى إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة أمر جوهري، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف.
- فالطاقة عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. حيث يقر الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة- "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"- حيث إن الطاقة تشكل أساس التقدم في جميع مناحي التنمية.
- كما يرمي هذا الهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية، في حين أن أكثر من 80 في المائة من استهلاك الطاقة في العالم الآن يرتكز على الطاقة الأحفورية، وإلى زيادة كفاءة الطاقة بضعفين.
- هذا وأن تحسين كفاءة الطاقة في معظم البلدان أصبح ضرورة ملحة. وتحسين كفاءة الطاقة هو أحد أكثر الخيارات فعالية بكلفة ميسّرة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في معظم بلدان العالم. فهو يسهم في تحقيق أمن الطاقة، وحفظ البيئة، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي

- من المهم العمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة.

- إن ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ ومضاعفة معدلات التحسن في كفاءة استخدام الطاقة؛ ومضاعفة نصيب الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمية.حيث أن هذه الأهداف تشكل الآن الأساس لهدف التنمية المستدامة الخاص بالطاقة. كما أنها تحدد عمل قطاع الممارسات العالمية للطاقة .

- إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل.

مقاصد الهدف السابع :

- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 .

- تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030 .

- مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.

- تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030 .

- توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة

- العمل على رفع مستوى الوعي العام حول الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة بزيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي.
- تعريف الناس بالخيارات المطروحة امامهم "إما الاستمرار باستخدام المصادر التقليدية غير المستدامة وغير الصديقة للبيئة او التقدم نحو مستقبل أكثر استدامة مما يقلل الاثار السلبية للتغير في المناخ الى ادنى مستوى ممكن."
- الدعوة الى تبنى استراتيجية شاملة للطاقة من اجل تنويع مصادرها مع التركيز بشكل واضح على التنمية المستدامة وهي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
- تنظيم حملة اعلامية تستهدف الجمهور والاعلام والشباب والمدارس والشركات وغيرها للتوعية باستخدام ادوات متنوعة بما في ذلك التلفزيون والاذاعة وشبكات التواصل الاجتماعي والمنشورات والحلقات الدراسية للتعريف بفوائد استخدامات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.
- بث رسائل إعلامية بخصوص ترشيد إستهلاك الطاقة من خلال التركيز على التهوية الطبيعية للتبريد وذلك لتأمين مستوى مقبول من الهواء النقي ولتأمين جو صحي ومريح مع تقليل الاعتماد على وسائل التكييف الكهربائية المستهلكة للطاقة قدر الإمكان.
- اهمية دور وسائل الاعلام والصحافة في التوعية بترشيد استهلاك الطاقة وتعديل السلوك الاستهلاكي لدى المواطنين كبديل للتوفير في فاتورة الطاقة.
- توجيه الاعلام للمواطنين على اهمية ترشيد الاستهلاك في الطاقة ليس فقط كسلوك اجتماعي وانما كواجب وطني على الجميع.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

- **يشير الهدف الثامن** الى أن النمو الاقتصادي المستدام يقتضي أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.

- ❖ حيث لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي معاودة التفكير فيما يتم انتهاجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.
- ❖ إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي ستواجهها الاقتصادات جميعها .
- ❖ سوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن يتم العمل على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.
- ❖ إن تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، تساهم في إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- ❖ ان تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030 تساهم في الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب .
- ❖ إن العمل على تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية تساهم في إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها،
- ❖ كما يشير الهدف الثامن الى العديد من المقاصد من بينها تعزيز بيئة عمل آمنة لجميع العمال وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق.
- ❖ ويمكن ترجمة هذا الهدف بدمجه بالخطط الوطنية الانمائية للدول من خلال عدة محاور أساسية وهي، اصلاح اختلالات سوق العمل من خلال تشجيع الانشطة الاقتصادية والتوسع في المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة.

مقاصد الهدف الثامن:

- الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نمواً .
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030 .
- الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة .
- وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.

- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.
- زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.
- وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

- المساهمة في تنمية الاقتصاد من خلال تعزيز شراكة الاعلام والاقتصاد, حيث أصبح الاعلام يلعب دورا مركزيا في عالم الاقتصاد . اضافة الى اسهام الاعلام الاجتماعي في تطور الاقتصاد الالكتروني وزيادة التجارة البينية.
- تشجيع السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
- مساهمة وسائل الاعلام في نشر الوعي حول ممارسات العصابات الارهابية التي تقوم بتجنيد الاطفال واستخدامهم كجنود، إضافة الى استئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال وحماية العمال والعاملات المهاجرين.

الهدف التاسع: إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

- يشير الهدف التاسع الى إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان، وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.
- هذا وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وفي تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وفي تشجيع الابتكار. حيث يعتمد

التصنيع اعتماداً كبيراً على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. اضافة الى حرية الوصول إلى البحوث الأكاديمية والقدرة على التعاون عبر الإنترنت.

- ❖ كما انه من المهم ان يساهم القطاع العام في خلق بيئة مناسبة ووضع أطّر تنظيمية تتسم بالشفافية يستطيع أن يعمل فيها القطاع الخاص لانجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى. حيث تُتيح هذه الشراكات للدول الاستفادة من خبرات القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تسمح للمسؤولين بالتركيز على السياسات والتخطيط
- ❖ ويتطلب تحقيق خطة عام 2030 نموذجاً جديداً للتنمية المستدامة، لا تعالج فيه بصورة منعزلة قضايا مثل الصحة والتعليم والبيئة، التي تكتسب أهمية حاسمة، بل يتم ذلك حسب نهج مترابط ترابطاً وثيقاً. وتتعلق أكثر من 86 غاية من غايات خطة عام 2030 بالاستدامة البيئية.
- ❖ إن عولمة الإقتصاد وضعت كافة الدول سواء كانت مصنعة أو في طريق النمو أمام خيار صعب، يتمثل في ضرورة اللجوء إلى الإبداع والإبتكار لمكافحة البطالة والمحافظة على إستقلالها الصناعي وإستدراك إبداعيتها وروح الإبتكار لديها، وهما الأمران اللذان على أساسهما يحقق النجاح الإقتصادي الإجتماعي.

مقاصد الهدف التاسع:

- ❖ إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.
- ❖ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.
- ❖ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.
- ❖ تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها.

- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.
- تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.
- تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

- الدعوة الى إنشاء جائزة للإبتكار بهدف تشجيع المخترعين المبدعين والمبتكرين والمستثمرين للعمل على تبني أعمالهم.
- توجيه وسائل الاعلام المختلفة الى العمل على تحفيز الشركات على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي وتبني التكنولوجيات الجديدة.
- إرساء بيئة اعلامية محفزة للابتكار من خلال الدعوة على توفير بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة وداعمة للابتكار والتوسع في دعم حاضنات.
- اطلاق حملة إعلامية لتشجيع المنتجات الوطنية وحث المستهلكين المحليين لتفضيل المنتج الوطني على المنتج الأجنبي.
- العمل على تعزيز ثقة المستهلك في المنتج المحلي ودعم الصناعات الوطنية عن طريق التعريف به في كافة وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون، وإبراز مدى الجودة والمواصفات القياسية التي تتمتع بها المنتجات الوطنية.
- تعزيز ثقافة استهلاك المنتج الوطني، خصوصاً أنه يحظى بجودة عالية ومواصفات عالمية، وإقناع المستهلك بأهمية هذا السلوك كوسيلة لدعم وتشجيع الصناعة الوطنية.

الهدف العاشر: الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.

- ❖ **يشير الهدف العاشر** الى انه رغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ❖ إن ضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة يساهم في الحد من التباين في الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.
- ❖ هذا وتصنف البلدان في مختلف أنحاء العالم في عدد من الفئات على أساس تنميتها الاقتصادية، وتستند هذه التصنيفات إلى العديد من المعايير، ومن المعلوم أن الدول التي تعتبر أكثر تطوراً تسمى عادةً بالدول المتقدمة أو دول العالم الأول، في حين يطلق على الدول الأقل تطوراً الدول النّامية أو دول العالم الثالث،
- ❖ وبالإضافة إلى مصطلح الدول النامية، ثمة نوع آخر من الدول يطلق عليه "الدول الأقل نماء" LDCs وتسمى أحياناً بالعالم الرابع، تمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضاً في العالم بالتنمية والدخل القومي الإجمالي، وعدد هذه الدول 49 وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة.
- ❖ هذا وثمة العديد من المعايير لقياس التنمية تستخدم من قبل شريحة واسعة من المؤسسات على الرغم من عدم وجود معيار عالمي متفق عليه، فالأمم المتحدة على سبيل المثال تضع معايير للتمييز بين الدول النامية والدول المتقدمة، في حين يستخدم البنك الدولي معيار الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد كمعيار للتمييز، رغم إمكانية استخدام أدوات تحليلية أخرى لذلك، مثل التعليم ومعدلات البطالة.

مقاصد الهدف العاشر:

- ✚ التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.
- ✚ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.
- تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
- ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.
- تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.
- تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.
- خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030.

<u>الاطار العام للمشهد الاعلامي للحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها</u>

- قيام وسائل الإعلام بتوضيح القضايا التنموية المختلفة وخلفياتها وتفاصيلها للمسؤولين والمواطنين.
- استخدام وسائل الاعلام بهدف إعداد المواطن وتهيئته لسياسات وبرامج تسعى الحكومة إلى تنفيذها وتطبيقها بشأن برامج التنمية المستدامة.
- قيام الاعلام بفتح باب النقاش والحوار مع المفكرين والمثقفين والمختصين والأكاديميين والمهتمين بهدف استطلاع وجهات النظر والخروج برؤى وملامح مشتركة تخدم البرامج التنموية، وتفضي إلى نتائج أفضل وأشمل.

- العمل على تعزيز سبل التواصل والثقة والشفافية بين مختلف الأطراف، وتعزيز الثقة بالاجراءات والسياسات الهادفة الى تعزيز مسيرة التنمية .

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

- يشير الهدف الحادي عشر الى إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية،بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو،

- ان الاهتمام بالقضايا البيئية في مختلف مراحل التعليم لتكوين قاعدة معرفية عن البيئة ومشكلاتها وخطورتها، وإعداد قاعدة بيانات حول مختلف الجوانب البيئية مهمة للمساهمة في الرفع من مستوى التخطيط الحضري للمدينة وحساب المؤشرات البيئية .

- ويسعى هذا الهدف لضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة الكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة الكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بحلول عام 2030.

- كما ان من المهم اتباع أسلوب تخطيط شامل ومتكامل لخدمات ومرافق المدن وتطوير وسائل لتنسيق وإنشاء قنوات اتصال مستمرة بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية، وتكييف وتطويع الخبرات الدولية في مجال إدارة وتدبير النفايات الصلبة والسائلة بما في ذلك معالجتها والتخلص منها، وتأهيل مجاري المياه الطبيعية والمحافظة عليها واحترامها في التخطيط والتصميم الحضري.

- هذا ويساهم تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المدن العربية الى التعرف على أبرز التجارب الناجحة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، اضافة الى إنشاء شبكة للتواصل بين الدول العربية لتبادل الخبرات والتجارب.

- ومن المهم أيضا دراسة سبل مواجهة التحديات البيئية وأثر التلوث على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية والأخطار والتهديدات التي تحد من التنمية الحضرية للمدن والمناطق بالدول العربية، من خلال التعرف على دور التكنولوجيا الحديثة في مواجهة التحديات البيئية وإيجاد التوازنات اللازمة لتفادي الكوارث البيئية أو الحد من آثارها حماية واستدامة للتنمية.

- أن تحقيق التنمية المستدامة والرقي بالمدن والمحافظة على البيئة يتطلب الاستعمال المثالي والفعال لجميع المصادر والموارد الطبيعية وإتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازن، كما أن من تحدياتها التركيز على ضمان حياة أفضل لكل أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل إيجاد توازن وتكامل بين الحق في التنمية وواجب المحافظة على البيئة.

- أن أهم المشاكل والتحديات البيئية في الوقت الراهن تكمن في التلوث البيئي بكافة صوره وأشكاله، وفي تنامي التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية المنتجة، وفي ردم الأودية والشعاب ومجاري السيول و تدمير المواقع التراثية والمباني التاريخية.

- كما أن اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه التحديات البيئية تساهم في تفعيل برامج التخطيط العمراني والتنمية المستدامة والإدارة البيئية الرشيدة، وكذلك إصدار التشريعات والأنظمة البيئية وتطبيقها بمنتهى الحزم وتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية المحافظة على البيئة والحد من تدهورها.

مقاصد الهدف الحادي عشر:

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.

- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.

- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.

- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

- التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.
- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.
- دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.
- العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.
- وضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.
- دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لجعل المدن مكانا أمنا

- تبنى وسائل الاعلام استراتيجية اعلامية تدعو الى تمكين الافراد للحصول على سكن آمن وعلى مساحات خضراء وعامة آمنة وسهلة الوصول، ولاسيما للنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تفعيل التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام من أجل معالجة مشكلات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- دعوة وسائل الاعلام الى المطالبة بضرورة تطوير ودعم جهود البحث العلمي والتطوير المشترك وإنشاء مراكز بحثية في المجالات البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

- مناقشة القضايا الحيوية وتعزيز قنوات التواصل بين جميع الفاعلين في إطار تعزيز التعاون وترسيخ ثقافة الحوار البناء.
- ابراز التحديات الي تواجه المدن وأبرزها، المشاكل البيئية الناجمة عن النمو السكاني والتوسع العمراني، فضلا عن الأنشطة الاقتصادية والسكنية وما يصاحب ذلك من استنزاف للموارد.
- الدعوة الى مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ المشاريع البيئية في المدن والمساهمة في تمويلها.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

- يشير **الهدف الثاني عشر** الى ان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تتعلق بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة.
- يتعلق ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة بتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع.
- هذا ومن المهم العمل على تطوير وسائل لتنسيق وإنشاء قنوات اتصال مستمرة بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية، والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال ادارة وتدوير النفايات الصلبة والسائلة بما في ذلك معالجتها والتخلص منها، تأهيل مجاري المياه الطبيعية والمحافظة عليها واحترامها في التخطيط والتصميم الحضري.
- إن تشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع يساهم ذلك في تطبيق أنماط الاستهلاك و إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.
- وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال،

والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسيات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

مقاصد الهدف الثاني عشر:

- تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030 .
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.
- الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
- تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.
- تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.
- ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.
- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
- وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.

- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

- تبادل الأفكار والتجارب، والقاء الضوء على التحديات التي تعترض عمل المخططين والمهنيين وكافة المتدخلين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في التعامل مع المشكلات البيئية.
- ضمان أن تتوافر للناس المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة
- التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك، وتزويد المستهلك بما يكفي من معلومات من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
- استخدام وسائل الاعلام في تشكيل ثقافة الناس وتوجيهها نحو الاستدامة، عن طريق نشر الوعي تجاه الآثار السلبية لثقافة الاستهلاك، والترويج لسلوكيات وأنماط معيشة مستدامة.
- التأثير على وعي الناس وسلوكهم بتبني الية سرد الحقائق والتواصل مع الناس وذلك بالاعتماد على وسائل الاعلام المختلفة وغيرها.
- توجيه سلوك الناس بأن التحديات البيئية التي تواجهها الأرض حقيقة واقعة، فمعظم الناس يدركون وجود التغيرات المناخية والتلوث البيئي وغيرها، إلا أنهم بحاجة لمن يوجه سلوكهم ويرشدهم إلى ما يجب عليهم عمله.
- استخدام الية التسويق الاجتماعي كأحد وسائل الاعلام الاجتماعية الاكثر انتشارا والتي تعتمد على الإنترنت كمواقع التواصل الاجتماعي والمدونات من أجل نشر الرسالة الإعلامية على نطاق واسع.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

- ❖ يشير الهدف الثالث عشر الى ان انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية بلغت أعلى مستوى لها في التاريخ. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.
- ❖ وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل تحديا في إطار إنجاز التنمية المستدامة.
- ❖ وتشير جميع الدلائل إلى ارتفاع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم، ليس ذلك فحسب وإنما تسارع النمو في الانبعاثات بأكثر مما كان عليه في كل عقد من العقود الثلاثة السابقة.
- ❖ هذا وقد بلغت انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ، وينشأ عن تغير المناخ الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.
- ❖ أن تغير المناخ حقيقي وأن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ هي سببه الرئيسي. اضافة الى زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية.
- ❖ كما يعتبر ارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والتصحر ونقص المياه، وانتشار الأمراض المدارية والأمراض المحمولة بالنواقل، بعض الآثار الضارة لتغير المناخ.

مقاصد الهدف الثالث عشر:

- ⬥ تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
- ⬥ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.
- ⬥ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- ⬥ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية

- وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

- تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

- تعزيز قدرات الإعلاميين للقيام بدور حيوي في الجهود المبذولة لفهم وتفسير عوامل خطورة تغير المناخ ووجوب الوعي لتغيير السلوك.
- ضرورة تعاطي الإعلاميين مع ظواهر تغير المناخ من منظور إنساني يتمثل في تقديم وشرح المعطيات للجمهور بدل التعامل مع الإشكال من جانبه الكارثي.
- تغطية وسائل الإعلام الاجتماعية لظواهر تغير المناخ، تساهم في مواكبة مظاهر التغيرات المناخية وتبادل الخبرات والتجارب بين الخبراء والإعلاميين والباحثين.
- تشجيع الصحفيين لاعداد تقارير صحفية عن ظواهر تغير المناخ مثل ازدياد الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، اضافة الى مشاكل بيئية خطيرة مثل، التخلص من النفايات.
- إثارة اهتمام الصحفيين ورؤساء التحرير من موقعهم القيادي لتوفير المزيد من التقارير الصحفية حول البيئة والظواهر المناخية المختلفة لزيادة وعي المواطنين حول المشاكل البيئية .

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

- يشير الهدف الرابع عشر الى إن محيطات العالم ـ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ـ هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية. وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

- هذا وتغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، ويعتمد أكثر من ثلاثة بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي فيما يتعلق بسبل معيشتهم.
- كما تمثل المحيطات أكبر مصدر في العالم للبروتين، بحيث يعتمد بلايين الاشخاص على المحيطات كمصدر رئيسي للبروتين بالنسبة إليهم، ويعمل في مصائد الأسماك البحرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الملايين من الاشخاص.
- ومن المهم منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2030.
- كما أن تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، يساهم في إعادة الأرصدة السمكية لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقًا لما تحدده خصائصها البيولوجية.
- كما أنه من الضروري حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وبذل المزيد من الجهود للحد من تأثيرات التغيّر المناخي والصيد غير المشروع على المحيطات والمجتمعات الساحلية،
- ضرورة إقامة المحميات البحرية والساحلية للمحافظة على الثروة السمكية والثروات الطبيعية الأخرى. وضرورة حماية البحار والمحيطات من المخلفات والملوثات التي تنتج من حوادث الناقلات والتسربات النفطية التي تقضي على معظم صور الحياة البحرية، كل هذا يجعل العالم ينتبه إلى ضرررورة اقامة المحميات البحرية.

مقاصد الهدف الرابع عشر:

- منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025 .
- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020 .
- تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات .

- تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

- حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020 .

- حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020.

- زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

- زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

- توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

- تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".

الاطار العام للمشهد الاعلامي لحفظ المحيطات والبحار

- العمل على اعداد فريق إعلامي يتولى مهمة إعداد الوثائق والمعلومات الضرورية عن ملف حفظ المحيطات والبحار بحيث تكون هذه المعلومات بمثابة المرجعية الرئيسية لوضع الأفكار للكثير من القصص الصحفية والإعلامية.
- تخصيص منصة رقمية بهدف إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات، وتوفير باقات من الصور، وقواعد البيانات، والمعلومات الأخرى ذات الصلة بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.
- اثارة الوعي في وسائل الاعلام المختلفة حول مشكلة تلوث البحار وسفن نقل البترول والنفايات الذرية والتي تهدد الوجود الحيوي للبحار والمحيطات.
- التأكيد في وسائل الاعلام على أهمية الشواطئ في مجالات الترويج للسياحة وخاصة للرياضة البحرية.
- الدعوة الى أقامة المحميات البحرية للحفاظ على الموارد المائية المختلفة من الانقراض نتيجة تلوث البحار والمحيطات.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

- **يشير الهدف الخامس عشر** الى أن الغابات تغطي مساحة 30 في المائة من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. إن إزالة الغابات والتصحر – الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ – يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.
- من المهم حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

- وتعتبر الغابات هي "رئة الأرض الحقيقية" التي تتنفس بها الارض وهي أحد أهم المصادر الطبيعية المتجددة التي تقوم بدورها الحيوي في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى من الجو وإطلاق الأكسجين النقي، وفلترة الهواء و ترسيب الغبار والأجزاء المعلقة الضارة و هي الأراضي المشجرة ذات الجمال الطبيعي والتنوع الحيوي الغني وهي مكان للتنزه ومصدر لمواد الإنشاء والبناء.

- كما وتعتبر الغابات ذات أهمية كبيرة من الناحية البيئية, والتي تتمثل في تأثيرها المفيد على المناخ، فوجود الغابات في منطقة يجعلها أكثر اعتدالا في درجة الحرارة وأكثر رطوبة من المناطق الخالية من الغابات.

- كذلك تحتوي الغابات على معظم الأصول الوراثية للنباتات، وتعتبر مركزا هاما للتنوع الحيوي وموطنا لكثير من الحيوانات والطيور، كذلك تعمل على امتصاص كميات كبيرة من الغازات والملوثات الهوائية المختلفة والضارة من الجو.

- هذا وقد أطلقت الامم المتحدة حملة#WildforLife ، والتي تهدف إلى حشد العالم لوضع حد ضد التجارة غير المشروعة للأحياء البرية، للحفاظ على الحياة البرية. وقد أطلقت حملة #حفظ الأحياء البرية من أجل الحياة (#WildforLife) خلال الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي التي شهدها وزراء البيئة من جميع أرجاء العالم، والتي تهدف إلى حشد ملايين الأشخاص من أجل الالتزام واتخاذ إجراء بشأن إنهاء الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

مقاصد الهدف الخامس عشر:

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020.

- تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020.

- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030.

- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

- اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها.

- تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا.

- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.

- اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020.

- إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020.

- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً.

- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.

- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.

- تعزيز قدرات الاعلاميين على كيفية صياغة الخبر البيئى على وجه الخصوص إضافة الى دور الإعلام فى إدارة الأزمات والكوارث والموارد الإقتصادية.
- اثارة الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الغابات لقدرتها الكبيرة على فلترة الهواء و ترسيب الغبار والأجزاء المعلقة الضارة على أوراقها.
- القيام بحملة اعلامية لالقاء الضوء على دور الغابات والأشجار في تنقية الجو من غاز ثاني أكسيد الكربون والعديد من الغازات السامة والضارة بصحة الإنسان والبيئة.
- تخصيص نشرة في الصحف اليومية والمواقع الالكترونية لالقاء الضوء على مخاطر القضاء على الغابات والحد من التصحر وأهمية حماية الموارد الطبيعية.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

- يشير الهدف السادس عشر الى انه من المهم إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، فثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة.
- كما يشير الهدف السادس عشر الى أهمية الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.
- ويؤكد الهدف السادس عشر على أهمية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة والديمقراطية بغية إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

- كما يؤكد على تعزيز دور المرأة خاصة خلال النزاع والصراع في تدعيم قيم السلام، وتمكينها من القيام بالدور القيادي الذي يمكن أن تلعبه على مستوى معالجة الواقع المجتمعي من خلال نشر ثقافة التعايش السلمي بين افراد المجتمع.
- إن العنف وانعدام الأمن مسألتان تؤثران على رفاه الناس في جميع البلدان، وليس فقط في البلدان المتضررة من النزاعات، وانما أولئك الذين يعيشون في أكثر القطاعات تهميشا في المجتمع يتضررون أيضا من العنف.
- كما إن السلام والعدالة والحوكمة الفعالة ليسا فقط مجرد عوامل تخلق ظروفا مواتية للتنمية وإنما كنواتج إنمائية في حد ذاتها. فالحماية من الجريمة والعنف تحتل الصدارة بين أولى أولويات التنمية.
- إن من حق كل شخص، وليس فقط أولئك الذين يوجدون في دول متضررة من النزاعات، أن يعيش حياة مسالمة ومُرضية، خالية من النزاعات العنيفة وانعدام الأمن.
- ويواجه العديد من الناس في جميع أنحاء العالم انعدام الأمن في حياتهم اليومية، ومن أجل كفالة سلام إيجابي ومستدام، من المهم الحد من مخاطر النزاعات العنيفة وانعدام الأمن عن طريق تحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة والأمن.

مقاصد الهدف السادس عشر :

- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.
- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.
- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة .
- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما .
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات .
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

- توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
- توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030 .
- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية .
- تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.
- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لاقامة مجتمعات مسالمة

- استثمار مزايا الطفرة الاتصالية والتكنولوجية، وخصوصاً فيما يتعلق بسرعة إرسال واستلام الرسالة، لصالح نشر الخطابات القائمة على ثقافة الحوار البناء والتسامح واحترام حقوق الإنسان على نحو يمكن الشعوب من العيش بأمان بعيداً عن النزاعات والصراعات غير المبررة دينياً وأخلاقياً.
- تعزيز قيم السلم والتعايش ونبذ العنف وبناء ثقافة المناعة ضد التطرف الديني.
- تعزيز دور الخطاب الإعلامي المعتدل بمواجهة خطر التطرف.
- أن السلم الأهلي يقتضي رفض كل أنواع التحريض المادي والرمزي ضد مكونات المجتمع، وخاصة المنشورة عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ووسائل التواصل الاجتماعي.
- مساهمة وسائل الإعلام العربي التقليدي والجديد، في نشر الآراء وإتاحة الفرص لتبادل الأفكار وترويجها وصناعتها.
- بناء ثقافة المناعة ضد التطرف الديني، حيث أن هذا التوجه عاملاً مساعداً على تثبيت مقومات السلم الأهلي، الذي يواجه تهديدات داخلية ويتم توظيفه إقليمياً.
- ترسيخ أهمية الحوار الفكري الهادف الذي يعزز من دور الخطاب الإعلامي المعتدل كأحد الآليات الفاعلة في مواجهة ما تعانيه الأمة من خطر التطرف بسبب الانحراف الفكري.
- تطوير الخطاب الإعلامي بهدف تجاوز كل أشكال العنف والتطرف للتمتع ببيئة آمنة مستقرة.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- ❖ **يشير الهدف السابع عشر** الي ان جدول تنمية مستدامة ناجح يتطلب شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية.
- ❖ وثمة حاجة إلى توجيه الاستثمارات إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ❖ كما انه من المهم إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام 2002 وعملية التنمية المستدامة التي استُهلت في جوهانسبرغ في نفس العام.
- ❖ ان التفاعل والتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني يساهم بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، المسئولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ ومن أجل تحقيق فاعلية أكبر وعلى نطاق أوسع، يتعين على القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص الاهتمام بنسج خيوط الشراكة بينها وبين المجتمع، عبر تدعيم مبادراتها في المسؤولية المجتمعية، وتحسين جودة أنشطتها الاجتماعية والبيئية، والمساهمة بفعالية في التنمية المستدامة.
- ❖ فالشراكة المجتمعية هي نافذة تطل بها الجهات المختلفة على المجتمع، لتجسد هذه الشراكة التطلعات بمد خطوط الاتصال على مختلف الأصعدة، بما فيها المجتمع وشرائحه ومؤسساته المختلفة، من خلال التعرف على تطلعات المجتمع وتلبية احتياجاته.
- ❖ وتتمثل المشاركة المجتمعية بصفة عامة، عبر إسهامات ومبادرات معنوية أو مادية، تستهدف كل أو بعض أطراف المجتمع أو البيئة المحلية، من خلال أعمال ومشاريع المسؤولية المجتمعية للشركات، التي تتطلب تعاوناً وشراكات بين مختلف الأطراف، وتبادل الخبرات، وتعزيز عناصر الضعف، والاستفادة من عناصر القوة لدى الآخرين.

مقاصد الهدف السابع عشر:

- تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.
- تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.
- تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

<u>الاطار العام للمشهد الاعلامي لتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة</u>

- قيام وسائل الاعلام بالدعوة الى تعزيز ثقافة الشراكة ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني باعتبارها مسؤولية مجتمعية، من خلال خلق قيم الولاء والاحترام والتقدير لهذه المؤسسات، نظير ما تقدمه الشراكة لخدمة المجتمع والبيئة.
- تبني وسائل الاعلام المختلفة تشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في مجال المسؤولية المجتمعية من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ايلاء الاهتمام لبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال قيام وسائل الاعلام المختلفة بعرضها وتوضيحها لما لها من أهمية
- تعاون القطاعات المختلفة مع الاعلام من خلال تزويدهم بالمعلومات والبيانات بهدف نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المواطن.

- على وسائل الإعلام أن تضع نصب أعينها أن عملية توعية المواطن هي جزء من وظائفها الرئيسة وهي واجب تمليه مسؤوليتها الإجتماعية بما يحقق المصلحة العامة بهدف تعريفه بحقوقه وواجاباته ليتمكن من المساهمة في برامج التنمية.

ملاحظة: مقاصد الاهداف جميعها في الخريطة الاعلامية مأخوذة من أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015

المصادر والمراجع :

- مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية 2015- التاريخ: 25 - 27 سبتمبر/ أيلول 2015، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دروس مستفادة حول آليات الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية.- الأستاذ/ أحمد عارف- المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الدوحة، دولة قطر 20 -21 أبريل/نيسان 2016
- قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم (ق/420 - دع/47 - 2016/5/25) حول تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاعلام العرب بالإعداد للإجراءات اللازمة لوضع خريطة الطريق الاعلامية العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.
- أديب نعمة – مستشار اقليمي –الاسكوا تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من الاتساق المفهومي الى التنفيذ التشاركي- المنتدى العربي للتنمية المستدامة- عمان 30 – 29 مايو/أيار2015
- ورقة مفاهيمية حول " دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية الدولية المستدامة 2030 " - المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الدوحة، دولة قطر 20 -21 أبريل/نيسان 2016
- أهداف وغايات التنمية المستدامة- من الاهداف الانمائية للالفية الى أهداف التنمية المستدامة 2030 – الجمعية العامة للامم المتحدة 2015
- قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم ق:436 –دع/48 -2017/7/12 حول مصادقة مجلس وزراء الاعلام العرب خريطة الطريق الاعلامية العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.
- المؤتمر الوزاري حول الارهاب والتنمية الاجتماعية، أسباب ومعالجات-27-28 فبراير 2017 – "الاعلام التنموي في مواجهة الارهاب"- السفيرة د. هيفاءابوغزالة-الامين العام المساعد - رئيس قطاع الاعلام والاتصال 2017- شرم الشيخ

- أهداف التنمية المستدامة 2030 – 17 هدفا لتحويل عالمنا -
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/
- الثقافة وأهداف التنمية المستدامة- اليونسكو -http://ar.unesco.org/node/250717
- العمل اللائق وأجندة العام 2030 من أجل التنمية المستدامة- منظمة العمل الدولية-
http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_543664/lang--ar/index.htm